الجامعة اللبنانية

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والاداريّة - العمادة

دور المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي في إعادة هيكلة النظام الدولي

شهادة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب

نضال موسى طرّاف

لجنة المناقشة

الدكتور	**الأستاذ**	**رئيسا**
الدكتور	**أستاذ مساعد**	**عضوا**
الدكتور	**أستاذ مساعد**	**عضوا**

2024 - 2023

الجامعة اللبنانية

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والاداريّة - العمادة

دور المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي في إعادة هيكلة النظام الدولي

شهادة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب

نضال موسى طرّاف

لجنة المناقشة

الدكتور	**الأستاذ**	**رئيسا**
الدكتور	**أستاذ مساعد**	**عضوا**
الدكتور	**أستاذ مساعد**	**عضوا**

2024 - 2023

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة

وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى روح أبي الحبيب

إلى روح أخي العزيز

إلى أمي الحبيبة وأفراد عائلتي جميعا

إلى كلّ الأحبّة والأصدقاء

إلى السائرين في طريق العلم والعمل

إلى كلّ من سما ووصل

وإلى كلّ من ساهم ودعم في إنجاز هذه الدراسة البحثية

الشكر

بادئ ذي بدء أحمد الله سبحانه وتعالى
وأشكره على جميع ما أنعم عليّ بأن كرّمني بالإيمان وكرّمني بالعلم والتعلّم

الشكر لصرح الجامعة اللبنانية

الشكر لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

وأخصّ بالشكر

الدكتور وسام إسماعيل

لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة البحثية

ملخص

إن دراسة التطور التاريخي للنظام الدولي تعدّ مسألة جدّ مهمة، وتشير هذه المسألة إلى أن التحوّل والتغير في هرمية النظام الدولي هي ظاهرة ملازمة للسياقات التاريخية للعلاقات الدولية، ويُعزى هذا التحوّل والتبدّل إلى متغيّر توزيع القوى بين فواعل النظام الدولي، حيث تسعى بعض الدول، لا سيما العظمى والكبيرة منها، للمحافظة على الوضع السائد في النظام الدولي انطلاقا من تحقيق مصالحها الخاصة، بينما تسعى قوى دولية أخرى تُنعت بالمراجعة أو التعديلية إلى مراجعة قواعد وترتيبات وأسس النظام الدولي القائم وصولا لمرحلة التغيير والتعديل في بنيان وهرمية النظام الدولي، وتأتي روسيا اليوم على قائمة الدول الرافضة للأحادية القطبية الأمريكية، والساعية جديّا لتحدّي مفهوم القوى العظمى الأمريكية الوحيدة، وصولا لمرحلة فرض بناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

في نفس السياق، وبعد مرحلة من الضعف والتقهقر والبحث عن الذات والهوية الروسية ما بعد الحرب الباردة، ظهرت الأفكار الأوراسية الجديدة كمنطلاقات فكرية وجيوبوليتيكية مهمة لتوظيفها في السياسة الخارجية الروسية، ولتعبّر عن نفسها بالمشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي الذي يسعى لإعادة توحيد هذه المنطقة التي يطلق عليها بالمعنى الاصطلاحي الجيوبوليتيكي منطقة أوراسيا، وليكون منطلقا لتأسيس كتلة جيوسياسية أوراسية جديدة متعددة القوى (روسيا – الصين – إيران – كوريا الشمالية...)، في مواجهة الكتلة الجيوسياسية الكونية الأطلسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وصولا لمرحلة المواجهة بين العملاقين وجها لوجه على أرض أوكرانيا، حيث سيتحدد بناءا على نتيجة هذا الصراع الجيوسياسي بين المشروعين العالميين (الأوراسي والأطلسي) هيكلية وبنيان وطبيعة النظام الدولي الجديد، وليشكل المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي في حدّ ذاته، انطلاقا من عناصره الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوستراتيجية، واحدا من أهمّ الأعمال الجيوسياسية في عصرنا الحالي.

Abstract

The study of the historical development of the international system is a very important issue, and this issue indicates that the transformation and change in the hierarchy of the international system is a phenomenon associated to the historical contexts of international relations, and this transformation and change is attributed to the changing distribution of power among the actors of the international system, as some states, especially the large ones, seek to maintain the current situation in the international system based on achieving their own interests, while other international forces, called revisionist, seek to review the rules, arrangements and foundations of the existing international system to reach the stage of change and amendment in the structure and hierarchy of the international system, and today, Russia is on the listed countries that reject US unipolarity and are seriously seeking to challenge the concept of a single American superpower, leading to the imposition of a multipolar international order.

In the same context, after a period of weakness, retreat, and the search for Russian self-identity after the Cold War, new Eurasian ideas emerged as important intellectual and geopolitical premises to be employed in Russian foreign policy, and later expressed itself in the Russian Eurasian geopolitical project that seeks to reunify this region, which in the geopolitical terminology is called the Eurasian region, and to be a starting point for establishing a new multi-power Eurasian geopolitical block (Russia - China - Iran - North Korea...), the outcome of this geopolitical conflict, led by the United States, between the two global projects (Eurasian and Atlantic) will determine the structure and nature of the new international order, and the Eurasian-Russian geopolitical project itself, based on its geopolitical, geoeconomic and geostrategic elements, will constitute one of the most important geopolitical works of our time.

Abstrait

L'étude du développement historique du système international est une question très importante, qui indique que la transformation et le changement de la hiérarchie du système international est un phénomène associé aux contextes historiques des relations internationales, et que cette transformation et ce changement sont attribués à l'évolution de la répartition du pouvoir entre les acteurs du système international, ou les grands États cherchent à maintenir la situation actuelle du système international en se basant sur leurs propres intérêts, tandis que d'autres forces internationales, appelées révisionnistes, cherchent à revoir les règles, les arrangements et les fondements du système international existant afin d'atteindre le stade du changement et de la modification de la structure et de la hiérarchie du système international, et aujourd'hui, la Russie fait partie de la liste des pays qui rejettent l'unipolarité des États-Unis et cherchent sérieusement à remettre en question le concept d'une superpuissance américaine unique, ce qui conduirait à l'imposition d'un ordre international multipolaire.

Dans le même contexte, après une période de faiblesse, de recul et de recherche de l'identité russe après la guerre froide, de nouvelles idées eurasiennes sont apparues comme des prémisses intellectuelles et géopolitiques importantes à utiliser dans la politique étrangère russe, et se sont ensuite exprimées dans le projet géopolitique russe eurasien qui cherche à réunifier cette région, appelée région eurasienne dans la terminologie géopolitique, et à servir de point de départ à l'établissement d'un nouveau bloc géopolitique eurasien multi-puissance (Russie - Chine - Iran - Corée du Nord...), l'issue de ce conflit géopolitique, mené par les États-Unis, entre les deux projets mondiaux (eurasien et atlantique) déterminera la structure et la nature du nouvel ordre international, et le projet géopolitique eurasien-russe lui-même, sur la base de ses éléments géopolitiques, géoéconomiques et géostratégiques, constituera l'une des œuvres géopolitiques les plus importantes de notre époque.

المقدمة

تتميّز العلاقات الدولية بكونها مسرحا أساسيا وتقاطعا إجباريا على أيّة دولة في العالم، وهي تتّسم عادة بدرجة كبيرة من التعقيد وعدم الثبات نتيجة عوامل عديدة، ودائما ما تميّزت تلك العلاقات بالحركية والمرونة البعيدة كلّ البعد عن حالة الجمود والستاتيك، حيث يتشكّل النظام الدولي من خلال التفاعلات الحاكمة للعلاقات بين الدول التي دائما ما كانت علاقات قوة وسيطرة، وهو الأمر الذي أكّدت عليه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على لسان أبرز روّادها هانز مورغانثو.

وممّا لا شكّ فيه، أن الجغرافيا هي علم مؤثر جدا في تصرفات وسلوك أيّة دولة على الكرة الأرضية، فمن خلال التمعّن في خريطة أيّة دولة في العالم نستطيع أن نحدد بنسبة كبيرة طبيعة سياساتها الداخلية والخارجية، كما أن المعرفة الجيدة بالحقائق الجغرافية والمعطيات المكانية يسهّل كثيرا على الباحث فهمه للعلاقات بين الدول، ليتمّ على ضوئها التخطيط والإعداد للمراحل المستقبلية لتلك العلاقات.

في نفس السياق، ظهرت الدراسات الجيوبوليتيكية، كنظريات فكرية واستجابة علمية لدراسة الصراعات الجيوسياسية العالمية الهادفة للسيطرة وبسط نفوذ الدول العظمى والدول الكبرى الطامحة لذلك الهدف ولأيّ مكان في العالم، فالجيوبولتيك هي عملية ديناميكية مثالية، كما أنها عدوانية في نتائجها العملية، فهي تحثّ الدول على الصراع فيما بينها للسيطرة على المساحات، من هنا فإن هدف الجيوبوليتيك يتمحور، ضمن مفهوم الحتميّة الجغرافيّة وحاكميّتها، في رسم وصياغة سياسات الدول الكبرى.

أمّا بالنسبة لروسيا، فقد أوجدتها الجغرافيا في قلب العالم، وهي المنطقة المعروفة بأوراسيا، حيث شكّلت مساحة روسيا الضخمة ومواردها الهائلة قلقا كبيرا للكثير من دول العالم، فروسيا إذا ما استطاعت أن تستفيد من تلك المميزات الجيوبوليتيكية بشكل ديناميكي وجيد سوف تقترب أكثر فأكثر من بناء إمبراطوريتها العظيمة، فروسيا من وجهة النظر الإستراتيجية تبدو كتلة هائلة من الجغرافيا، حيث يتماهى تاريخها وحاضرها ومستقبلها مع تاريخ وحاضر ومستقبل قارتين بأكملهما هما أوروبا وآسيا المعروفتين على مستوى الاصطلاح الجيوبوليتيكي بأوراسيا، حيث يتصارع اليوم المشروع الأوراسي الروسي مع المشروع الأطلسي الأمريكي لحسم الصراع بين القطبية الأحادية أو تعدد الأقطاب في النظام الدولي.

تاريخيا، لطالما ارتبطت طبيعة بنيان وشكل النظام الدولي ارتباطا وثيقا بالصراعات الدولية، ذاك أنه لا وجود لمبدأ حسن النية في العلاقات بين الدول، إنما هي علاقات قوة وسيطرة وهيمنة كما يُنظّر مفكروا وروّاد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وفي مقدمتهم هانز مورغانثو وهنري كيسنجر، بالتالي كانت ولا زالت الصراعات الدولية مدخلا رئيسيا في الانتقال من هيكل ونظام دولي معين إلى هيكل ونظام دولي آخر، وكلما كانت الصراعات أعمّ وأشمل كلما كانت تأثيراتها أعمق تأثيرا بالنظام الدولي وقواعده وأسسه، فالدول القوية تسعى دائما لتعزيز عناصر قوتها لتزداد تأثيرا وفاعلية في صياغة قواعد وأسس جديدة لنظام دولي جديد حتميّ التشكّل، بغض النظر عن المدة الزمنية اللازمة لذاك التشكّل.

وعمليا، على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العالم نوعا من التوازن الدولي النسبي في العلاقات الدولية، حيث ساد نظام ثنائي القطبين دوليا (الاتحاد السوفياتي – الولايات المتحدة الأمريكية)، وتمّ ضبط الصراعات في المجال الإقليمي للدول المتحاربة دون السماح لها بأن تتوسع على النطاق الدولي، وشهدت مرحلة الثنائية القطبية صراعا أيديولوجيا حادّا بين القطبين عرفت بمرحلة الحرب الباردة، حيث انتهت بهزيمة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه في العام 1991، وانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وللمفارقة من دون حرب عسكرية، وهو الأمر الذي عُبّر عنه بنتائج حرب عالمية ثالثة.

وكنتيجة لانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، سادت مرحلة القطبية الأحادية من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وارتبطت الصراعات الدولية ارتباطا عضويا بهيكلية النظام الجديد، وبات العالم كلّه تحت تأثير القوة الأمريكية الهائلة كدولة عظمى وحيدة ودون منازع في العالم، واستباحت واشنطن العالم، بتفويض من مجلس الأمن أو من دون تفويض، وانتشرت القواعد الأمريكية على طول مساحة أوروبا وآسيا، وأصبح بالإمكان رؤية الخط الجيوستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ممتدا من شرق أوروبا، مرورا بمنطقة الشرق الأوسط، وصولا لشرق آسيا، في محاولة من واشنطن لخلق زنّار من القواعد العسكرية، سعسا منها ومنذ الحرب الباردة، لأن توظفه في خدمة أهدافها في التصدي لمصالح الأمن القومي الروسي في أوراسيا، والوقوف عائقا أمام طموحات الصين الاقتصادية والسياسية العالمية، وأيضا في الضغط على النظام الإسلامي في إيران في منطقة الشرق الأوسط.

وجدير بالذكر، أنه بعد تولّي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا في سنة 2000، قام باتّباع إستراتيجية قومية تهدف إلى استرجاع مكانة روسيا على المستوى الدولي، وبدأت روسيا بطرح مشروعها الجيوبوليتيكي الأوراسي مع الأفكار التي قدّمها الكثير من المفكرين الروس ذوي النزعة القومية ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وأبرز تلك الأفكار كانت تلك التي صاغها المفكر الروسي ألكسندر دوغين، الذي قدّم رؤيته الإستراتيجية للمشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي المتعدد القوى في مقابل المشروع الكوني الأطلسي بقيادة واشنطن.

في نفس السياق، وبعد مرحلة من التعاون والشراكة مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بات القادة الروس مقتنعون بعبثية التعاون مع الغرب الذي يسعى لحصار روسيا في مجالها الجيوبوليتيكي الحيوي، وأصرّت واشنطن على استفزاز روسيا جيوبوليتيكيا من خلال ضمّ معظم دول أوروبا الشرقية والوسطى لحلف شمال الأطلسي بالرغم من معارضة موسكو السلمية، وكانت المواجهة الروسية الأطلسية الأولى في جورجيا في العام 2008، ثم تلاها في أوكرانيا من خلال ضمّ شبه جزيرة القرم في العام 2014، وأخيرا العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والتي ما زالت مستمرة العام 2022، حيث باتت أوكرانيا اليوم ميدانا لحسم الصراع بين روسيا وواشنطن، ولتشكل مركز التنافس الرئيسي بين المشروع الأطلسي من جهة والمشروع الأوراسي من جهة أخرى.

وعليه، إن المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي الذي نشأ كتجسيد لفكرة رئيسية هي تقديم مشروع عالمي متعدد القوى لتنظيم المسائل الدولية في إطار النظام الدولي في مقابل القطبية الأحادية الأمريكية، استند بشكل رئيسي على فكرة التعاون والتشارك مع الكثير من دول العالم، وفي مقدمتهم الصين وإيران والهند وكوريا الشمالية، من أجل إعادة صياغة لترتيبات النظام الدولي وتعديله إلى نظام متعدد في الأقطاب بدلا من نظام أحادي القطب، ومستندا إلى العديد من المقومات الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والديمغرافية التي تؤهّله في حال الاستفادة الجيدة منها على أن تجعل منه ندّا قويا لواشنطن على الساحة الدولية، على الرغم من التحديات والصعوبات الكثيرة التي يواجهها، وليكون منطلقا لتأسيس كتلة جيوسياسية أوراسية متعددة القوى في مواجهة الكتلة الجيوسياسية الكونية الأطلسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أسباب اختيار الموضوع

تعتبر دراسة حالة الصراع الدولي القائم اليوم في مرحلة الأحادية القطبية، كامتداد للصراع الذي كان قائما في مرحلة الثنائية القطبية أثناء الحرب الباردة، هي مسألة جدّ مهمة، لكون هذا الصراع معنيّ به العالم أجمع، وإن كان مركز الصراع يتمحور في منطقة أوراسيا (أوروبا – آسيا)، إلّا أن تداعياته تشمل الجزيرة العالمية كلها (قلب الارض والنطاق الخارجي المحيط بها)، فالعالم أجمع اليوم ومعه أيضا الأجيال اللاحقة، يقف ممشدودا ومراقبا وحذرا من تطور الصراع العالمي بين واشنطن وحلفاؤها من جهة، وموسكو ومن يشاركها سعيها لتعديل قواعد وأسس النظام الدولي الحالي من جهة أخرى، من صراع غير مباشر بينهما إلى فرضية الحرب المباشرة بين الإمبراطورية الكونية الواحدة التي يعبّر عنها المشروع الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمشروع الأوراسي الروسي مدعوما برغبة وسعي بعض الدول الكبرى الأخرى كالصين مثلا لتحقيق نفس الهدف، حيث سيتقرر جوهر العمليات السياسية الدولية في العقود والقرون اللاحقة على ضوء طبيعة النظام الدولي الذي سيتشكّل كنتيجة لهذا الصراع الكوني.

أهمية الموضوع

تتأتّى أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية من خلال الربط بين الحقائق الجغرافيا من جهة، والعمليات السياسية الدولية من جهة أخرى، لكون ذلك الربط له تأثير عميق جدا على الصراعات والأزمات الدولية، لتتحوّل الدراسات الجيوبوليتيكية من مجرّد نظريات بحتة إلى رؤية جيوسياسية عملية، تسعى من خلالها الدول الكبرى لأن تكون لاعبا فاعلا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

وارتباطا بمحورية الصراع على أوراسيا وتأكيدا له، ظهرت النظريات الأوراسية في أوساط صنع القرار والنخب الفكرية والثقافية الروسية كمقدمات فكرية لصياغة دور روسيا الإستراتيجي وسياستها الخارجية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فمن وجهة النظر الإستراتيجية البحتة تتماهى روسيا مع الأوراسيا نفسها التي شكّلت مركز ومحور الأحداث العالمية تاريخيا، وكانت رقعة الصراع الأساسية بين الدول الكبرى والمنطقة الأكثر تنازعا عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فأوراسيا بحسب النظريات الجيوبوليتيكية هي قلب العالم، والتي انطلاقا منها يمكن تأطير الصراع العالمي بين القوى الكبرى على السيادة العالمية المطلقة.

أهداف البحث

تهدف هذه الرسالة من جهة إلى تبيان الدور المؤثر الذي يلعبه جيوبوليتيك روسيا على صعيد قارة أوراسيا كلّها (أوروبا – آسيا)، ومن جهة أخرى تهدف هذه الرسالة لدراسة المشروع الأوراسي الروسي الذي نظّر له بعض المفكرين الجيوبوليتيكيين الروس، وفي مقدمتهم المفكر الروسي ألكسندر دوغين، والذي تبنّته القيادة الروسية، وفي مقدمتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في محاولة للبحث في آفاقه وذلك من خلال تحديد عوامل قوته، والبحث في حدوده من خلال تحديد نقاط ضعفه وتحدياته الأوراسية والعالمية، وصولا لمحاولة استشراف مستقبل المواجهة بين المشروعين العملاقين اللذين يتواجهان اليوم وجها لوجه على أرض أوكرانيا، نعني بهما المشروع الأوراسي الروسي في مواجهة المشروع الأطلسي الكوني الأمريكي، حيث سيتحدد بناءا على نتيجة الصراع بينهما هيكلية وبنيان وطبيعة النظام الدولي الجديد، والذي سيتحدد من خلاله أيضا مستقبل أوراسيا والعالم أجمع.

حدود البحث

- الحدّ الزماني : يتناول البحث طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة في العام 1991، وصولا لسنة 2024.

- الحدّ المكاني : تتركّز حدود الرسالة في منطقة أوراسيا بشكل خاصّ.

إشكالية البحث الرئيسية

بناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكاليّة التالية : ما هي قدرة المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي على مواجهة المشروع الأطلسي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي قدرته على فرض إعادة هيكلة النظام الدولي وتغيير قواعده وأسسه من القطبية الأحادية إلى تعدد في الأقطاب؟.

الإشكاليات الفرعية

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية، يمكن أن تتفرّع إشكاليات متعددة، أهم تلك الإشكاليات :

- مدى تأثير العلاقة البينيّة بين الصراعات الدولية من جهة، وشكل وبنيان النظام الدولي من جهة أخرى؟.

- كيف تتحدد الصراعات الدولية ربطا بنظريات وتطبيقات الجيوبوليتيك؟.

- كيف يتماهى المشروع الصيني مع المشروع الأوراسي في أوراسيا.

- ما هي إيجابيات وسلبيات عناصر الجيوبوليتيك الروسي؟.

- ما هي آفاق التحالف بين موسكو والدول المستقلة في منطقة فراغ القوة (مناطق النفوذ السوفياتي السابق)؟.

- ما هي آفاق المشروع الأوراسي الروسي في القدرة على تعديل وتغيير بنيان النظام الدولي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب؟.

- ما هي الحدود والتحديات، الأوراسية والدولية، التي يواجهها المشروع الأوراسي الروسي في سعيه لتحقيق هدفه المنشود؟.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من وجود فرضيتين تتمثلان بالتالي :

- الفرضية الأولى تقوم على : أنّ النظريات الجيوبوليتيكيّة التي حرّكت الدول للسيطرة العالمية في القرن العشرين، هي ذاتها ستحرّك العالم اليوم وغدا، وسوف تقود هذه النظريات حركة الطموح العالمية بطريقة علمية مدروسة بعناية نحو رسم السياسات العالمية، من هنا فإنّ المشروع الأوراسي الروسي المتعدد القوى والمطروح اليوم كبديل عن المشروع الأطلسي الكوني، وبالاستفادة من المميزات الجيوبوليتيكية (الجغرافية والاقتصادية والعسكرية) التي يتمتع بها، سيكون قادرا على مواجهة واشنطن أوراسيا وعالميا في المستقبل، مع الإشارة إلى أن الصين تتشارك مع روسيا في نفس الهدف المتمثّل بتعديل هيكلية النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى تعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي يعتبر في صالح المشروع الأوراسي الروسي بطبيعة الحال.

- الفرضية الثانية تقوم على : أن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم مع منتصف القرن العشرين عموما، ومع بداية الألفية الثالثة خصوصا، قد تغلّب على الجغرافيا وحدودها الطبيعية بكل المجالات، وهذا ما أضعف القيمة الفعلية للعامل الجيوبوليتيكي الروسي، لا سيما مع تزايد النشاط الأطلسي من جهة، وتوسّع النفوذ الأمريكية من جهة أخرى، في محاولة أطلسية امركية لسياسة احتواء جديدة لروسيا داخل الجغرافيا الحبيسة، وبالتالي استنزاف قدرات روسيا على حدودها القومية بعيدا عن ساحات المواجهة العالمية السابقة التي كانت قائمة في زمن الاتحاد السوفياتي وأثناء فترة الحرب الباردة.

المنهج المتبع

بناءا على ما تقدم، ستتمّ معالجة إشكالية البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعتبر أسلوب من أساليب التحليل المركّز لمعلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة معينة أو موضوع محدد، وذلك من أجل تحليل مضامين العلاقات المتوترة بين موسكو من جهة وواشنطن من جهة أخرى في مرحلة الأحادية القطبية، انطلاقا من عامل الجغرافيا الثابت المتمثل بالصراع الجيوبوليتيكي الروسي مع المشروع الأطلسي في قارة أوراسيا من جهة، مع ربطه بمُتغيّر القوة بشكل عام والقوة السياسية بشكل خاص من جهة أخرى، ومدى تأثير ذلك على طبيعة وبنيان وشكل النظام الدولي.

الصعوبات التي واجهت البحث

في سياق معالجتنا للإشكالية الواردة أعلاه، واجهتنا صعوبات عديدة، منها أن هذه الدراسة تحضّر في الفترة الزمنية التي تخاض فيها الحرب الروسية الأوكرانية التي تعدّ أخطر حرب تُخاض في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي على ضوئها سيتحدد مصير أوروبا والعالم، وسيتحدد على ضوئها بنيان وهيكل النظام الدولي العتيد، وهناك مسلّمة في الدراسات الإنسانية تفيد بأنه لا يمكن تقديم تقييم نهائي لأيّ ظاهرة أثناء حدوثها، بل يمكن ذلك بعد حدوثها، بالتالي لم نجد الكثير من الكتب التي تناولت مسألة الصراع بين روسيا والأطلسي في أوكرانيا تحديدا، وبالتالي فرضيات انتهاء الحرب للاستفادة منها بحثيا وعلميا، بل أبرز المراجع كانت عبارة عن مقالات في مجلات علمية محكمة أو مقالات إلكترونية.

المراجع والدراسات السابقة

- كتاب للمفكر الروسي ألكسندر دوغين تحت عنوان الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة، نُشر معرّبا في سنة 2022، يتناول هذا الكتاب قضايا الجغرافيا السياسية بشكل عام، ويتناول مرحلة الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بشكل خاص، كما يتناول بشكل مفصل مآلات وجهود كلّ من روسيا والصين من أجل عرقلة الأحادية الأمريكية وقيام عالم متعدد الأقطاب.

- كتاب للمفكر الأمريكي زبغنيو بريجنسكي تحت عنوان رقعة الشطرنج الكبرى، نُشر معرّبا في سنة 1999، يتناول فيه الكاتب رؤيته لاستمرارية التفوق الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، من خلال السيطرة على منطقة أوراسيا التي أطلق عليها رقعة الشطرنج الكبرى، ومنع ظهور أيّ دولة منافسة يمكن أن تشكل تحديا للتفوق الأمريكي مستقبلا، وتحديدا منع روسيا من النهوض مجددا من خلال الضغط عليها في مجالها الحيوي، ومنبّها للأهمية الإستراتيجية لكلّ من أوكرانيا وأذربيجان في هذا الإطار.

- كتاب للمفكر روبرت د كابلان بعنوان انتقام الجغرافيا : ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضدّ المصير، نُشر معربّا في سنة 2015، يتناول الكاتب في هذا الكتاب منظورا جديدا لعرض الاضطرابات العالمية، ويطبق الدروس المستفادة على الأزمات الدولية في شرق أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط، للوصول إلى تفسير شمولي للصراع في جميع أنحاء أوراسيا.

- كتاب للمفكر ألكسندر دوغين تحت عنوان أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، نُشر معرّبا في سنة 2004، يتناول الكتاب بشكل تفصيلي علم الجيوبوليتيك، شارحا للعديد من المدارس الجيوبوليتيكية، متناولا لأول مرة وبشكل مفصل الجيوبوليتيك الروسي ضمن عقيدة أطلق عليها إسم النظرية الأوراسية.

- رسالة لنيل شهادة الماجستير بعنوان الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة : الإستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز، من إعداد الطالبتين منينة الحسين البشير و حنان بن خلاف، تمّ إعدادها في السنة الدراسية 2015 – 2016، وتتناول هذه الدراسة أهداف الإستراتيجية الروسية في القوقاز، المتمثلة بمنع انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، وتحجيم النفوذ الأمريكي في كلّ القوقاز، وأيضا تحقيق الأهداف الاقتصادية لموسكو المتمثّلة بالتحكم بسوق النفط في هذه المنطقة.

التصميم

في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى قسمين :

القسم الأول يتناول تأثير الجيوبوليتيك على مكانة روسيا في النظام الدولي، ويقسم هذا القسم إلى فصلين، الفصل الأول يتناول ديناميكيات التغيّر التاريخي في هرمية النظام الدولي، أمّا الفصل الثاني فيتناول مركزية الجيوبوليتيك الروسي في قلب الأرض الأوراسي.

أمّا القسم الثاني فيتناول المحددات الجيوستراتيجية لمشروع روسيا الجيوبوليتيكي، ويقسم هذا القسم إلى فصلين، الفصل الأول يتناول أولوية الأمن القومي الروسي في المجال الأوروبي، أمّا الفصل الثاني فيتناول التوجهات الآسيوية والعالمية للمشروع الأوراسي الروسي.

القسم الأول : تأثير الجيوبوليتيك على مكانة روسيا في النظام الدولي

تتأتّى أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية من خلال الربط بين الحقائق الجغرافيا من جهة، والعمليات السياسية الدولية من جهة أخرى، لكون ذلك الربط له تأثير عميق جدا على الصراعات والأزمات الدولية على مختلف أشكالها، السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونتيجة لذلك الربط تبلور مفهوم الجيوبوليتيك في الربع الأول من القرن العشرين كاستجابة علمية لدراسة الأزمات والصراعات الدولية، كما أنه لا يمكن فهم الجيوبوليتيك إلّا في إطار دور المعطيات الجغرافية في قوة أو ضعف أيّة دولة في العالم، ونقاط القوة أو نقاط الضعف تلك هي التي تحدد موقع الدولة في النظام الدولي، مع الإشارة إلى أن الجيوبوليتيك تأخذ أهمية أكبر في حالة الحرب حيث يُبدع الجنرالات في تطويع الجغرافيا لخدمة السياسة في بسط النفوذ والسيطرة على إرادة العدو وأرضه.

استنادا لما تقدم، "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافيا وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكيا، شعار رفعه الكثير من الجغرافيين في فترة شهدت انهيارات لكبرى دول العالم...إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا فعّالا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية "[1].

وبالنسبة لروسيا، فقد أوجدتها الجغرافيا في قلب العالم، وهي المنطقة المعروفة بأوراسيا، حيث شكلت مساحة روسيا الضخمة ومواردها الهائلة قلقا كبيرا للكثير من دول العالم، كما أن المميزات الجيوبوليتيكية الروسية كانت سببا رئيسيا في محاولة السيطرة عليها للاستفادة من تلك الإمكانيات الضخمة في حسم الصراع القائم على الزعامة الهرمية في النظام الدولي، فروسيا إذا ما استطاعت أن تستفيد من تلك المميزات الجيوبوليتيكية بشكل جيد سوف تقترب أكثر فأكثر من بناء امبراطوريتها العظيمة، فروسيا تمثل "من وجهة النظر الإستراتيجية، كتلة قارية هائلة تتماهى مع الأوراسية نفسها، فروسيا محور التاريخ...ومن وجهة النظر الإستراتيجية تبدو روسيا بنيانا مكانيا مستقلا يتماهى أمنه واستقلاليته مع أمن واستقلالية قارة بكاملها"[2].

1- لورا محمود، «الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة، جريدة البناء الإلكترونية، 2014، تاريخ زيارة الموقع : 10 – 6 – 2024، https://www.al-binaa.com

2- الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص207-208.

الفصل الأول : ديناميكيات التغيّر التاريخي في هرمية النظام الدولي

يلتقي أساتذة العلاقات الدولية، وعلى رأسهم ديفيد أستون وستانلي هوفمان ومورتون كابلان، على تعريف النظام الدولي : "بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنظام يتميز بالترابط بين وحدات، كما أن التفاعل يتّسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبّؤ به.

وللنظام الدولي بنيان أو هيكل، وهو عبارة عن مجموعة من الوحدات المستقلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، ويتحدد بنيان النظام الدولي وفقا لدرجة توزيع الموارد وتركيزها، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات، فقد يكون هذا البنيان أُحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب، وتبعا لطبيعة النظام الدولي، تتولّد ظروف معينة تنعكس آثارها في شكل أنماط متكررة لسلوك الوحدة الدولية"[1].

وعليه، تتميّز العلاقات الدولية بكونها مسرحا أساسيا وتقاطعا إجباريا على أيّة دولة في العالم، كما أنها تتميز بدرجة كبيرة من التعقيد وعدم الثبات نتيجة عوامل عديدة، ودائما ما تميّزت تلك العلاقات بالحركية والمرونة البعيدة كلّ البعد عن حالة الجمود والستاتيك، مشكّلة بدورها للنظام الدولي من خلال التفاعلات التي تحكم العلاقات بين الدول التي دائما ما كانت علاقات قوة وسيطرة، وهو الأمر الذي أكّدت عليه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على لسان أبرز روّادها هانز مورغانثو.

المبحث الأول : تأثير الصراعات الدولية على بنيان النظام الدولي

ترتبط طبيعة بنيان النظام الدولي ارتباطا وثيقا بالصراعات الدولية، وهذا النظام يتشكل من حتمية واقعية لنتائج ميدانية يفرضها القوي على الأضعف منه، ذاك أنه لا وجود لمبدأ حسن النية في العلاقات بين الدول، إنما هي علاقات قوة وسيطرة وهيمنة كما يُنظّر روّاد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، بالتالي إن الانتقال من هيكل ونظام دولي معين، إلى هيكل ونظام دولي آخر، يحتاج لمقدمات ومدخلات ضرورية وإجبارية، من هنا تأتي الصراعات الدولية لتكون مقدمة حاسمة لذاك التحوّل والتغيّر الدولي، وكلما كانت الصراعات أعمّ وأشمل كلما كانت تأثيراتها أكثر عمقا بالنظام الدولي وقواعده وأسسه.

1- خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي (دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 4.

المطلب الأول : متغيّرات الهرمية الدولية في هيكل النظام الدولي

"إن أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، والقوة بتعريف مبسّط هي مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة، داخليا وخارجيا، المادية منها وغير المادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل، كونها تشمل حزمة واسعة، كما لا اتفاق على انتشار موحد لها بين الدول؛ فالدول تعاني تباينا في امتلاك عوامل القوة، كما لا اتّفاق على أيّها أكثر تأثيرا عند امتلاكها، فالامتلاك مسألة منفصلة عن قابلية الدولة على التأثير أحيانا، كون القابلية على التأثير إقليميا أو عالميا، تتوقف على امتلاك الإرادة والمشروع السياسي والتكنولوجيا، وهي مسائل لا تتفق الدول في الحصول عليها، كمقدمات وليس كنتائج"[1].

إذا، إن الثابت الأكثر وضوحا في نمط العلاقات بين الدول من جهة، وفي تراتبية الدول في هيكل وبنيان النظام الدولي المتشكّل من خلال نمطية التفاعل تلك من جهة أخرى، هو التغيّر الدائم في طبيعة تلك العلاقات، والتغيّر الدائم في تراتبية الدول ضمن الهرمية والهيكل الدولي، وذلك مرتبط بحقيقة تاريخية تفيد بأن الدول القوية دائما ما تسعى لتعزيز عناصر تلك قوتها لتزداد تأثيرا في صياغة قواعد وأسس جديدة لنظام دولي جديد حتميّ التشكّل، بغض النظر عن المدة الزمنية اللازمة لذاك التشكّل.

الفرع الأول : التحوّل من التعددية إلى الثنائية القطبية

بداية لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة جدا، أن عهد العلاقات الدولية الحديثة بدأ التأريخ له مع مؤتمر وستفاليا، أو ما يعرف بمعاهدة وستفاليا، الموقّعة في العام 1648، وهي تعتبر أول إتفاقية دبلوماسية عرفها العالم في العصر الحديث، كما أرست هذه الإتفاقية نظاما جديدا في أوروبا مبنيا على مبدأ سيادة الدول القومية، وأرست مبدأ السلام بقارة أوروبا، وأنهت تاريخ طويل من الحروب الدينية بين دول القارة التي دفعت على إثرها عشرات الآلاف من الأرواح على مدى 30 سنة، كما ورسمت اتفاقية وستفاليا ولادة جديدة لقارة أوروبا العصرية المتشكّلة من دول ذات سيادة.

1- خضر عباس عطوان، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، تاريخ زيارة الموقع : 17 – 6 – 2024، https://caus.org

وجدير بالذكر، أن اتفاقية وستفاليا أقرّت لأول مرة مبدأ توازن القوى بين الدول الأوروبية الكبرى آنذاك، حيث "وضعت أوروبا الجديدة ترتيبات إقليمية سمحت لها الدخول في حالة من الأمن و السلم، وهو ما عرف بنظام توازن القوى، ولا شكّ أن الدارس للعلاقات الدولية وإفرازاتها لن يستوعب تطور صراع القوى الأوروبية إذا قصّر بؤرته على المنظور المعاصر"[1].

وهكذا، كان النظام الدولي ما بعد وستفاليا قائما على مبدأ توازن القوى وتعدد الأقطاب، وذلك على إثر التطورات العميقة التي شهدها توزيع القوى وأوزانها السياسية، "فعند توقيع هذه المعاهدة كانت هناك ثلاث دول أوروبية كبرى هي هولندا، السويد، والنمسا، أخذت تتراجع وتضعف لتتقدم بريطانيا التي حافظت على سياسة التوازن داخل أوروبا، وكانت بمثابة القوة الكبرى التي تصون سياسة التوازن إلى فترة طويلة"[2]، وزادت أهمية اتفاقية وستفاليا في كونها أول اتفاقية دبلوماسية في العصر الحديث.

وجدير بالملاحظة، أن نظام تعدد الأقطاب ظلّ ساريا في العلاقات الدولية حتى عشية الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، حيث دخلت الدول القوية في قارة أوروبا، (النمسا – المجر – تركيا – ألمانيا – روسيا – فرنسا – وبريطانيا العظمى)، في صراع عسكري كبير لأسباب ودوافع عديدة، وكان من نتائج تلك الحرب أن تغيّرت خريطة القوى العالمية، مع استمرار هيمنة تعدد الأقطاب على النظام الدولي، ولكن مع سقوط إمبراطوريات كبرى ودخول أخرى إلى مصاف الدول الكبرى، فبالإضافة لبريطانيا وفرنسا اللتان خرجتا منتصرتين في الحرب العالمية الأولى، ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأمريكية كقوة قارية في مجالها الحيوي، وظهرت اليابان في الشرق الآسيوي كقوة محورية وإمبراطورية بحرية، و تحولت روسيا إلى كيان جغرافي مترامي الأطراف مع الظهور القوي للاتحاد السوفياتي على مسرح العلاقات الدولية والسياسية في العالم عام 1922، ثمّ عودة ألمانيا كقوة أوروبية قوية مع مطلع الثلاثينات من القرن العشرين.

1- إلياس نايت قاسي، نظام توازن القوى في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 8 – 29.

2- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 109.

وممّا لا شكّ فيه، أن الحرب العالمية الأولى أدّت إلى ظهور نتائج قاسية على بعض الدول الكبرى حينها، لا سيما على تركيا وألمانيا التي ظهرت فيها النازية فيما بعد، حيث انضمّت لاحقا كلّ من برلين وروما وطوكيو إلى تحالف عُرف بالمحور، وحينها "كانت أوروبا متلبّدة بغيوم الحرب في منتصف سنة 1938...لقد تأكد أنّ أدولف هتلر كان يوشك أن يشنّ حربا ليضمن للرايخ الثالث (ألمانيا) مكانا تحت الشمس"[1].

بالفعل، لم يمضِ وقت طويل حتى نشبت الحرب العالمية الثانية بين دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) من جهة، ودول الحلفاء (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والاتحاد السوفياتي) من جهة أخرى، واستمرت هذه الحرب 6 سنوات (1939 – 1945)، وقد نتج عنها هزيمة للمحور وانتصارا للحلفاء، وتغيّرت موازين القوى العالمية، فخسرت ألمانيا وإيطاليا واليابان الحرب، بينما انتصرت فرنسا وبريطانيا ولكنهما أصيبتا بأضرار مادية وبشرية جسيمة ممّا أدّى لتراجعهما في هرمية النظام الدولي، لتحلّ مكانهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ليتحول بذلك النظام الدولي إلى نظام ثنائي الأقطاب.

عمليا، بدأت بوادر الثنائية القطبية في هيكلية النظام الدولي تتوضح مع مؤتمر يالطا، حيث "عقدت الدول الثلاث الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية مؤتمر يالطا في شهر شباط من سنة 1945 بحضور كل من ستالين وروزفلت وتشرشل؛ من أجل تحديد المسار المناسب للعالم بعد نهاية الحرب، غير أن تأويل الاتحاد السوفياتي لمخرجات هذا المؤتمر أقلق الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد تشجيعه العديد من الدول في آسيا والبلقان على تبني الشيوعية واعتماد النظام الاشتراكي، فأُنزل ستار حديدي (تعبير استعمله رئيس الوزراء البريطاني تشرشل) بين الطرفين وانقسم العالم إلى قطبين؛ قطب شرقي اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وقطب غربي رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد بداية الحرب الباردة بين الطرفين تحولا من قطبين متعارضين إلى معسكرين"[2].

1- وليم ب. بروِر، الأسلحة السرية في الحرب العالمية الثانية، ترجمة سميح أبو فارس، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 11.

2- بروف سالمي، نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة الثانية، 2024، موقع بروف سالمي الإلكتروني، تاريخ زيارة الموقع 17 – 6 – 2024، https://www.profsalmi.com

وهكذا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما أفرزت من نتائج عالمية، ساد نظام ثنائي القطبين على مستوى العالم، وشهد العالم نوعا من التوازن الدولي في العلاقات الدولية، بحيث عملت الدولتين العظمتين على ضبط الصراعات في المجال الإقليمي للدول المتحاربة دون السماح لها بأن تتوسع على النطاق الدولي، إضافة إلى أن الحروب التي كانت تنشب بين الدول في ذات المعسكر الواحد كانت تقوم بحلّها الدولة القطبية لنفس المعسكر، كما حصل في المجر في العام 1956، وكما حصل في تشيكسلوفاكيا وبولندا في العام 1968، وهذه الفترة من العلاقات الدولية عُرفت بالحرب الباردة.

وتميّزت الحرب الباردة بكونها مواجهة أيديولوجية وعسكرية غير مباشرة (أي بالوكالة)، حدثت بعد الحرب العالمية الثانية خلال الفترة بين 1947 – 1991 بين واشنطن من جهة، وموسكو من جهة أخرى، "وكان اندلاع تلك الحرب في أوروبا ينمّ عن الفشل في تطبيق المبادئ التي تمّ الاتفاق عليها في مؤتمري يالطا وبوتسدام اللذين عُقدا حين كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال دائرة، وكان مستقبل ألمانيا ومستقبل عدد من دول أروربا الشرقية والوسطى، ولا سيما بولندا، من القضايا التي كانت تثير توترا متزايدا بين الحلفاء السابقين أثناء الحرب...وفي مارس من عام 1947 سعت إدارة الرئيس الأمريكي ترومان إلى تبرير تقديمها مساعدة محدودة لكلّ من تركيا واليونان، ورافقت ذلك المسعى بيانات كان الهدف منها كشف المرامي السوفيتية، إضافة إلى إعلان بأن الولايات المتحدة ستساند الدول التي تتعرّض لتهديد سوفييتي بالتخريب أو بالتوسع"[1].

وبناءا على ما سبق، يتضح أنه "خلال الحرب الباردة، كانت الحروب بالوكالة هي إستراتيجية رئيسية للصراع غير المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكان الغرض من هذه الحروب بالوكالة هو إما الحفاظ على، أو تغيير توازن القوى بين القوى العظمى في مناطق الصراع خارج الجبهة المركزية في أوروبا...حيث سعت كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى تجنب المواجهة المباشرة بين قوتهما العسكرية التقليدية في الصراعات الإقليمية خوفا من أن يتصاعد الأمر إلى حرب نووية شاملة"[2].

1- جون بيليس وآخرون، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي، 2004، ص 157.

2- Gregory D. Stone, Proxy War: A Critical Examination of Superpower Indirect Conflict in Africa, Master of Arts, University of Manitoba, 2010, p 1.

الفرع الثاني : هيكلية النظام الدولي الحالي (الأحادية القطبية)

في معرض تناوله لتنامي قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وعلى مستوى النظام الدولي، يقول البروفيسور الأمريكي الشهير جوزيف ناي : "سيكون أكثر دقة أن نؤرخ للقرن الأمريكي بدخول فرانكلين روزفلت الحرب العالمية الثانية، وكان عليه في هذا السياق أن يقاوم الإنعزالية، ويحثّ الأمريكان على المشاركة في الحرب...وبالقدر نفسه من الأهمية كانت قرارات هاري ترومان عقب توقف الحرب، وأدّت إلى وجود عسكري أمريكي دائم في الخارج، وحينما كانت بريطانيا ضعيفة ولم تستطع دعم تركيا واليونان عام 1947م، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية لتحلّ محلّها، إذ استثمرت بقوة خطة مارشال عام 1948م، وأُسس حلف الناتو عام 1949م، وقاد تحالف الأمم المتحدة الذي قاتل في كوريا عام 1950م"[1].

في نفس السياق، شهدت مرحلة الثنائية القطبية صراعا حادّا وغير مباشر بين القطبين من خلال الحروب بالوكالة، مع الإشارة إلى أن أخطر الأزمات المباشرة التي حصلت بين موسكو وواشنطن كانت سنة 1962، وهي التي عُرفت بأزمة الصواريخ النووية في كوبا، حيث تخوّف العالم أجمع حينها من نشوب حرب نووية عالمية بين موسكو وواشنطن، ولكن تمّت معالجة الأزمة بين الطرفين بالاتفاق على سحب الصواريخ النووية السوفياتية من كوبا، في مقابل سحب واشنطن للصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى من تركيا وإيطاليا.

ومع اجتياح موسكو لأفغانستان في العام 1979، بدأت الخسائر السوفياتية تزداد سنة بعد سنة، الأمر الذي أجبر السوفيات على الانسحاب منها في العام 1989، وظهر الاتحاد السوفياتي في موقف ضعيف دوليا، فقام رئيسه غورباتشوف بإصلاحات هيكلية لإعادة ترتيب أوضاعه الداخلية والخارجية،عُرفت بالبيروسترويكا والغلاسنوست، ولكن هذه الإصلاحات لم تجدِ نفعا مع تضعضع الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، فانهار جدار برلين في العام 1989 ليمهد الطريق لانهيار حلف وارسو بأكمله في العام 1991، وبسقوط جدار برلين سقطت معه فترة من العلاقات الدولية سميت بالحرب الباردة، وسقط نظام القطبين، وأصبح العالم يحكم في إطار من نظام القطب الواحد الذي تزعمته الولايات المتحدة الامريكية من دون منازع.

1- جوزيف س ناي،هل إنتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد إبراهيم العبدلله، ط 1، دار العُبيكان للنشر، الرياض، 2016، ص11-12.

فممّا لا شكّ فيه، "إن القطبية الأحادية هي المفهوم الأكثر استخداما لتأكيد موقع الولايات المتحدة المهيمن في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ولأن الولايات المتحدة هي القائد في نظام القطبية الأحادية، فهي الأكثر تمتّعا بالأمن من أيّ دولة أخرى في العالم، حيث لديها القدرة على التأثير والتحرك في معظم الصراعات و/أو في الصراعات التي تقرر الانخراط فيها، ولديها فرص كبرى للسيطرة فعليا على السلوك الداخلي والخارجي لأيّ دولة صغرى أخرى، لكن القائد في نظام القطبية الأحادية، على الرغم من قوته، فإنه ليس بمنأى تماما عن إمكان الموازنة من قبل غالبية الدول الكبرى أو كلّها إذا ما تصرفت مجتمعة، وللإفلات من هذا تماما، عليه أن يكون أقوى من كلّ هذه القوى التي قد تعمل بوصفها إتلاف موازنة يهدف إلى احتوائه"[1].

وعليه، ارتبطت الصراعات الدولية الجديدة ارتباطا وثيقا بهيكلية النظام الأحادي القطب، وبات العالم كلّه تحت تأثير القوة الأمريكية الهائلة، العسكرية – الاقتصادية – المالية – التكنولوجية – السياسية – الثقافية...، واختلفت قضايا الصراع عن المرحلة السابقة، وظهرت قضايا ذات بُعد وتأثير دولي كموضوع الإرهاب، لا سيما بعد أحداث 11 أيلول من العام 2001، وموضوع أسلحة الدمار الشامل، وموضوع فرض معايير الديمقراطية الأمريكية على دول العالم الثالث، ومع تشديد القبضة الأمريكية على مؤسسات التنظيم الدولي، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، أضحت واشنطن قادرة على توظيف أجهزة المؤسسة الأممية لاستصدار القرارات التي تصبّ حصرا في مصلحتها ممّا عزز تلقائيا من قبضتها كدولة عظمى وحيدة ودون منازع على العالم.

بالفعل، منذ تسعينات القرن العشرين، أصبح بالإمكان رؤية الخط الجيوستراتيجي للولايات المتحدة ممتدا من غرب وجنوب ووسط وشرق أوروبا، إلى الخليج العربي والعراق وأفغانستان، مع التأكيد على مركزية الكيان الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وصولا لعشرات القواعد العسكرية الأمريكية في غرب ووسط وشرق وجنوب شرق آسيا، في محاولة منها لخلق زنّار من القواعد العسكرية المكمّلة للخط الجيوستراتيجي الأمريكي الذي توظفه واشنطن في خدمة أهدافها في التصدي لمصالح الدبّ الروسي في السيطرة على أوراسيا أولا، والوقوف عائقا أمام طموحات التنين الصيني ثانيا، والضغط على النظام الإسلامي في إيران.

1- عبد النور بن عنتر، القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟، ترجمة عومرية سلطاني، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 46، 2020، ص 99 – 111.

المطلب الثاني : جيوبوليتيك الصراع الدولي

إن منطق الصراعات بين الدول لم يغب يوما عن حقيقة التاريخ، كما أنه لم يغب عن حتميّة الجغرافيا، ودائما ما كانت تلك الصراعات تنتهي بإسدال الستارة عن مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات بين الدول، لتبدأ بعدها مرحلة أخرى من تلك العلاقات المتشكّلة ما بين نهاية التاريخ لأمم ودول وإمبراطوريات كبرى هرمت وعجزت وماتت، وبداية الجغرافيا النشطة والديناميكية لأمم ودول كبرى أخرى فتيّة وشابة وطموحة!.

وممّا لا شكّ فيه، "إن أوقات الاضطراب العالمي التي تختبر افتراضاتنا حول ديمومة الخريطة السياسية، تؤدي إلى نهضة في التفكير حول الجغرافيا، ويكون هذا صحيحا بشكل خاص لأن الجغرافيا هي الأساس الحقيقي للإستراتيجية والجغرافيا السياسية، وإن الإستراتيجية، كما عرّفها نابليون، هي فن استخدام الزمان والمكان بطريقة عسكرية ودبلوماسية، أمّا الجغرافيا السياسية فتمثّل دراسة البيئة الخارجية التي تواجهها كلّ دولة عند تحديد إستراجيتها الخاصة، على اعتبار أنه يوجد في هذه البيئة دول أخرى تكافح أيضا من أجل البقاء والأفضلية"[1].

الفرع الأول : الصراع الدولي في إطار نظريات الجيوبوليتك

لا بدّ من التأكيد أن الجغرافيا هي علم مؤثر جدا في تصرفات وسلوك أيّة دولة على الكرة الأرضية، فمن خلال التمعّن في خريطة أيّة دولة في العالم نستطيع أن نحدد بنسبة كبيرة طبيعة سياساتها الإقليمية والخارجية، كما أن المعرفة الجيدة بالحقائق الجغرافية والمعطيات المكانية يسهّل كثيرا على الباحث فهمه للعلاقات بين الدول، ليتمّ على ضوئها التخطيط والإعداد للمراحل المستقبلية لتلك العلاقات.

"وإلى جانب هذه العناصر الجغرافية، فإن الجغرافيين يخصّون بالدراسة موضوع المكان كعنصر بارز، وهم يدرسون داخل عنصر المكان علاقات الموقع وشكل الدولة وحدودها، ويدرسون أيضا تأثير المكان على العلاقات الداخلية والخارجية للدولة"[2].

1- روبرت د كابلان، انتقام الجغرافيا : ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضدّ المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، مركز المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص 83.

2- محمد رياض،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،2012،ص 24.

في نفس السياق، تشكّل الحقائق والمعطيات الجغرافية مُدخلات أساسية في إستراتيجية أيّ دولة في العالم، تلك المُدخلات تتمظهر من خلال مُخرجات سياسية تتفاعل ضمن نظام علاقات دولية تتميّز من خلالها دولة معينة عن بقيّة الدول الأخرى في عوامل القوة والقدرة والتأثير والسيطرة العالمية بهدف فرض توجهاتها السياسية الخارجية ضمن منظومة علاقاتها الدولية، "ومن ثم يكون للموقع الجغرافي وزن وتقدير معا فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تسهم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وبالنسبة لعلاقاتها مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى"[1]، وعلى هذا الأساس، وفي ضوء الأهمية الإستراتيجية للحقائق المكانية والحتميّة الجغرافية، "نشر الباحث الامريكي الشهير روبرت كابلان سنة ٢٠١٢م كتابه انتقام الجغرافيا، والذي حاجج فيه بأن الأمريكيين نسوا أمر الجغرافيا فانتقمت منهم في أفغانستان والعراق"[2].

استنادا إلى ما سبق، وتأكيدا على أهمية الجغرافيا في الصراعات الدولية، يأتي علم الجيوبوليتيك ليبحث في السياسة الهادفة للسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة العظمى أو الدول الكبرى الأخرى الطامحة لذلك الهدف، ولأيّ مكان في العالم، فالجيوبولتيك هي عملية ديناميكية مثالية، كما أنها عدوانية في نتائجها العملية، فهي تحثّ الدول على الصراع فيما بينها للسيطرة على المساحات، من هنا فإن هدف الجيوبوليتيك يتمحور ضمن مفهوم الحتميّة الجغرافيّة وحاكميّتها في رسم وصياغة سياسات الدول، "لذلك فإن دارسي الجغرافيا السياسية هم معتدلون في دراسة التأثيرات الجغرافية، أما دارسو الجيوبوليتيك فهم متطرفون، ويرَون أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية"[3].

وتحقيقا لهدف السيطرة العالمية، وفي سبيل تطويع الجغرافيا لتحقيق ذاك الهدف، انبرى العديد من المفكرين الإستراتيجيين لتقديم نظريات إبداعية في علم الجيوبوليتيك، وأبرز تلك النظريات هي نظرية القوة البرية للبريطاني هالفورد جون ماكندر، ونظرية القوة البحرية للأدميرال الأمريكي ألفرد ثاير ماهان، ونظرية الحافة أو الإطار أو نظرية الاحتواء للمفكر الأمريكي الآخر نيكولاس سبيكمان.

1- صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، مطبعة الإنتصار، الإسكندرية، 1999، ص 47.

2- محمد عبد السلام، الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، د د ن، د م ن، 2019، ص 19.

3- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 62.

بالنسبة لنظرية القوة البرية أو قلب الأرض (HEARTLAND)، فقد ارتبطت بالجيوبوليتيكي البريطاني ماكندر، وهي أَول نظرية عامة في الإستراتيجية الدولية العامة التي حاول ماكندر من خلالها أن يقدم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها، معتقدا بأن السيادة العالمية ستكون للدول البرية مستقبلا، ومتخوفا من نشوء دولة عظمى في قلب الأرض (أوروبا الشرقية) تسيطر على منطقة أوراسيا وتكوّن إمبراطورية عالمية، برية وبحرية، "فكتب بحثا في عام 1904 بعنوان المحور الجغرافي للتاريخ، اقترحت ورقة ماكيندر أن السيطرة على أوروبا الشرقية كانت حيوية للسيطرة على العالم، وافترض ماكيندر ما يلي، والذي أصبح يعرف باسم نظرية هارتلاند : من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"[1].

في سياق آخر، اعتقد الأدميرال الأمريكي ألفريد ثاير ماهان بأن السيطرة على العالم تتحقق من خلال قوة البحر، وهو ما عرف بنظرية السيادة البحرية لماهان التي انعكست لاحقا على صياغة الفكر الإستراتيجي للبحرية الأمريكية، معتقدا بأن أيّ تحالف بحري بين واشنطن ولندن سوف يكون قادرا على فرض السيطرة البحرية العالمية، وبالتالي السيطرة العالمية الكليّة على البرّ واليابسة، ومنبّها لأهمية الجزيرة العالمية التي تحدّث عنها ماكندر في نظريته قلب الأرض، وبالتحديد منطقة أوراسيا التي تحتل روسيا جزءا مركزيا منها.

أمّا بالنسبة لسبيكمان، فقد عُرف عنه هتمامه بواقع المستقبل الجيوبوليتيكي لأوروبا الشرقية بشكل خاص، معتقدا بأن من يتحكم في حافة الأرض (RIMLAND) يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم، لأجل ذلك مثّلت أفكار سبيكمان أساس سياسة الاحتواء التي وضعتها الولايات المتحدة موضع التنفيذ في مواجهة الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، ومعتقدا بأن "الهلال الهامشي الذي يحيط بالهرتلاند عند ماكيندر هو مفتاح السياسة العالمية، ولهذا يسمي هذه الأراضي الإطار أو الحافة التي تضم أوروبا البحرية - الغربية - والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين"[2].

1- Matt Rosenberg, What Is Mackinder's Heartland Theory?, Thought Co, 2018, Date of visiting the site 18 – 6 – 2024, https://www.thought co.com.

2- محمد رياض، مرجع سابق، ص 78.

الفرع الثاني : تطبيقات الصراعات الدولية جيوبوليتيكيا

على المستوى النظري، ليس بُمستبعد أن تكون جغرافيا الكرة الأرضية كلّها في صلب الصراعات الدولية والحروب العالمية في القادم من الأيام، ولكن على المستوى العملي فإن الأمر يختلف، وهذا مرتبط بالتقسيم الجيوبوليتيكي للكرة الأرضية، فالكثير من علماء الجيوبوليتيك الذين وضعوا التصورات الذهنية والفكرية لكيفية استغلال الجغرافيا استغلالا نشطا وديناميكيا بهدف السيطرة والهيمنة عالميا، وفي مقدمتهم ماكندر وماهان وسبيكمان، إضافة للعلماء الجيوبوليتيكيين الألمان وفي مقدمتهم فريدريك راتزل وكارل هاوسهوفر وكارل شميت، كانوا قد قسّموا الكرة الأرضية جيوبوليتيكيا إلى عنصرين متضادّين متحاربين على مدار التاريخ هما عنصر البرّ وعنصر البحر، واعتقدوا أن العلاقات الدولية ما هي إلّا صراع بين قوى البرّ من جهة، وقوى البحر من جهة أخرى، حيث تشكل المسطحات المائية النسبة الأكبر من الكرة الأرضية، لتبدو اليابسة وكأنها جزيرة عالمية تحيط بها المياه من جميع الجوانب، ومقسّمة طبيعيا إلى قسمين رئيسيين : العالم القديم (آسيا – أوروبا – أفريقيا)، والعالم الجديد (قارتي أميركا الشمالية والجنوبية – قارة أوقيانيا).

في نفس السياق، أُطلق على قارات العالم الجديد اسم الهلال الخارجي الذي يحيط بالعالم القديم، ومن الملاحظ أن هذا المجال الجغرافي العالمي كان بمنأى عن الصراعات العالمية المباشرة إلّا بما ندر، كما حصل في قصف الطائرات اليابانية للأسطول الأمريكي الراسي في ميناء بيرل هاربر أثناء الحرب العالمية الثانية، أو كما حصل من عمليات يابانية وبالتحديد البحرية منها ضدّ أستراليا في الحرب العالمية الثانية، مع العلم أن أغلب تلك العمليات حدثت في المجال الجغرافي الآسيوي، حيث شهد بحر الفلبين أكبر معركة بحرية في تاريخ الحروب البحرية، سميت بمعركة خليج ليتي، وذلك في العام 1944، "وكانت بين قوات الولايات المتحدة الأمريكية والأسترالية المشتركة، وبحرية الإمبراطورية اليابانية، وكانت تهدف إلى عزل اليابان عن البلدان التي احتلتها في جنوب شرق آسيا، والتي كانت مصدرا حيويا للإمدادات الصناعية والنفطية"[1]، وأسفرت هذه المعركة عن كارثة للبحرية اليابانية حيث فقدت عدد من حاملات الطائرات ومئات الطائرات الحربية.

1- زينب علي هادي، معركة خليج ليتي 1944، مجلة أبحاث ميسان، جامعة ميسان ،المجلد 19، العدد 38، 2023، ص 242 - 254.

عمليا، ومع عدم استبعاد الفرضية النظرية في أن جميع المجالات الجغرافية ستكون محور الصراعات الدولية في المستقبل، إلّا أن جغرافيا العالم القديم هي المؤهلة، كما كانت دائما، لأن تكون المجال الجغرافي الصراعي الأخطر، وفي نفس الوقت يمكن أن نقسّم هذه الجغرافيا أيضا إلى مجالَين جيوبوليتيكيَين :

المجال الأول : هو قارة أفريقيا التي كانت محورا جغرافيا أساسيا للصراعات العالمية، لأسباب مرتبطة بالصراع العالمي على المساحات الجغرافية لقارة أفريقيا بهدف السيطرة على ثرواتها الضخمة، ولكن المفارقة تكمن في أن طبيعة الصراع في أفريقيا كان صراعا من قبل الدول غير الأفريقية، وبالتحديد الأوروبية منها، لا سيما فرنسا وبريطانيا وإيطاليا داخل أفريقيا، وبالتالي لم تكن أيّة دولة أفريقية معنية بتلك الصراعات لغياب قوة مركزية عالمية فيها، ولا تزال قارة أفريقيا حتى اليوم مجالا جغرافيا لصراعات عالمية على أرضها، بالتالي هي جزء تابع لصراع جيوبوليتيكي على مستوى العالم كلّه، وهي ليست مركزا جيوبوليتيكيا بذاتها.

المجال الثاني : هو أوراسيا، (آسيا – أوروبا) : بالفعل لقد "حظيت المنطقة الممتدة بين قارتي آسيا وأوروبا بأهمية قصوى عبر التاريخ، هذه المنطقة التي عُرفت في القرون الأخيرة وفقا لنظريات جيوبوليتكية بأوراسيا، تشكل وحدة جغرافية لا يمكن فصل جناحيها الأوروبي عن الآسيوي...، وتقع روسيا في القلب من هذا المصطلح الجيويوليتكي، فروسيا دولة كبيرة بل دولة – قارة – تمتد على قارتي آسيا وأوروبا، وهي تعتبر قلب أوراسيا، وأي حديث عن أوراسيا بلا روسيا لا معنى له"[1].

وبالإضافة لروسيا الاتحادية كدولة ارتكاز في النظريات الجيوبوليتيكية العالمية، تبدو الصين اليوم دولة مركزية قوية، على عكس ما كانت عليه سابقا، فهي اليوم تنافس واشنطن في الاقتصاد العالمي، كما أنها من الدول الدائمة في مجلس الأمن، وتمتلك أيضا السلاح النووي، مع مساحة جغرافية ضخمة، وعدد سكان هو الأكبر في العالم، لتشكل روسيا والصين اليوم محورين جيوبوليتيكيين ارتكازيين على مستوى العالم، وليشكلان معا مشروعا يهدف لتعديل قواعد النظام الدولي الحالي، وصولا لأن يتمّ الاعتراف بمكانتهما في نظام دولي تسعى كلّ من موسكو وبكين لتعديله وإعادة هيكلته من الأحادية القطبية الأمريكية إلى تعدد في الأقطاب.

1- محمد نور الدين، الأوراسيا الجديدة، صحيفة الخليج، 2017، تاريخ زيارة الموقع : 7 – 6 – 2024.
https://www.alkhaleej.ae

المبحث الثاني : الصراعات الجيوسياسية العالمية في النظام الدولي الحالي

لا شكّ أن المنافسة العالمية الشرسة للهيمنة الأمريكية الأحادية القطبية، يعدّ هاجسا عميقا يؤرّق كبار الفكر الإستراتيجي الأميركي، كما أن السعي الحثيث من قبل دول قوية وكبرى في العالم للوقوف في وجه هيمنة الدولة العظمى الأمريكية سببا ونتيجة لتأجيج الصراعات العالمية، لأن واشنطن لن ترضخ بسهولة لمحاولة بعض الدول تعديل قواعد النظام الدولي وأسسه ليصار إلى إعادة هيكلته وصولا لأن يكون نظاما متعدد الأقطاب، لا سيما أنه "مع تضافر جهود موسكو وبكين، وعدم ترك روسيا تواجه الغرب وحدها في مجالها الجيوستراتيجي، سيؤدي ذلك إلى السير في التغيير المنشود...ولقد أكدت الولايات المتحدة نفسها، في إستراتيجية جو بايدن للأمن القومي، أنها ستعطي الأولوية للتفوّق على الصين التي تعتبرها منافسها العالمي الوحيد، في وقت تعمل أيضا على كبح جماح روسيا الخطرة، وأضافت (الوثيقة) أن روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين تشكل تهديدا مباشرا للنظام الدولي الحرّ والمفتوح، وتنتهك اليوم بشكل متهور القوانين الأساسية للنظام الدولي كما أظهرت حربها العدوانية الوحشية ضد أوكرانيا، أمّا الصين في المقابل، فهي المنافس الوحيد الذي لديه نيّة لإعادة تشكيل النظام الدولي، وتملك بشكل متزايد القوة الاقتصادية والديبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف"[1].

المطلب الأول : الصراع الأمريكي الصيني في شرق وجنوب شرق آسيا

بعد انتهاء الحرب الباردة، تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم بلا منازع، ولكن مع دخول العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، بدأت قبضة الولايات المتحدة الأمريكية تضعف نسبيا، وبدأت بعض الدول الكبرى والقوية في التململ من السلوك الأمريكي المتغطرس في إدارة شؤون العالم، وبدأنا نرى عودة قوية ومتسارعة لروسيا كوريثة للاتحاد السوفياتي السابق إلى المسرح الدولي، مترافق ذلك مع صعود كبير للعملاق الصيني، لا سيما من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية، ليسعيان معا لتحقيق هدف مشترك هو تعديل هيكلية وبنيان النظام الدولي الأحادي القطب وتحويله إلى نظام متعدد الأقطاب.

1- علي إبراهيم مطر، تحالف روسيا والصين: التحوّل في العلاقات الدولية، جريدة الأخبار، 2023، تاريخ زيارة الموقع : 23 – 6 – 2024، https://al-akhbar.com

الفرع الأول : الأبعاد الجيوسياسية للصراع بين بكين وواشنطن

جدير بالذكر، أن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ثابتة على الدوام، ولكن الاختلاف وأحيانا الصراع كان هو السمة العامة للعلاقة بين الدولتين، مع الإشارة إلى التقارب النسبي الذي حصل بين البلدين في العام 1972 بعد زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لبكين لإعادة تطبيع وتنشيط العلاقة بين الدولتين التي توترت بعد انتصار الشيوعية في الصين في العام 1949، "ففي الأعوام 1971 و 1972، نيكسون وكيسنجر ونظراؤهم الصينيون صنعوا شيئا لا مثيل له في التاريخ : شراكة دبلوماسية كبرى بين البلدين، أمريكا ودولة شيوعية تصطفّان في مواجهة الكتلة السوفييتية"[1].

أمّا بالنسبة للأسباب الجيوسياسية للصراع بين بكين وواشنطن، فتعود جذورها البنوية العميقة إلى مرحلة الحرب الباردة، حيث كان الصراع العالمي يتخذ البُعد الأيديولوجي بسبب الخلاف العميق بين الرأسمالية من جهة، والشيوعية من جهة أخرى، مع العلم أن الخلاف الأمريكي الصيني كان ثانويا مقارنة بالخلاف الأمريكي السوفياتي الذي كان مسيطرا على العالم آنذاك، ومع انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي في العام 1991، إضافة للضعف والوهن الذي أصاب المشروع الجيوبوليتيكي الروسي، وجدت بكين نفسها وجها لوجه أمام المشروع الأمريكي الأطلسي العالمي في عالم يسيطر عليه ويتحكم فيه قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

فلعقود طويلة، ظلّت الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا هي الأطراف الجيوستراتيجية الرئيسية في المشهد الجيوبوليتيكي العالمي، وكانت الصين آخر القوى المنضمّة إلى قائمة الفاعلين الجيوستراتيجيين العالميين، مع التأكيد على أن الصين تتمتع بموقع فريد للغاية في الجيوسياسية العالمية، "فمن الناحية الجغرافية، فإن الصين محظوظة بسواحلها وبقرب المياه من جزئها الداخلي القاري، فهي تهيمن على ساحل شرق آسيا المطلّ على المحيط الهادئ في المنطقتين المعتدلة والإستوائية، وكذلك فإن حدودها الجنوبية قريبة إلى المحيط الهندي بما فيه الكفاية للتفكير في ربطه بها خلال السنوات المقبلة من خلال الطرق وخطوط أنابيب الطاقة"[2].

1- Preston Thomas, “Synergy in Paradox”: Nixon’s Policies toward China and the Soviet Union, the University of Chicago, University of Chicago, 2016, p 28 – 45.

1- روبرت د. كابلان، مرجع سابق، ص 256.

فمع انتهاء مرحلة الثنائية القطبية، وإزاحة الاتحاد السوفياتي من المنافسة الإستراتيجية العالمية، والدخول في مرحلة القطب الأمريكي الواحد في العالم، تصدرت أمريكا زعامة العالم، مع امتلاكها قوة عسكرية واقتصادية وسياسية لم يشهد التاريخ مثلها، وارتفعت موجة الحديث عن نهايات تواريخ الإنسان المتعددة بوصول التاريخ البشري إلى مرحلة الذروة مع التاريخ الأمريكي، واستعجل المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما نهاية التاريخ، معتقدا بأنه "سوف لا يبقى في نهاية التاريخ أيّ منافس حقيقي للديمقراطية الليبرالية، فلقد سبق أن رفضتها الشعوب لاعتقادها أنها كانت لا ترتقي إلى مستوى النظام الملكي أو الأرستقراطي أو الثيوقراطي أو الفاشي أو الشيوعي التوتاليتاري، أو بقيّة الأيديولوجيات الأخرى التي ظهرت على الأرض"[1].

في نفس السياق، طرح المفكر الأمريكي الآخر صاموئيل هنتنجتون كتابه صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي، حيث من الواضح أن هنتنجتون كان مصرّا على الصراع الثقافي بين الحضارات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد حدّد بدوره العديد من الحضارات الموجودة على الأرض، وجعل الصدام الحضاري والثقافي بين الحضارة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والحضارة الصينية في الشرق أمرا مفروغ منه في المستقبل، لكون "السياسة الكونية يُعاد تشكيلها الآن على امتداد الخطوط الثقافية، فالشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب، والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتباعد...والحدود السياسية يُعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية : العرقية والدينية والحضارية، والمجتمعات الثقافية تحلّ محلّ تكتلات الحرب الباردة، وخطوط التقسيم بين الحضارات تصبح هي خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية"[2].

وعليه، بات الصراع الأمريكي الصيني في صلب إستراتيجيات المفكرين والقادة والساسة الأمريكيين، وهو الأمر الذي سيتطور مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين مع وصول الرئيس الصيني الحالي تشي جين بينغ إلى موقع الرئاسة في الصين في العام 2013.

1- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، ص 205.

2- صاموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، د د ن، د م ن، 1999، ص 203.

على المستوى العملي، تبدو قائمة الخلافات والصراعات بين واشنطن وبكين طويلة للغاية، تبدأ بالخلاف حول الأوضاع السياسية في كلّ من تايوان وهونغ كونغ والتبت، مرورا بالخلافات التجارية بين البلدين، وصولا إلى منطقة القطب المتجمد الشمالي حيث تسعى بكين إلى أن يكون لها موطئ قدم فيه لتأخذ نصيبها من استثمار الثروات الطبيعية التي يختزنها في أرضه، لكن أكثر الخلافات حدّة بين القطبين هو الصراع الجيوسياسي الخطير في بحر الصين الجنوبي بين بكين وواشنطن، الأمر الذي أدّى إلى عسكرة هذا البحر، حيث تحول لأكثر مناطق العالم ازدحاما بالسفن الحربية والمناورات العسكرية الدائمة، وهو ما دفع بدول المنطقة لحالة من الاستنزاف العسكري والاقتصادي الخطير.

في نفس الإطار، تعدّ القضايا الاقتصادية والتجارية من أبرز القضايا العالقة بين بكين وواشنطن، ، حيث بات صنّاع القرار في واشنطن على وعي تام ودراية واضحة بالتحدي الإستراتيجي الذي تشكله القوة الاقتصادية الصينية بالنسبة للهيمنة الاقتصادية والسياسية الأمريكية على العالم.

في نفس السياق، تعتبر قضية تايوان أبرز القضايا الخلافية العالقة بين واشنطن وبكين منذ منتصف القرن العشرين حتى اليوم، حيث تعترض بكين على الدعم الأمريكي لتايوان ودائما ما تقوم بالردّ الحاسم والفوري على بيانات واشنطن الداعمة باستمرار لتايوان غير المعترف باستقلالها عالميا، وهذا ما تعتبره بكين تهديدا لمبدأ الصين الواحدة، ففي العام 2019 صرّح الرئيس الصيني شي جين بينج بتصريح مهم، معلنا أنّ إعادة تايوان إلى حضن الصين أمر لا مفر منه، وأنّ بكين تفكر في استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر ضدّ حلفاء تايوان إذا قاموا بإعاقة ذلك.

"ففيما يتعلق بالمشكلة التايوانية، فإنّ الصين لا تطلب من الولايات المتحدة الأمريكّية أن تفعل ثمّة شيء تجاه هذه المشكلة...ويعني ذلك أنّ الصين تطلب من الولايات المتحدة أن لا تدسّ أنفها ولا تتدخل في المشكلة التايوانية...ولذلك كانت المشكلة التايوانية في تسعينات القرن العشرين، وستظلّ في فترة طويلة جدا في القرن الحادي والعشرين، أكثر المشكلات بروزا في العلاقات الصينية – الأمريكية بكلّ تأكيد"[1].

1- ليو شيه تشنج وآخرون، الصين والولايات المتحدة الأمريكية : خصمان أم شريكان، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص 259.

الفرع الثاني : محدّدات المشروع الجيوبوليتيكي الصيني العالمي

لكي يكتمل تعقيد المسرح العالمي، لم تعد الصين كما في الماضي جزءا تابعا لمحور جيوبوليتيكي عالمي، بل باتت الصين مركزا جيوبوليتيكيا عالميا رئيسيا، وسيكون لتغيّر مكان الصين في النظام العالمي أكبر الأثر على تطور النظرية الجيوبوليتيكية العالمية، فلم تعد مناطق الصراع العالمية الرئيسية محصورة في وسط آسيا وشرق أوروبا التي وصفها بريجنسكي بالرقعة الشطرنجية الأوراسية، بل سيشمل الصراع الجزيرة العالمية كلّها بحسب ماكيندر، و"ستصبح منطقة شمال شرق آسيا أكثر خطورة مما هي عليه الآن، وستتجه الصين لكي تصبح قوة مهيمنة...وستحاول كلّ القوى المنافسة لها، بما فيها الولايات المتحدة، أن تحتويها حتى تحول دون توسعها"[1]، وباتت الإستراتيجية البحرية الصينية في المنطقة، تتدعم "بالتصورات الجديدة لأهميتها ودورها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل وجنوب شرق آسيا بالخصوص... للسيطرة على طرق أو خطوط المواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي، والسيطرة على مداخل مضيق ملقا وغيره من المضايق"[2].

وفي إطار سعي الصين لتعزيز حضورها الجيوبوليتيكي خارج حدودها التقليدية، تسعى بكين إلى تثبيت حضورها القوي العالمي والإقليمي، لا سيما في بحر الصين الجنوبي الذي حظي بأهمية خاصة لدى المنظرين الجيوبوليتيكيين الأمريكيين وعلى رأسهم "نيكولاس جون سبيكمان (1943 – 1893) على أساس أنه يقع ضمن منطقة الحواف التي تضمنتها نظريته إطار الأرض القائمة على فكرة أن من يتحكم في حافة الأرض (الريملاند) يتحكم في أوراسيا، وأن من يتحكم في أوراسيا يتحكم في مصير العالم، ولذلك تندرج أهمية هذا البحر والمنطقة تحديدا ضمن المنظور الأمريكي، إذ لا يخرج هذا البحر سواء كمسطح مائي أو إقليم جغرافي يضمّ أهم الممرات المائية عن دائرة اهتمام صنّاع القرار الأمريكي ومخططي الإدارات الأمريكية المتعاقبة"[3].

1- أليكس كالينيكوس،الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية،مركز الدراسات الإشتراكية، د م ن، د ت ن،ص 12-13.

2- عبد القادر دندن، مكانة بحرَي الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد 1، برلين، د ت ن، ص 27.

3- شريفة كلاع، النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 5.

وعليه، "يسلط مضيق ملقا الضوء على العقيدة البحرية الشاملة للصين، ويقدم نظرة ثاقبة لوجهة نظر المنافسة مع الولايات المتحدة، كما يرى البعض أن الأجندة الأمريكية لمكافحة الإرهاب هي ذريعة للتدخل في المضيق"[1]، لذلك قامت بكين بإدراج هذا المضيق في حساباتها الجيوسياسية، فجعلت من مضيق ملقا ممرّا محوريا في مبادرة الحزام والطريق في شقها البحري، وشرعت ببناء قوة بحرية ضخمة لتكون قادرة على حماية مصالحها القومية انطلاقا من تأمين هذا المضيق ومنع إغلاقه بأيّة طريقة كانت، كما طرحت بكين إستراتيجية عقد اللؤلؤ البحرية التي تسعى من خلالها للاستحواذ على الموانئ البحرية من سنغافورة إلى بحر الشمال الأوروبي، وذلك في محاولة حثيثة من الصين للخروج من عنق الزجاجة لمضيق ملقا لتجنب المرور عبره في أيّ صراع محتمل بينها وبين الولايات المتحدة أو الهند، ولأجل ذلك أيضا تفكر الصين بشكل جديّ في الاستثمار بفتح قناة كرا في تايلاند.

من ناحية أخرى، طرحت بكين مشروعها الجيوبوليتيكي البرّي العالمي، المعروف بمبادرة حزام واحد طريق واحد، وهو يمثّل إستراتيجية الصين لربط البرّ الصيني بأوراسيا وصولا لدول بحر البلطيق والشرق الأوسط وصولا لقارة إفريقيا، لتشكل بذلك مبادرة تنموية جيوسياسية على نحو يجعل من الصين مركز الثقل الاقتصادي في العالم، ممّا استدعى استنفارا أمريكيا لمواجهة المشروع الجيوبوليتيكي الصيني عبر عرقلة انضمام الدول إلى هذا المشروع، وعبر تشجيع الهند على إطلاق مشروعها المقابل الذي يُعرف بالممرّ الهندي الشرق أوسطي أو طريق التوابل الجديد كخطة إستراتيجية أميركية تستهدف منع التفوق الصيني اقتصاديا.

خلاصة القول، لقد بات الصراع الجيوبوليتيكي العالمي على النفوذ والسيطرة العالمية ينحصر اليوم في تنافس ثلاث دول كبرى، ليس فقط في منطقة القلب، بل أيضا في منطقة الحافة، الأولى قوة بحرية في الأصل وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية قوة برية في الأصل وهي روسيا، أمّا الثالثة فهي ذات قوة مزدوجة، برية وبحرية، هي الصين، وبتعبير آخر هو صراع بين القوى الأوراسية (روسيا – الصين) من جهة، ومن جهة أخرى القوى الأطلسية الغربية وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية.

1- Michael Sliwinsk, Dire Straits: Naval Security Competition between China and the United States in the Strait of Malacca, library, Georgetown University, 2014, p 101 – 113.

المطلب الثاني : الصراع الجيوبوليتيكي العالمي في أوراسيا

تعدّ أوراسيا أكبر كتلة قارية في العالم، ولطالما شكّلت هذه الكتلة الجغرافية مركزا ومحورا للأحداث العالمية، وهذا الأمر هو نتيجة للمعطيات الجغرافية والحقائق المكانية التي تفاعلت سياسيا داخل جغرافيا الكتلة الأوراسية، مع العلم أن تأثيراتها السياسية التي تفاعلت داخل مجالها الجغرافي كانت لها تداعياتها على مجمل جغرافيا العالم القديم والحديث معا، ولتبيان أهمية أوراسيا جيوبوليتيكيا عالميا، يشير ماكندر إلى أنه "قد يكون من الجيد أن نشير إلى أن استبدال بعض السيطرة الجديدة على مساحة الأرض بمساحة روسيا العالمية، لن يؤدي إلى تقليل الأهمية الجغرافية لموقع المحور"[1]، وعمليا، "كانت رقعة الصراع الأساسية بين الدول الكبرى، والمنطقة الأكثر تنازعا عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هي أوراسيا (المنطقة الجغرافية التي تضمّ – وفي الإطار الجيوبوليتيكي – قارتَي آسيا وأوروبا)، والتي تعدّ نواة نظرية قلب العالم، وهي النظريّة التي انطلاقا منها يمكن تأطير الصراع العالمي بين القوى الكبرى على السيادة المطلقة "[2].

الفرع الأول : الصراع الدولي على قلب الأرض الأوراسي

إن الصراع العالمي على قلب الأرض الأوراسي ليس بجديد وليس من باب الصدفة، فهذا الصراع له أسبابه ودوافعه التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، فتاريخيا لطالما شكلت أوراسيا مركز الأحداث العالمية، وشكلت مركز نشوء الحضارات والإمبراطوريات الكبرى، فباستثناء الحضارة الفرعونية التي نشأت من قلب جغرافيا أفريقيا، فإن الحضارات والإمبراطوريات التاريخية الكبرى نشأت داخل جغرافيا أوراسيا، من حضارة الفرس، واليونانيين الإغريق، والرومان، وحضارة الإسلام مع دوله العظيمة (الخلافة الأموية – والخلافة العباسية)، إلى المغول، فالسلطنة العثمانية، ثمّ الإمبراطورية الروسية القيصرية، والإمبراطورية الفرنسية، فالإمبراطورية البريطانية العظمى.

1- H J Mackinder, The geographical pivot of history 1904, the geographical journal, Vol 170, No 4, p 298 – 321.

2- أحمد ياسين، «الجيوبوليتيك».. «لعبة» السّيطرة على العالم!، موقع جنوبية الإلكتروني، 2021، تاريخ زيارة الموقع : 24 – 6 – 2024، https://janoubia.com

أمّا جفرافيا، فتعدّ أوراسيا أكبر كتلة جغرافية متّصلة ببعضها البعض على الكرة الأرضية، إذ تبلغ مساحتها أكثر من 54 مليون كلم^2، حوالي 44 مليون كلم^2 في قارة آسيا، وحوالي 10 مليون كلم^2 في قارة أوروبا، وهذه الكتلة الأوراسية المترامية الأطراف تحوي من ناحية شرقها الجغرافي دول قارة آسيا، كما تحوي من ناحية غربها الجغرافي دول قارة أوروبا، مرورا بمنطقة غرب آسيا أو ما يعرف على مستوى الاصطلاح الجيوبوليتيكي منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى أنه في أوراسيا يوجد أكبر دولة من حيث المساحة في الأرض (روسيا بمساحة تزيد عن 17 مليون كلم^2)، وفيها أكبر دولتين من حيث عدد السكان في العالم (الصين والهند بمقدار حوالي مليار و300 مليون نسمة في كلّ دولة على حدة).

وجدير بالذكر، أن الكتلة الأوراسية تشرف على نسبة كبيرة من المسطحات المائية في العالم، فهي تطل على المحيط الهادئ من الشرق، وعلى الأطلسي من الغرب، وعلى الهندي من الجنوب، كما تطل على المحيط المتجمد الشمالي من الشمال، بالإضافة لإشرافها على نسبة كبيرة من البحار المهمة في العالم، لا سيما البحر الأبيض المتوسط، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الفلبين، والبحر الاحمر، وبحر اليابان، زِدّ على ذلك إشرافها على أهم الممرات المائية في العالم، مضيق هرمز في الخليج العربي، وباب المندب بين قارتي آسيا وأفريقيا، ومضيق ملقا بين أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، ومضيقي البحر الأسود (البوسفور – الدردنيل)، بالإضافة لإشرافها على قناة السويس من جهة شبه جزيرة سيناء المِصرية، لتتماهى أوراسيا بذلك مع الجزيرة العالمية كلّها، وليكوّن مركزها (أوروبا الشرقية) قلب الأرض الجيوبوليتيكي بحسب ماكندر.

وسياسيا، تضمّ أوراسيا حوالي 100 دولة، 49 دولة منها في قارة آسيا، و51 دولة في قارة أوروبا، ولكن هذه الدول غير متجانسة سياسيا، فمنها دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، لا سيما العديد من دول القارة الأوروبية، ومنها دول أخرى على خلاف مع المشروع الأطلسي الأمريكي، لا سيما روسيا والصين وإيران، "أمّا الآن، فإن روسيا، التي تقلص حجمها كثيرا، تحاول إعادة توحيد هذه المنطقة (أوراسيا)، ويشكّل هذا، في حدّ ذاته، بعد قرن كامل من طرح ماكيندر لنظرياته، واحدا من أهمّ الأعمال الدرامية الجيوسياسية في عصرنا الحالي"[1].

1- روبرت د. كابلان، مرجع سابق، ص 102.

أمّا اقتصاديا، فتضمّ أوراسيا الكثير من الدول الصناعية الكبرى، ففي آسيا توجد الصين التي تحتل اليوم مركزا مرموقا في حجم اقتصادها الدولي، وهي تنافس الولايات المتحدة على مركز الاقتصاد الأول في العالم، كما يوجد أيضا في آسيا دولا صناعية كبرى، كاليابان التي تعتبر ثالث اقتصاد في العالم، بالإضافة إلى الثروات والخامات الموجودة في أوراسيا، في مقدمتها النفط والغاز، حيث تتركز هذه المواد الطاقوية العالمية في أكثر من دولة في آسيا، أمّا في أوروبا فيشكل الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين، لا سيما ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، كتلة اقتصادية هائلة تنافس الولايات المتحدة اقتصاديا على المستوى العالمي.

ومن الناحية العسكرية، إن لأوراسيا وضعا آخر، فبعيدا عن الأسلحة التقليدية، ومن أصل 9 دول في العالم التي تمتلك السلاح النووي العسكري، الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الصين – فرنسا – بريطانيا – الهند – باكستان – كوريا الشمالية – والكيان الإسرائيلي، تقع جميعها، باستثناء الولايات المتحدة، في أوراسيا، إمّا في القلب أو على أطرافها، إضافة إلى أن أوراسيا تشهد العديد من الصراعات التي يمكن أن يتطور فيها الصراع إلى إمكانية استخدام السلاح النووي، أقلّه على المستوى النظري، كالصراع الهندي الباكستاني حول منطقة كشمير، أو الصراع في شرق آسيا بين كوريا الشمالية من جهة، وكوريا الجنوبية واليابان وحليفتهما الرئيسية الولايات المتحدة من جهة أخرى، أو الصراع الصيني الأمريكي بسبب الخلاف الشديد حول قضية جزيرة تايوان، ولكن يبقى الصراع الأخطر والداهم اليوم هو الصراع الروسي الأوراسي في مواجهة حلف الناتو الأطلسي على أرض أوكرانيا، حيث بات الحديث عن استخدام السلاح النووي التكتيكي أمرا متكررا على لسان أكثر من مسؤول روسي، وفي مقدمتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

"فعلى هذا الخطّ المشدود من الصراع يقف جيلنا الحالي، وسوف تعيش عليه الأجيال اللاحقة التي ستحلّ مكانه، وسوف تستمر طويلا، إلى فترة طويلة جدا لا يمكن التكهّن بها، الحرب بين الإمبراطورية الكونية الواحدة (التي يعبّر عنها المشروع الأطلنطي)، وكوكبة الإمبراطوريات الكثيرة (المشروع الأوراسي)، والتي سوف تقرر جوهر العمليات السياسية الدولية"[1].

1- ألكسندر دوغين، الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة، ترجمة إبراهية إستنبولي، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022، ص 23.

الفرع الثاني : ألكسندر دوغين ونظرية روسيا الأوراسية

"في مقاله نحو إمبراطورية روسية جديدة، يقول منظر العقيدة الأوروآسيوية المفكر الروسي ألكسندر دوغين، إن الإمبراطورية الجديدة يجب أن تُقام دفعة واحدة كإمبراطورية، ويجب أن ترسي المبادئ الإمبراطورية الكاملة الأهلية والمتطورة في أساس مشروعها منذ الآن، ولا يجوز إرجاء هذه العملية إلى الأفق البعيد أملا بتوفر الظروف الملائمة في المستقبل، فأمثال هذه الظروف لإقامة الإمبراطورية الروسية الكبرى لن تتوفر أبدا ما لم يُبادر الشعب والقوى السياسية الطامحة إلى العمل باسمه منذ الآن إلى توطيد توجهها الجيوبوليتيكي والحكومي الأساسي وبصورة واعية وواضحة "[1].

"فارتباطا بمحورية الصراع على أوراسيا وتأكيدا له، ظهرت النظريات الأوراسية في أوساط صنع القرار والنخب الفكرية والثقافية، تجاه صياغة دور روسيا الإستراتيجي وسياستها الخارجية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فدوغين أكّد أنه من وجهة النظر الإستراتيجية البحتة، تتماهى روسيا مع الأوراسية نفسها، على الأقل لأن أراضيها بالذات وعدد سكانها وتطورها الصناعي التقني تتمتع جميعها بالحجم الكافي لتكون أساسا للاستقلالية القارية وللاكتفاء الذاتي، ولتصبح أساسا للتكامل القاري التّام، وهو ما يجب أن يجري، وفق القوانين الجيوبوليتيكية، لكلّ جزيرة، بما في ذلك الجزيرة العالمية نفسها، أي الأوراسيا "[2].

وممّا لا شك فيه، أن هناك العديد من المفكرين الروس الذين أغنوا الدراسات والأبحاث الجيوبوليتيكية لتدعيم السياسة الروسية المستقبلية، إلّا أنه في إطار البحث عن مستقبل الجيوبوليتيك الروسي، لا يمكن إغفال، عن قصد أو عن غير قصد، أفكار ونظريات الأبّ الروحي للجيوبوليتيك الروسي الحديث وهو المفكر ألكسندر دوغين الملقب بدماغ بوتين أوعقله المدبر، حيث يعتبر دوغين من أكثر الشخصيات الجيوبوليتيكية الروسية المعاصرة شهرة وتأثيرا.

1- مصطفى فحص، روسيا وعقدة المياه الدافئة، موقع الحرّة الإلكتروني، 2019، تاريخ زيارة الموقع : 24 – 6 – 2024. https://www.alhurra.com

2- ميشال أبو نجم، الأبعاد الجيوبوليتيكية للصراع في أوكرانيا : بريجنسكي ودوغين وخلفهما ماكندر!، موقع الميادين الإلكتروني، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 24 – 6 – 2024، https://www.almayadeen.net

وبحسب مراكز الفكر الغربية، يعتبر دوغين العقل المدبر لسياسات روسيا الجيوسياسية، وبالتحديد في منطقة أوراسيا، فهو الذي الذي أعاد إحياء نظرية أوراسيا الجديدة، كما ركّز في كتابه النظرية السياسية الرابعة على إحياء الإمبراطورية الروسية وإعادة هيمنتها مجددا من خلال السيطرة على المناطق التي يسكن فيها الناطقون باللغة الروسية في جورجيا ودول بحر البلطيق وشرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، حيث يتهمه الغرب بأنه هو المحرك وراء ضمّها رسميا لروسيا في آذار عام 2014 بعاصمتها سيمفروبول.

فنظرية دوغين عن أوراسيا، تستند إلى فكرة بعث الروح بالقومية الروسية كمحاولة للإجابة عن سؤال الهوية بنظرة فلسفية، معتبرا أنه يجب على روسيا الهيمنة على أوراسيا لإنقاذ أوروبا من عدميتها، داعيا في نظريته التي أطلق عليها إسم النظرية السياسية الرابعة إلى تقديم نموذج جديد مختلف عن الشيوعية، والفاشية، والليبرالية وقيمها الغربية، وهذا الأمر يعتمد برأي دوغين على قدرة روسيا في فرض السيادة الجيوبوليتيكية لقوى القارة الأوراسية المتمثلة : بروسيا، والصين، وإيران، والهند...، ضدّ القوى الأطلسية، وبتعبير آخر دعوة روسيا للتوجه شرقا لعقد التحالفات الإستراتيجية، بعيدا عن الغرب غير الموثوق به برأي دوغين.

فهذه العقيدة تعدّ "تعبيرا واضحا عن مدى رغبة القيادة الروسية الحالية في تأكيد مكانة روسيا الاتحادية كقوة عالمية كبرى وعن كونها لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه القومي"[1]، وحيث "تستعيد اليوم روسيا الاتحادية، مرة أخرى تاريخها، لتكون في قلب أوراسيا، في الواقع، فإن مشروع أوراسيا الجديدة (الاتحاد الأورو-آسيوي) يشكل المنظومة السياسية – الاقتصادية – العسكرية التي يتكون منها جوهر مشروع الرئيس فلاديمير بوتين في بناء روسيا القوية "[2].

تأسيسا على ما تقدم "تشكّل أوراسيا رقعة الشطرنج التي يدور عليها الصراع، ويستمر اللعب عليها من أجل التفوق العالمي، وهذا الصراع يتضمن جيوستراتيجية الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوسياسية"[3].

1- وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص 163 – 164.

2- وسيم خليل قلعجية، المرجع نفسه، ص 179.

3- ZBIGNIEW BRZEZINSKI, THE GRAND CHESSBOARD, Published by Basic Books,New York, 1997, p1.

الفصل الثاني : مركزية الجيوبوليتيك الروسي في قلب الأرض الأوراسي

من الثابت القول أن أوراسيا هي أكبر كتلة جغرافية متّصلة ببعضها البعض على الكرة الأرضية، وهي تشكل نسبة كبيرة من مساحة الأرض الكليّة، وتشكل أيضا النسبة الأكبر من حيث تواجد السكان على الأرض، كما أن أرضها تختزن ثروات باطنية ضخمة جدا، وفيها أكثر من 100 دولة، البعض منها يمتاز بخصوصية استثنائية على المستوى العالمي، حيث أن البعض من دولها تعتبر دول دائمة في مجلس الأمن الدولي، كروسيا – الصين – فرنسا – بريطانيا، وبعضها هو من الدول التي تمتلك القوة النووية العسكرية، كروسيا – الصين – فرنسا – بريطانيا – الهند – باكستان – كوريا الشمالية – الكيان الإسرائيلي، كما أن بعض دولها هي من الدول ذات الاقتصادات العالمية، كالصين – ألمانيا – اليابان – فرنسا – بريطانيا – كوريا الجنوبية، كما أن بعض دولها تعتبر من الدول القوية غير الراضية عن هيكل وبنيان القطب الواحد في النظام الدولي، وتسعى بالتالي لتغيير تلك القواعد والأسس للوصول إلى نظام متعدد الأقطاب، وتقع روسيا في مقدمة تلك الدول.

المبحث الأول : المحدّدات الجيوبوليتيكية الروسية

لقد حابت الجغرافيا روسيا بموقع استثنائي على مستوى الخريطة العالمية، كما قدمت الجغرافيا لروسيا موقعا متميزا في قلب الارض الأوراسي، فروسيا تتمتع بموارد طبيعية كبرى نظرا لاتساع مساحتها الجغرافية، ممّا جعلها محطّ أطماع القادة والزعماء والأباطرة عبر التاريخ، وهو الأمر الذي عرّضها للكثير من الحروب والهجمات العسكرية، ليس لسبب إلّا لأن روسيا هي كتلة هائلة من الجغرافيا، وأيضا لأن روسيا هي مخزن وسلّة الغذاء العالمي، وهي موطن الموارد الطبيعية الهائلة، فكانت روسيا، ولا زالت، قبلة أنظار كبار الإستراتيجيين في العالم عبر التاريخ.

في نفس السياق، لعبت الأبعاد الجيوبوليتيكية الروسية الدور الأكبر في تاريخ سياساتها حربا وسلما، وفرضت هذه الأبعاد الجيوبوليتيكية على صنّاع القرار في روسيا الكثير من السياسات إن على مستوى الداخل الروسي، أو على مستوى علاقاتها الدولية، حتى بات الكثير من القادة والمفكرون الروس يعتقدون بأن روسيا محكومة بقدر الجغرافيا.

المطلب الأول : عناصر الجيوبوليتيك الروسي

لطالما شكّلت الأبعاد والعناصر الجيوبوليتيكية الروسية محورا تتمركز حوله السياسات الروسية في جميع فترات التاريخ الروسي منذ تأسيس هذه الإمبراطورية وصولا إلى طبيعة النظام السياسي في روسيا اليوم، حيث شغلت روسيا مساحة قارية هائلة من أوراسيا جعلت منها دولة محميّة بشكل طبيعي داخل الجغرافيا البرية، في مقابل الدول والإمبراطوريات البحرية التي ما فتئت تسعى جاهدة لمنع روسيا من أن تكون دولة بحرية ذات إطلالة واسعة على البحار حتى لا يكتمل بذلك بنيانها الجيوبوليتيكي الإستراتيجي، "فروسيا تمثّل مفترق طريق بين قارتي أوروبا وآسيا، ومن هذا يظهر الموقع الجيوسياسي المهم لها، فمن حيث المساحة، تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم بأكثر من 17 مليون كلم^2 (أكبر من تسع مساحة العالم)، وهي تمتد على طول 10 آلاف كلم من الغرب إلى الشرق، وهذه المساحة الشاسعة تعتبر أحد أهم عناصر القوة الروسية...هذه المقومات الجغرافية جعلت القيادة الروسية الجديدة تضع أولويات لسياستها الخارجية الجديدة تبعا للمعطيات الجيوسياسية، وليس تبعا للمعطيات الأيديولوجية التي انهارت، فقد أدركت هذه القيادة أهمية هذا الجانب الجيوسياسي لبلدها باعتباره قلب العالم الأوراسي"[1].

الفرع الأول : المحدّدات الجغرافية الروسية

تاريخيا، شكلت روسيا، ولا تزال، كتلة جغرافية هائلة من مساحة الأرض، وقد تغيرت هذه المساحة مع المراحل التاريخية المختلفة، فالاتحاد السوفياتي، التي تعتبر روسيا وريثته اليوم، كانت مساحته تربو على 22 مليون كلم^2، أما اليوم فتقدر مساحتها بحوالي ال 17 مليون كلم^2، شاغلة كلّ الشمال الجغرافي لقارة آسيا، إضافة إلى أنها تشغل جزءا كبيرا من مساحة وسط قارة آسيا، وهي تشغل كلّ الشمال الشرقي لقارة أوروبا وأقصى الشرق الأوروبي، فمساحتها أكبر من قارة أوروبا بأجمعها، مع العلم أنّ نسبة كبيرة من مساحة أوروبا تشغلها روسيا، وذلك بمساحة حوالي 4 مليون كلم^2 من أصل 10 مليون كلم^2 المساحة الكليّة لقارة أوروبا.

1- محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، تاريخ زيارة الموقع : 9 – 6 – 2024، https://caus.org.lb

وفي نفس السياق الجغرافي، تشترك روسيا في حدود برية مع 14 دولة على النحو التالي :

- من الغرب تحدها : روسيا البيضاء – لاتفيا – أستونيا – فنلندا – النروج، بالإضافة إلى أن منطقة كالينجراد الروسية لها حدود مع ليتوانيا – وبولندا.
- أمّا من الجنوب الغربي فتحدها : أوكرانيا.
- كما يحدها من الجنوب : الصين – منغوليا – كازاخستان – أذربيجان – وجورجيا.
- ومن الجنوب الشرقي تحدها : كوريا الشمالية.

أما من ناحية الحدود البحرية الروسية، فهي تطل على عدد كبير من البحار وهي :

- من الشمال : تشوشكي – شرق سيبيريا – لابتيف – كارا – وبارنتس.
- ومن الجنوب الغربي : البحر الأسود – وبحر آزوف.
- أما من الشرق : بحر أخوتسك – بحر اليابان – بحر بيرنغ.
- وبالنسبة للغرب، فتطلّ روسيا على : بحر البلطيق من ناحية جيب كالينجراد الروسي، وأيضا من ناحية خليج فنلندا التابع لبحر البلطيق التي تطلّ عليه مدينة سان بطرسبورغ الروسية.

هذا بالإضافة إلى أن روسيا لها إطلالة على محيطين، المحيط المتجمد الشمالي من الشمال والمحيط الهادئ من الشرق، كما أنها تتصل بالمحيط الأطلسي من الغرب عبر بحر البلطيق، بالإضافة إلى أنها تطلّ على بحر قزوين المغلق.

وعليه، تميزت روسيا "بكثير من الخصائص الجغرافية المتنوعة نتيجة امتدادها الكبير بين قارتي أوروبا وآسيا، ما جعل منها إحدى القوى المؤثرة في خريطة العالم السياسية، ودولة قارية أكثر من كونها بحرية، ومع أنها تطل على اثني عشر بحرا وثلاثة محيطات، فإنها دولة شبه حبيسة، فالواجهات البحرية إما متجمدة طوال العام تقريبا كما في منطقة القطب الشمالي، وإما أن المنافذ تشاركها فيها دول بينهما صراعات سياسية"[1].

1- رمضان عبد العال، الجغرافيا السياسية لروسيا في القطب الشمالي، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2024، تاريخ زيارة الموقع : 9 – 6 2024، https://eurasiaar.org

فممّا لا شكّ فيه، أن الجغرافيا لعبت دورا استثنائيا في تاريخ روسيا منذ نشأتها حتى اليوم، حيث شكلت الجغرافيا المحرك الرئيسي للكثير من السياسات الروسية، إن في حالة السلم أو في حالة الحرب، وفي الحقيقة قدمت الجغرافيا لروسيا الكثير من التميّز من حيث المساحة البرية الهائلة الممتدة على امتداد قارتين هما آسيا وأوروبا، بالإضافة لغنى أرض روسيا بالموارد الطبيعية الهامة من بترول وغاز ومياه وغابات وثروات ضخمة.

في نفس الوقت، لقد أصابت الجغرافيا ذاتها الكيان الروسي بمشكلة وأزمة كبيرة لم تستطع أن تتخلص منها منذ مئات السنين، ألا وهي فكرة عدم وجود إطلالة بحرية مريحة لروسيا على سواحل المحيطات والبحار ذات المياه الحرّة والمفتوحة، شأنها شأن كلّ الأمم العظيمة والإمبراطوريات الكبرى التي ظهرت في التاريخ القديم والحديث، كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحرمتها من إطلالة ضرورية على المياه الدافئة التي تصلح للملاحة طيلة أيام السنة، لا سيما على سواحل المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، وهو الأمر الذي شكّل عقدة جيوبوليتيكية تاريخية لروسيا، فكان حلم الوصول إلى المياه الدافئة حلما يُراود القياصرة الروس من آل رومانوف لأكثر من 300 سنة، كما أن هذا الأمر أيّ الوصول إلى المياه الدافئة، لا يزال هدفا في الإستراتيجية الروسية إلى اليوم، فشكّلت تلك العقدة البحرية عنوانا وهدفا لحلف الناتو في احتواء جغرافيا الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا اليوم.

بناءا على ما تقدم، وانطلاقا من المحدد الجيوبوليتيكي الروسي البريّ والبحريّ، تبرز لنا أهمية الجغرافية الروسية إيجابا وسلبا، وكيف تفاعلت الحقائق الجغرافية والمعطيات المكانية الروسية مع القرارات السياسية للقادة الروس، "فالجغرافيا الروسية الواسعة أدّت دورا أهمّ في تشكيل تصورات القوة العظمى لدى صنّاع القرار الروس ودفعهم نحو التفكير بذلك، وربما يظهر ذلك جليا في تصريح ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد عامين من توليه الحكم حينما قال : نحن قوة عالمية، ليس بسبب أننا نمتلك قوة عسكرية عظمى وقوة اقتصادية محتملة، ولكن نحن كذلك لأسباب جغرافية، سوف نظلّ موجودين ماديا في أوروبا، وآسيا، في الشمال والجنوب"[1].

1- روسيا بوتين والجغرافيا السياسية، التقريرالإستراتيجي، مركز منظمة الطليعة العربية، تونس، العدد 179، 2019، ص3.

الفرع الثاني : الموارد الجيواقتصادية الروسية

"يعرّف الجيواقتصاد من المنظور الجيوسياسي بأنه التخصص الذي يتخذ كموضوع دراسة الإستراتيجيات الاقتصادية للدول وفق موقعهم الجغرافي وقوتهم السياسية، أو الرهانات السياسية للتجارة الدولية، وعليه يظهر الجيواقتصاد كقراءة جيوسياسية للاقتصاد باعتبار أن الجيوسياسية تدرس كيفية إنشاء الأقاليم من خلال السلطة السياسية، أو الاقتصادية، أو الإثنين معا.

ويعرّف الجيواقتصاد من منظور الجغرافيا الاقتصادية بتوليه دراسة دور المناطق والأقاليم والمدن في الديناميكية الاقتصادية، وآثار ذلك على هياكل السلطة وأشكال التفاعل بين الدول والمناطق والأقاليم، والمدن المعنية، وعليه يرتكز الجيواقتصاد على الجيوفضاء أو المعلومة الجغرافية التي ترتبط بالمكان الجغرافي"[1].

وعليه، لا يمكن فصل الصراعات الدولية عن الأبعاد الاقتصادية، حيث تعتبر الأسباب والدوافع الاقتصادية هي المحرك الأول للصراعات والحروب قديما وحديثا، وذلك بهدف السيطرة على الثروات وعلى الأقاليم ذات الميزات السياسية والاقتصادية الإستراتيجية، وعلى الرغم من تغيّر أشكال الصراعات والحروب، إلّا أن الدوافع وتأمين المصالح الاقتصادية مع السعي للسيطرة على المزيد من الثروات والموارد تبقى مدخلا أساسيا لفهم وتحليل الأسباب الدافعة للكثير من الأزمات والحروب الدولية التي تعود في جزء كبير منها إلى رغبة السيطرة على المواقع الجغرافية الإستراتيجية في العالم حيث تتركّز الثروات الاقتصادية.

"ومن هذا المنطلق، فإن المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أدّت إلى تحوّل السياسة الدولية من العصر الجيوبوليتيكي إلى العصر الجيواقتصادي، ومن منطق الأحلاف العسكرية إلى منطق التكتلات الاقتصادية والتجارية، كما أن الحروب والصراعات الدولية أصبحت تجارية واقتصادية أكثر منها عسكرية، وذلك من أجل السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادية"[2].

1- سناء نسراتي، مفهوم الجيواقتصادية، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 3807، 2012، تاريخ زيارة الموقع : 9 – 6 – 2024، https://www.ahewar.org

2- سمير حمياز، الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي :دراسة من منظور جيواقتصادي، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد سنة 2014، العدد 4، ص 250 – 277.

وفيما خصّ روسيا، فقد عرفت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام الاقتصادي الاشتراكي انتقالا من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحرّ، وورثت روسيا من الاتحاد السوفياتي السابق اقتصادا منهارا في شتّى المجالات، ولكن مع بداية الألفية الثالثة ووصول الرئيس الروسي بوتين إلى رئاسة البلاد بدأ الاقتصاد الروسي يشهد نموا مضطردا، حتى باتت روسيا في مصاف الدول الصناعية الثماني الكبار بفضل تعافي اقتصادها ونموه مستفيدا من الارتفاع الكبير بأسعار الطاقة عالميا، مع تفعيل الخطط الاقتصادية الإستراتيجية للاقتصاد الروسي، مع العلم أن الاقتصاد الروسي ما زال يعاني في مقابل الاقتصادات العالمية الكبرى، وذلك لاعتماده بشكل كبير على بيع الثروات والمواد الخام، لا سيما النفط والغاز، بالإضافة للمزاحمة الاقتصادية من قبل الدول الغربية لروسيا في مناطق نفوذها التقليدية في أوراسيا، لتبرز أهمية ثقل الجيوبوليتيك كوسيلة لا غنى عنها لتحقيق النجاح الاقتصادي الآمن لموسكو في مشروعها الأوراسي.

من المؤكّد أن روسيا تمتلك مؤهلات اقتصادية كبيرة جدا، فبالإضافة لمساحتها الجغرافية الهائلة والمترامية الأطراف في أوراسيا، تمتلك أيضا موارد طبيعية غاية في الأهمية، فهي تعدّ واحدة من أغنى دول العالم بالمواد الخام الصناعية، لا سيما النفط والغاز، مع امتلاكها إحتياطيات كبيرة وواعدة من كلا النوعين، كما تعدّ روسيا إحدى الدول الغنية بالعديد من المواد الخام الصناعية، فالمناطق الواقعة بالجنوب الغربي قرب الحدود الأوكرانية تحتوي على كميات هائلة من خام الحديد حيث تشكل سُدس الاحتياطات العالمية، كما يوجد ويوجد في روسيا سهول شاسعة صالحة للزراعة، بالإضافة إلى احتوائها على خُمس أخشاب العالم تقريبا.

"وعلى الرغم أن حجم الاقتصاد الروسي هو نصف حجم الاقتصاد السوفياتي السابق، إلّا أن الموجودات الروسية وأصولها الثابتة عظيمة الحجم، بحيث تملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم، والمطلوبة للصناعات الحديثة، مثل النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم والفحم والأخشاب والذهب والماس، (تحتل المركز الاحتياطي العالمي الأول من الغاز، والخامس من النفط، والثاني من الفحم واليورانيوم بعد الكونغو)، وتعتبر منطقة جبال الأورال من أغنى المناطق في روسيا والعالم بهذه الخامات"[1].

1- حسين محمد أمين كوراني، السياسة الخارجية الروسية حيال الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بيروت، 2015، ص 19.

المطلب الثاني : انحسار الجيوبوليتيك الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي

ممّا لا شك فيه أن التاريخ الحديث لم يشهد أحداثا دراماتيكية كتلك التي حصلت في روسيا، فروسيا هي الإمبراطورية الوحيدة في التاريخ الحديث التي شهدت تغيير جذري في طبيعة الحكم خلال قرن واحد من الزمن، ففي سنة 1917 وقعت الثورة البلشفية في روسيا والتي أدّت بمفاعيلها إلى سقوط النظام القيصري الذي كان فاعلا ومؤثرا في الأحداث الأوروبية منذ تأسيسه في القرن الثامن عشر، ثمّ قام الاتحاد السوفياتي الشيوعي على أنقاض الثورة البلشفية في العام 1922، حيث تقاسم الهيمنة والنفوذ العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945 حتى بداية تضعضعه في العام 1989 إلى الإعلان عن انهياره وتفككه رسميا في العام 1991، حيث شهد الجيوبوليتيك الروسي انكفاءا وانحسارا هائلا على الصعيد الداخلي والخارجي، فاستغل خصوم روسيا التقليديين من دول حلف الناتو، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، الانكفاء الجيوبوليتيكي الروسي عن مناطق النفوذ للاتحاد السوفياتي السابق، الأمر الذي عرّض الأمن القومي الروسي لخلل إستراتيجي عميق.

الفرع الأول : الانكفاء الروسي عن جغرافيا الاتحاد السوفياتي السابق

مع نهاية شهر كانون الأول من العام 1922، كان على العالم كله أن يكون مستعدا لقيام دولة اتحادية جديدة هائلة المساحة وعظيمة الموارد وأيديولوجية الفكر الشيوعي أطلق عليها مؤسسوها اسم الاتحاد السوفياتي، وبات هذا الاتحاد في فترة زمنية قصيرة من الدول المؤثرة والفاعلة في الشؤون الدولية، ليس فقط على صعيد القارة الأوروبية، بل على المستوى الدولي كله، حيث شهد العالم أجمع أنه "في العقود التي أعقبت تأسيسه، نما الاتحاد السوفيتي الذي يهيمن عليه الروس ليصبح واحدا من أقوى دول العالم وأكثرها نفوذا، وشمل في النهاية 15 جمهورية هي : روسيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وبيلاروسيا، أوزبكستان، وأرمينيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وقيرغيزستان ومولدوفا وتركمانستان وطاجيكستان ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا، وفي عام 1991 تمّ حلّ الاتحاد السوفييي بعد انهيار حكومته الشيوعية"[1].

1- عبد الرحمن حبيب، ذكرى تأسيس الاتحاد السوفيتى عام 1922..حكاية كونفيدرالية استمرت 69 عاما، صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 11 – 6 – 2024، https://www.youm7.com

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه، على إثر الخسائر الكارثية التي منيت بها روسيا القيصرية في الحرب العالمية الأولى، وتوقيعها في العام 1918على اتفاقية خروجها من الحرب، قدمت موسكو تنازلات مذلّة لصالح ألمانيا التي كانت ما زالت تحارب بقوة ضدّ الحلفاء، طامحة لأن تكون المهيمنة على الساحة الأوروبية والدولية منذ بداية ظهور ألمانيا الموحدة بعد الحرب البروسية الفرنسية بين عامي 1870 – 1871، حيث "كانت ألمانيا فتية شابة معتزة بتاريخها البعيد والقريب الذي أحرزت فيه سلسلة من الإنتصارات الكبرى...ولا شكّ أن فريدريك الأكبر وبسمارك كانا مسؤولَين عن توطين روح الطاعة التلقائية لدى الشعب الألماني"[1]، وبعد اتفاقية خروجها من الحرب، فقدت روسيا العديد من الأراضي، وفقدت هيبتها العالمية لصالح دول أوروبية أخرى كبريطانيا العظمى وفرنسا اللتان ستتقاسمان النفوذ والهيمنة على أوروبا والعالم لعقود من الزمن حتى عشيّة انتهاء الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن وضع جديد في هرمية الدول الكبرى في النظام الدولي.

فخلال المرحلة الأولى من تاريخ الاتحاد السوفياتي التي انطلقت منذ تأسيسه في العام 1922 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945، اقتصر نفوذه على جغرافيا هذه الدولة، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الاتحاد السوفياتي منتصرا منها، بدأت المرحلة الثانية من تاريخ هذا الاتحاد التي استمرت حتى الإعلان الرسمي عن تفككه في العام 1991، وبمجرد انتهاء الحرب بات حلفاء الغد أعداء اليوم، وعادت سياسة الخوف من روسيا العظمى تدقّ مضاجع الغربيين، ففي هذه المرحلة تعاظم نفوذ موسكو وتقاسمها النفوذ العالمي مع واشنطن، حيث كانت "الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي تعتبران القوتين العظميين بسبب قدرتهما على جعل بقية الدول ذات السيادة في النظام الدولي حلفاء، اعتمادا على قدرتهما النووية على تدمير الحياة على الأرض أكثر من مرة، وكذلك على قدرتهما على التحكّم في جعل المستعمرات الأوروبية السابقة دولا ذات سيادة"[2].

1- عبد العزيز سليمان نوار وآخرون، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص 418.

2- جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة محمد صفوت حسن، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 46.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945 وقيام الحرب الباردة في العام 1947، تزعمت موسكو الكتلة الشرقية الشيوعية، وكردّ على دخول ألمانيا الغربية لحلف الناتو في العام 1955، وفي سبيل قيام سياسة توازن للقوى الشيوعية مع حلف الناتو، أعلنت موسكو عن تأسيس حلف وارسو في نفس العام، في المقابل ومع سقوط جدار برلين في العام 1989 على إثر اندلاع ثورات 1989 انهارت الأنظمة الشيوعية في دول الكتلة الشرقية، لينهار الاتحاد السوفيتي بدوره في العام 1991 تاركا مكانه لروسيا الاتحادية، وليُعلن أيضا عن حلّ حلف وارسو في العام نفسه.

يمكن القول، أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان بمثابة نتائج حرب عالمية، فقد اهتزّ على إثره الاستقرار الدولي، وأحدث خللا إستراتيجيا في هيكلية النظام الدولي الذي شكل الاتحاد السوفياتي ركنا وقطبا أساسيا فيه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فروسيا، وريثته الشرعية والقانونية، ولأسباب كثيرة، داخلية وخارجية، عجزت عن الحفاظ عليه، وفي معرض توصيفه لهذا الحدث العالمي والتاريخي، قال "الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مستهل سنوات ولايته الأولى مع مطلع القرن الجاري أن : انهيار الاتحاد السوفياتي أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين"[1].

فمع بداية العقد التاسع من القرن العشرين، وعلى إثر الكارثة الجيوسياسية الناتجة عن انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، ومع التضعضع والضعف الذي أصاب هيكل وبينيان الدولة الروسية، تكوّن بفعل ذلك ثقبا أسودا وفراغا هائلا في المنطقة التي اعتبرها المنظّر الأهمّ للجيوبوليتيك الإنكليزي جون هالفورد ماكيندر بأنها قلب الأرض الجيوبوليتيكي، وأنها المنطقة التي تشكل مركز الأرض والمحور الإستراتيجي العالمي، ملخصا نظريته الجيوبوليتيكيكية ال Heartland أو قلب الأرض "بالعبارات المشهورة التالية : إن من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيره العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله"[2].

1- سامي عمارة، مئة عام على الاتحاد السوفياتي..النهوض والسقوط، صحيفة اندبندنت عربية، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 15 – 6 – 2024، https://www.independentarabia.com

2- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 70-71.

الفرع الثاني : الحضور الأمريكي في منطقة فراغ القوة

"بعد انكفاء الاتحاد السوفياتي وتفكك منظومته الاشتراكية فيما بعد، على وقع عوامل عدّة، بعضها داخليا، وأُخر خارجيا، جزءا منه جاء على وقع إستراتيجية تركيع لهذه القوة، التي ظلّت تمثل محددا أساس، وعدوا حتى وإن كان أحيانا موهوم، في انبعاث الهيمنة الأمريكية لقيادة العالم كقطب أوحد، في نظام دولي جديد صاغته الولايات المتحدة وتوابعها الأوروبية، وهو ما أدخل العالم كله تحت سطوة القطبية الواحدة.

لهذا ورثت روسيا الاتحادية من الاتحاد السوفياتي السابق بعضا من عوامل قوته، وجزءا كبيرا من عوامل ضعفه، فكانت روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين دولة طيّعة بقدر ما قُدّر لها من ذلك، عادت فيها القهقرى إلى الروراء حتى إلى ما قبل القيصرية، وهو ما استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية كفرصة سانحة كانت ترتجيها، فنفّذت ما نفّذته تحت لواء الإجماع الدولي، في ظنّ كبير منها، أنها تستطيع تقزيم الدبّ الروسي وترويضه، حتى وإن اعتمدت قضم أطرافه ومواطئ قدميه الموروثة من العهد السوفياتي"[1].

عمليا، بعد فراغ القوة الذي أحدثه تفكك الاتحاد السوفياتي في مجالات نفوذه التقليدية، وجدت واشنطن أن الفرصة باتت سانحة لها لبسط هيمنتها ونوذها وسيطرتها الجيوبوليتيكية العالمية، وذلك من خلال العمل على فرض وجودها في مناطق كان من الممنوع عليها التواجد فيها سابقا، لا سيما في دول أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق ودول آسيا الوسطى، ومن خلال تعزيز وجودها في مناطق نفوذها التقليدية، لا سيما في أوروبا الغربية والجنوبية والشرق الأوسط وشرق آسيا، مع تركيز قوتها البحرية في منطقة حافة الأرض، معززة بذلك مشروعها الجيوبوليتيكي العالمي الذي نظّر له عدد من المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين، في مقدمتهم ماهان الذي تخصص حصرا بالتنظير للقوة البحرية العالمية إلى درجة أنه : "لم يؤثر أيّ شخص آخر تأثيرا عميقا ومباشرا على نظرية القوة البحرية والإستراتيجية البحريّة مثلما فعل ألفرد ماهان"[2].

1- طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص 5.

2- عباس غالي الحُديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص 13.

وتطبيقا لأفكار ونظريات عالم الجيوبوليتيك الأمريكي نيكولاس سبيكمان الذي وضع نظرية حافة الأرض المعروفة بنظرية ال Rimland، معتقدا بأنه لا يمكن الحفاظ على أمن الولايات المتحدة إلّا من خلال سياسة خارجية تمنع الكتلة البرية الأوراسية، ويقصد بها روسيا، من أن تصبح قوة مهيمنة ومسيطرة في أوروبا أو في الشرق الأقصى، أو في كليهما معا، عملت واشنطن على تعزيز حضورها في أطراف أوراسيا، فأكّدت هذه النظرية، وبشكل نهائي انتقال السياسة الخارجية الأميركية من الانعزالية إلى التدخلية، وأضحى سبيكمان في هذا الشأن مرجعا مؤسسا للتأريخ الجيوسياسي الأميركي من جهة، ومفكرا ملهما في علم الجيوبوليتيك الذي بات ينظر إليه على أنه "الأداة الأكثر أهمية في السياسة الدولية المحددة كمنهج تحليلي ونظام للمعادلات يسمحان معا باستنباط الإستراتيجية الأشد تأثيرا"[1] على مستوى العالم.

وعليه، "إن مهندس المسيرة الأمريكية الظافرة هو عالم الجيوبوليتيك نيكولاس سبيكمان الأمريكي والهولندي المولد...الذي كان سبّاقا إلى تركيب الحلف الأطلسي قبل أن يفكر فيه أحد، كما كان ماهان سبّاقا في اعتبار أن البحر لا بدّ أن تكون له الهيمنة على الأرض، ويمكننا القول هنا أن ماهان وسبيكمان هما اللذان وضعا أمريكا على طريق النصر والهيمنة، فأمريكا كقوة بحرية لم تعد وعدا بل حقيقة تاريخية، وكذلك نظرية المحيط المتوسط التي باتت واقعا سياسيا تعرف اليوم تحت اسم الناتو"[2].

إذا، بعد التقهقر والضعف الإستراتيجي الروسي، سعت واشنطن لفرض هيمنة مشروعها الجيوبوليتيكي على أوراسيا، فبدأ حلف الناتو بالاقتراب أكثر من الحدود الروسية، عبر ضمّ أعضاء جدد لعضويته، أو بتواجد قوات عسكرية أمريكية في جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، في محاولة من واشنطن لحصار الدبّ الروسي العملاق، فكانت المرحلة الذهبية للناتو ما بعد العام 1991، وذلك عبر دخول معظم دول أوروبا الشرقية، التي كانت أعضاءا في الكتلة الشرقية، إلى عضويته، حتى وصل عدد الدول الأعضاء في حلف الناتو اليوم إلى 31 دولة، مشكلين بذلك حزاما بريا حول روسيا، في محاولة لحصارها وتطويقها جيوبوليتيكيا.

1- مشتاق خليل إبراهيم، النظريات الجيوستراتيجية، موقع كنانة الإلكتروني، 2014،تاريخ زيارة الموقع : 13 – 6 – 2024، http://kenanaonline.com

2- الصافي سعيد، جيوبوليتيك الدم التاريخ الأسير والجغرافيا المتصدعة، المغاربية للطباعة، تونس، 2016، ص 381.

المبحث الثاني : الأزمة الإستراتيجية الروسية بين عامي (1990 – 1999)

بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، تخوّف المسؤولون الروس من توسع الناتو نحو الحدود الغربية لروسيا، ولكن هذا القلق والخوف الروسي بات واقعا بعد سنوات عديدة، وبدأ القادة الروس يستشعرون خطورة الأمر على مستقبل روسيا كدولة من جهة، ومستقبلها كدولة عظمى ورثت نفوذا وقوة عسكرية هائلة من الاتحاد السوفياتي السابق من جهة أخرى، "وتناولوا الأمر بالعقلية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، ونظَروا إلى توسع الناتو لا بوصفه جزءا مكملا لنمو أو توسع أوروبا، بل باعتباره اقترابا نحو روسيا من قبل حلف تقوده أميركا ولا يزال ذا طابع عدائي، واستمر بعض أفراد نخبة السياسة الخارجية الروسية، علما أن معظمهم كانوا بالفعل مسؤولين سوفييت سابقين، في الأخذ بالنظرة الجيوستراتيجية القائمة منذ أمد طويل عن أنه لا يوجد مكان لأميركا في أوراسيا، وإن توسع الناتو كان مدفوعا إلى حد كبير برغبة أميركا في زيادة مجال نفوذها، وكان بعض معارضتهم نابعا أيضا من الأمل بأن أوروبا الوسطى غير الملحقة (أو المنفصلة) ستعود يوما ما إلى مجال النفوذ الجيوبوليتي لموسكو بمجرد أن تسترد روسيا عافيتها"[1].

المطلب الأول : مشروع تطويع روسيا أطلسيا

لقد شهد العالم أجمع مع نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين على مرحلة جديدة من تاريخ أوروبا والعالم، ففي العام 1989 أعلن رسميا عن انتهاء الحرب الباردة حيث كان يسود نظام ثنائي القطبين، ليحلّ محلّه نظام أحادي القطب مركزه واشنطن، ليتبعه في العام 1991 الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفياتي الذي ورثت عنه روسيا الاتحادية مركزية الدولة السوفياتية السابقة بمجدها وقوتها العسكرية وبمساحتها الهائلة، كما ورثت روسيا عنه أزمات بنيوية وإستراتيجية كبرى، هي ذاتها كانت كفيلة بتفكك العملاق السوفياتي السابق، وهو الأمر الذي وضع روسيا الجديدة أمام تحديات ومسؤوليات كبيرة وعظيمة، إن على المستوى الداخلي الروسي، أو على مستوى مسؤولياتها الخارجية التي اعتادت موسكو أن تتحملها أوراسيا وعالميا منذ قرون عديدة خلت.

1- زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط 2 ، ترجمة ونشر مركز الدراسات العسكرية، د م ن، 1999، ص 97.

الفرع الأول : المشروع الأطلسي في تحجيم نفوذ روسيا الخارجي

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ركّزت واشنطن سياساتها الإستراتيجية على حصار الاتحاد السوفياتي وعزله من خلال سياسة الأحلاف، فقامت بتشكيل حلف شمال الأطلسي سنة 1949 بهدف خنق السوفيات والكتلة الشيوعية في حدود شرق أوروبا من ناحية الغرب، وقامت بتشكيل حلف أمريكي ياباني أسترالي من جهة الشرق يُقيّد حركة السوفيات شرقا، بالإضافة لحصار السوفيات داخل الجغرافيا الآسيوية الحبيسة من جهة الجنوب، ومنعهم من الحركة المرنة في المتوسط ومنعهم من الوصول للمياه الدافئة في المحيط الهندي، فكانت روسيا بحكم المحاصرة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من كلّ الجهات والجوانب.

وجدير بالملاحظة، أن السياسة الأمريكية ظلّت متّبعة مع روسيا ما بعد انتهاء الحرب الباردة، مع محاولة واشنطن الاقتراب أكثر فأكثر من الحدود الروسية عبر ضمّ أعضاء جدد للناتو كانوا إلى الأمس القريب إمّا في الإطار السياسي والجغرافي للاتحاد السوفياتي السابق، أو ضمن نفوذه الخارجي في الكتلة الشيوعية الشرقية، وأيضا في سعي أمريكي لعقد اتفاقيات عسكرية وأمنية تسمح لواشنطن بتواجد قوات عسكرية أمريكية في جمهوريات آسيا الوسطى المحاذية لحدود روسيا، بهدف حصار الدبّ الروسي العملاق.

هكذا، وبفعل السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من دول أوروبا الغربية عبر حلف شمال الأطلسي منذ تأسيسه في مرحلة الحرب الباردة، تركّزت القناعة لدى القادة السوفييت بأن حلف الناتو هو مصدر التهديد الأخطر على الأمن القومي لموسكو، ومنذ تسعينات القرن العشرين تكرر نفس هذا النمط السلوكي من حلف الناتو باتجاه روسيا، "ونتيجة لذلك كانت روسيا تنظر إلى محاولات الغرب لدمجها بشكل وثيق في المؤسسات السياسية والأمنية الأوروبية عل أفضل الأحوال على أنها محاولات غير مريحة، وعلى أسوأ الأحوال على أنها جهود معادية تسعى إلى تكبيلها والحدّ من قوتها، فعلى الرغم من فقدان روسيا لأجزاء كبيرة من إمبراطوريتها عام 1991، إلّا أنه لم يكن هناك أيّ تغيير جوهري في ظروفها الجغرافية السياسية وتصورها لتلك الظروف"[1].

1- أولجا أوليكر وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، مركز أبحاث مؤسسة RAND الأمريكية، 2015، ص 7.

ومن هذا المنطلق، لطالما اعتقدت القيادة الروسية، أنه مع حلّ حلف وارسو في العام 1991، كان من المفترض أنه لم يعد لبقاء حلف الناتو من جدوى، ولكن التجاذب السياسي في تفسير دور حلف شمال الأطلسي المستقبلي ما بعد المرحلة السوفياتية ظلّ يتصدر العلاقات بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، فالقيادة الروسية "تعتبر أن الحلف بقي على قيد الحياة ليجسّد أداة الغرب في الأمن والتسلح، وللهيمنة السياسية والأمنية الأميركية على النظام العالمي الجديد، ومع أن هناك مصالح روسية متبدّلة ومتطورة كانت تلتقي، وأحيانا كانت تتعارض، مع مصالح أوروبية وأميركية، إلّا أن الهاجس الوحيد أمام القيادة الروسية يبقى في كيفية وضع إستراتيجية أمنية ودفاعية للوقوف في وجه حلف الناتو، بعد أن تدخل في البلقان، وأخذ يتماهى ويتمدد حتى وصل إلى الحدود الروسية"[1].

وعليه، كان التحدي الأكبر للسياسة الخارجية الروسية هو المشروع الأطلسي الذي تقوده واشنطن بهدف الهيمنة والسيطرة العالمية وذلك عبر إضعاف نفوذ روسيا في أوراسيا بشكل خاص، وفي جميع أنحاء العالم بشكل عام، حيث "اتسمت علاقة موسكو بالغرب منذ نهاية حقبة الحرب الباردة بالتناقض...وظلّت روسيا مشغولة البال بما يُعقد من تحالفات بين البلدان الواقعة على امتداد حدودها، وبصفة خاصة تلك البلدان الواقعة إلى غربها وجنوبها الغربي، (فقد كان لآسيا الوسطى في الفكر الروسي أهمية متقلّبة)، وقد زاد انهيار الاتحاد السوفيتي من الشعور الروسي بعدم الأمان بسبب ما أدّى إليه من خروج الكثير من البلدان التي كانت تحت نفوذه على مرّ التاريخ من قبضته، بالإضافة إلى تناقص النفوذ الروسي بوجه عام على الساحة العالمية"[2].

وهكذا، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بدأ الناتو الأطلسي بالزحف تدريجيا إلى حدود موسكو من جهة الغرب، فانضمت للحلف مجموعة كبيرة من دول أوروبا الشرقية والوسطى وهي : المجر – بولندا – تشيكيا – أستونيا – لاتفيا – لتوانيا – بلغاريا – رومانيا – سلوفاكيا – سلوفينيا – ألبانيا – كرواتيا – الجبل الأسود – مقدونيا الشمالية – فنلندا، ليبلغ عدد أعضاء الناتو اليوم 31 عضوا مشكلين حزاما بريا حاجزا ما بين الجيوبوليتيك الروسي من جهة، وشواطئ المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

1- حسين محمد أمين كوراني، مرجع سابق، ص 84.

2- أولجا أوليكر وآخرون، مرجع سابق، ص 5.

فعمليا، وبعد مجيء الرئيس الروسي الأول ما بعد الشيوعية بوريس يلتسين، "كانت الخطة الأميركيّة في عهده تعتمد على تزنير روسيا بمحيط معاد لها ومنضو في حلف الناتو، فأميركا أرادت منع أي انتعاش للقوّة الروسية تحت أيّ مسمّى، والعداء الأميركي يثبت أن الحرب الباردة لم تكن أيديولوجيّة بالنسبة لها، بل كانت صراع قوّة محضّ، فأميركا أرادت تركيع روسيا إلى الأبد...ولم يكن هناك أيّ تفسير عقلاني للإصرار الأميركي على الحفاظ على الناتو وضمّ أعضاء سابقين في المنظومة الشيوعيّة فيه، فهذا المخطط هو جزء من هيمنة أميركيّة على أوروبا برمّتها، ومنع الطرف القوي فيها من الانبعاث مرّة أخرى"[1].

فالسياسة الخارجية الروسية في فترة الرئيس الروسي "بوريس يلتسن (1991 – 1999) التي دامت تسع سنوات، كانت سياسة خارجية ضعيفة، لا تعكس المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفياتي سابقا في النظام الدولي، إذ بنى الرئيس يلتسن سياسته الخارجية على التقرّب من الغرب بدل منافسته، والتخلّص من الفكر الأيديولوجي الماركسي – اللينيني الذي كانت تقوم عليه السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي سابقا، وتبنّي الأفكار والأيديولوجة الغربية، وهذا ما أفقد روسيا هويتها الشيوعية، فالتخلّي عن الفكر البراغماتي وتحقيق المصالح القومية لروسيا الاتحادية أدّى إلى إضعاف روسيا على المستوى الدولي، وممّا زاد من هذا الضعف هو تخلّي صانع القرار الروسي آنذاك عن استخدام القوة العسكرية أو حتى التهديد بها"[2].

تأسيسا على ما تقدم، ومع سياسات الناتو عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، تدهورت عناصر القوة للسياسة الخارجية الروسية، ممّا أدّى إلى تحجيم نفوذ موسكو خلال مرحلة التسعينات من القرن العشرين في أغلب المجالات الجغرافية المحيطة بها، ليشهد المشروع الجيوبوليتيكي الروسي أحد أخطر المراحل في تاريخ روسيا، الأمر الذي انسحب لاحقا على الوضع الداخلي الروسي بشكل دراماتيكي خطير.

1- أسعد أبو خليل، مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، جريدة الأخبار، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 14 – 6 – 2024، https://al-akhbar.com

2- زين العابدين بن يوسف وآخرون، تطورات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين بوريس يلتسن وفلاديمير بوتين : دراسة في التوجهات العامة، الأهداف والأدوات، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 421.

الفرع الثاني : تدهور الجبهة الداخلية في روسيا

"بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، شهدت الدولة الروسية العديد من الأزمات، سواءا على المستوى الداخلي كانهيار الاقتصاد، التجارة، والاستثمار، أو على المستوى الخارجي، حيث فقدت روسيا مكانتها الدولية، وفي ظلّ هذا الوضع أُطلق على روسيا لقب الرجل المريض، خاصة في فترة حكم الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين"[1].

بالفعل، في هذه المرحلة بات وضع روسيا صعبا ومقلقا بدرجة خطيرة، إن بالنسبة لوضعها الداخلي من جهة، أو على مستوى مكانتها الدولية من جهة أخرى، وقد أحدثت الأزمات والمشاكل والتحديات التي عانت منها الجبهة الداخلية الروسية خللا في الأمن القومي الروسي الشامل، وقد توزعت تلك الأزمات والتحديات على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وبشكل خاص على المستوى الأمني الداخلي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من الاحتياط الإستراتيجي الهائل للثروات والموارد الباطنية في الجغرافيا الروسية، إلّا أن الاقتصاد الروسي ما بعد الحقبة السوفياتية عانى من تدهور كبير جدا، فخلال فترة حكم الرئيس الروسي بوريس يلتسين (1991 – 1999)، كان الاقتصاد الروسي "فقير ومبتلى بالأزمات، حيث كان إمّا في حالة سقوط حرّ أو انحدار بطيء طوال فترة التسعينيات، وتميّزت هذه الفترة بظواهر شاذّة عن القواعد الصحية لاقتصاد السوق، إذ استفحلت المضاربات واحتكار السلع، وعدم دفع الرواتب وتفشي التضخم، والقفزات المتواصلة وغير المتوقعة في سعر صرف الروبل (العملة المحلية) في غير صالحه، إضافة إلى العجز الضخم بالميزانية والدين الوطني، والتخلف عن السداد، وعدم دفع الأجور، وإلى هذه القائمة يمكن كذلك إضافة المديرين المشكوك في نزاهتهم، وحالة شبه إفلاس للمؤسسات، وسلطة طاغية للعصابات"[2].

1- زين العابدين بن يوسف وآخرون، المرجع نفسه، ص 415.

2- فهيم الصوراني، كيف تغيرت روسيا خلال عهد بوتين الممتد لربع قرن؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2024، تاريخ زيارة الموقع : 15 – 6 – 2024، https://www.aljazeera.net.

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فقد واجهت روسيا العديد من التحديات والأزمات والمخاطر في هذا الإطار، وتدهور الوضع الاجتماعي للشعب الروسي من جرّاء تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة، وهذا بدوره أثّر على معنويات الشعب الروسي بشكل كبير، فبعد الوعود الغربية للقادة الروسية الجديدة، ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بالمساعدات الاقتصادية الوفيرة، إلّا أنها كانت وعودا فارغة، وهدفها ابتزاز القيادة الروسية أكثر فأكثر لتقديم تنازلات سياسية على أكثر من صعيد.

وبالنسبة للعامل القومي، فقد عانت روسيا أزمات كبيرة في هذا الإطار، لا سيما أنه يوجد في روسيا قوميات وأعراق متنوعة، مع التأكيد على أن القومية الروسية هي الأكبر نسبة بين السكان، بالإضافة إلى أنه يوجد في روسيا العديد من الديانات الرسمية والمعترف بها، أكبرها المسيحية وتاليها الإسلام، وأبرز الأزمات القومية التي واجهتها روسيا خلال تسعينات القرن العشرين هي حرب الشيشان الأولى خلال فترة حكم الرئيس يلتسين ما بين (1994 – 1996)، وحرب الشيشان الثانية في عهد الرئيس بوتين ما بين (1999 – 2000)، لينتهي بذلك الصراع الروسي الشيشاني الذي كاد أن يمزق القوقاز الروسي ذو الأغلبية المسلمة إلى دويلات مستقلة عن روسيا الاتحادية، وبالتالي يعمّق أزمة الجيوبوليتيك الروسي إستراتيجيا.

تأسيسا على ما سبق، لقد بات من الواضح أن الرئيس الروسي الأول لروسيا الاتحادية الجديدة، ما بعد حقبة الاتحاد السوفياتي، بوريس يلتسين (1991 – 1999) واجه "العديد من التحديات في الداخل، بما في ذلك الاضطرابات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، والحركات الانفصالية في الدول المستقلة حديثا في الاتحاد السوفياتي السابق، وغالبا ما كانت هذه القضايا الداخلية تحدّ من مدى قدرته على المشاركة بنشاط في الشؤون الخارجية، وقد أدّت هذه الأزمات إلى دخول روسيا بحالة من العزلة الدولية، ما أدّى الى ترك فراغات إستراتيجية في آسيا الوسطى ومناطق النفوذ الروسي السابقة، وأتاح المجال لتمدد النفوذ الأميركي في هذه المناطق، وكان تركيز روسيا في كثير من الأحيان موجّها نحو الداخل، الأمر الذي أعاق قدرتها على التنفيذ الكامل لسياسة خارجية متماسكة"[1].

1- مروة شاهين، من يلتسن إلى بوتين..تحولاتُ السياسةِ الخارجيةِ الروسية، وكالة بثّ العلامية، 2023، تاريخ زيارة الموقع: 15 – 6 – 2024، https://bethpress.com

المطلب الثاني : روسيا البوتينية تستعيد توازنها العالمي

عمليا، "لم يكن ممكنا تجنب فترة الفوضى التاريخية في روسيا ما بعد الإمبراطورية، فالانهيار المروّع للاتحاد السوفييتي، ولا سيما التفتّت المذهل وغير المتوقع عموما للإمبراطورية الروسية العظمى، خلق في روسيا حجما كبيرا من التفتيش عن الذات ونقاشا واسع النطاق في شأن ما يجب أن يكون عليه تحديد الذات التاريخي الراهن لروسيا، وجدلا شديدا عاما وخاصا في شأن أسئلة لا تُثار عادة في معظم الدول الكبرى، والتي هي من نوع : ما هي روسيا؟، وأين هي روسيا؟، وماذا تعني روسيا بالنسبة إلى الإنسان الروسي؟"[1].

ومن الواضح، أنه "بعد تولّي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا سنة 2000، تغيرت الأمور، حيث قام الرئيس الجديد لروسيا باتّباع إستراتيجية قومية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية إمكانياتها الإستراتيجية، كما عمل الرئيس فلاديمير بوتين على تعزيز واسترجاع مكانة روسيا على المستوى الدولي"[2].

الفرع الأول : تحصين الجبهة الداخلية الروسية

بمجرّد وصوله إلى السلطة، عمل الرئيس الروسي بوتين على تغيير جذري في طبيعة السياسات الروسية، فعلى الصعيد الداخلي، عمل بوتين على تعزيز السلطة المركزية الروسية، وركّز في أولويات سياساته الداخلية على إصلاح الاقتصاد الروسي المتدهور كهدف رئيسي لتحقيق نمو اقتصادي يسمح بمعالجة المشاكل الاجتماعية التي كان يعاني منها الشعب الروسي، وفي فترة وجيزة حقق الاقتصاد الروسي نتائج إيجابية، فارتفع الدخل الفردي، وانخفض مستوى التضخم والبطالة الاجتماعية، مع الاستفادة من الأرباح الكبيرة لقطاع النفط والغاز الروسي، وبالاستفادة من الحرب الشرسة التي خاضها بوتين في مواجهة الفاسدين من كبار رجال الأعمال الروس الذين استغلّوا فترة انهيار الاتحاد السوفياتي ليبنوا ثرواتهم خارج إطار القانون، وعلى حساب عموم الشعب الروسي، وذلك من خلال إستراتيجية روسية وطنية واضحة المعالم.

1- زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 92.

2- زين العابدين بن يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص 415.

في نفس السياق، لقد "وُطدت دعائم البوتينية بين عامي 2000 – 2005، وكانت نتاج فشل النموذج المؤسسي والإصلاح الاقتصادي في التسعينات، وفي عام 2000، في خطاب تنصيبه كرئيس جديد لروسيا الاتحادية، ذكر بوتين أن روسيا تأسست كدولة شديدة المركزية منذ البداية...وفي نفس الخطاب تحدث عن الديمقراطية وسيادة القانون، بيد أنه ركز بشكل أكبر على إعادة بناء الدولة والنظام المؤسسي، وحدد كهدف رئيسي ضمان دكتاتورية القوانين، وتقوية الهياكل العمودية للسلطة، وتحييد تأثير حكم القلّة الذي هيمن على فترة حكم بوريس يلتسين الرئاسية الأخيرة ووضعها في مأزق"[1].

فعلى الصعيد السياسي، ومنذ توليه للسلطة والرئاسة، عمل الرئيس بوتين على تقوية السلطة السياسية الروسية المركزية في موسكو، وأدخل تعديلات هامة لزيادة صلاحيات الرئيس القوي لروسيا.

وبالنسبة للاقتصاد الروسي، لقد وضع الرئيس بوتين إستراتيجية قومية في هذا المجال، ففي القطاع الصناعي، شهدت روسيا الاتحادية نموا صناعيا مضطردا في عهد بوتين، فتنوعت قطاعات الإنتاج الصناعي ممّا زاد من قدرة الاقتصاد الروسي على المنافسة عالميا، وتقدمت روسيا لتحتلّ مركزا مرموقا في مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبار.

أمّا بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد اعتبرت القيادة الروسية أن مسألة الإنتاج الزراعي في روسيا هي من أولويات الأمن القومي الغذائي الروسي، بالتالي وجّه الرئيس بوتين المعنيين بملف الزراعة لاستغلال الأراضي الخصبة وزراعتها، لا سيما تلك التي تقع في غرب وجنوب غربي روسيا وعلى الحدود الشرقية لأوكرانيا، حتى باتت روسيا اليوم إحدى أهم الدول في العالم في إنتاج الغذاء وتسويقه عالميا.

وعلى الصعيد القومي الروسي، عمل بوتين على إنهاء الصراع الداخلي الروسي، بين الحكومة الروسية المركزية وجمهورية الشيشان التابعة لروسيا بشكل نهائي في العام 2009، كما أنها أعادت للشعب الروسي اعتزازه بقوميته الروسية، معلنة حماية الأشخاص الناطقين باللغة الروسية أينما وجدوا في أوروبا والعالم، وهذا ما حصل في جورجيا في العام 2008، وفي أوكرانيا في عامي 2014 و 2022.

1- بميرا ميلوسيفيتش جواريستي، البوتينية.. ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي؟، ترجمة انتصار حسن، موقع معهد "إلكانو" الملكي، 2018، تاريخ زيارة الموقع 16 – 6 – 2024، https://www.sis.gov.eg

الفرع الثاني : تفعيل السياسات الخارجية الروسية

في نهاية شهر كانون الأول من العام 1999، وبعد تسع سنوات في الحكم والسلطة، تنحّى الرئيس الأول لروسيا الاتحادية، ما بعد الحقبة السوفياتية، بوريس يلتسين الذي حكم روسيا ما بين أعوام (1991 – 1999)، ليتولّى رئيس الوزراء آنذاك فلاديمير بوتين مهام رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة، وبعد أشهر عديدة فاز بوتين بالانتخابات الرئاسية، وأصبح رئيسا رسميا لروسيا الاتحادية متمتّعا بكامل الصلاحيات، لتشهد روسيا في عهوده الرئاسية صعودا لافتا على الصعيد السياسي العالمي في جميع الأبعاد والصعد، السياسية – الاقتصادية – العسكرية – الإستراتيجية.

وجدير بالذكر، أن الرئيس الجديد لروسيا الاتحادية فلاديمير بوتين، وبعد وصوله للسلطة والرئاسة مطلع الألفية الثالثة، واجهته الكثير من الأزمات والمصاعب والتحديات الموروثة عن الحقبة اليلتسينية السابقة، فبالإضافة للتحديات والأزمات الداخلية التي أشرنا إليها آنفا، واجه الرئيس العتيد لروسيا فلاديمير بوتين تحديا كبيرا متمثلا بإعادة مكانة روسيا في هرمية النظام الدولي، كدولة عظمى، وإعادة صياغة دورها ومكانتها على صعيد علاقاتها الدولية الخارجية.

فعلى صعيد السياسات الخارجية الروسية، عمل الرئيس بوتين على تبنّي إستراتيجيات عديدة في هذا الإطار، وكانت جميعها تصبّ في هدف رئيسي واحد هو إعادة المكانة المرموقة لروسيا في النظام الدولي، وتفعيل دورها وتأثيرها على صعيد السياسات الخارجية العالمية، "ومن أهم الخطوات التي اتخذها الرئيس بوتين لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى، هي اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية، مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا – باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة شانغهاي للتعاون في مجال الأمن، ومجموعة البريكس في المجال الاقتصادي، وخلق توازن في القضايا العالمية، الأمنية، المالية، والاقتصادية، وهذا كلّه من أجل كسر الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي"[1].

1- زين العابدين بن يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص 423.

ولا بدّ من التأكيد، أن روسيا الاتحادية، وفي معرض الإستراتيجية الشاملة التي تبنّاها الرئيس بوتين، هدفت "في إستراتيجيتها الجديدة إلى إثبات وجودها كفاعل دولي مؤثر في السياسة الدولية، بدءا من إثبات حضورها، وحماية مصالحها في مجالها أو محيطها الإقليمي، ثم الانتقال إلى لعب أدوار في أزمات وقضايا دولية، فعلى المستوى الإقليمي، حاولت روسيا كقوة تعديلية التصدي لسياسة التطويق التي تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وإقليم القوقاز، باعتبار هذه الأقاليم مجالات جيوسياسية حيوية للأمن القومي الروسي، وهذا ما دفعها للدخول في صراعات في مجالها الإقليمي استخدمت فيها القوة العسكرية، آخرها الهجوم العسكري على أوكرانيا"[1].

وجدير بالملاحظة، أن سياسات روسيا الخارجية في المرحلة الأولى من حكم الرئيس بوتين، لا سيما في السنوات السبع الأولى، كان طابعها العام سلميا، ففي هذه الفترة وجّه الرئيس بوتين جلّ اهتمامه لمعالجة الأوضاع الداخلية في روسيا، حتى إذا ما استقرّت الأوضاع الداخلية في روسيا، وأيقن القادة الروس أن الولايات المتحدة، عبر حلف الناتو، تعمل على احتواء روسيا جغرافيا والضغط عليها إستراتيجيا، تحولت الأولوية في السياسة الإستراتيجية للرئيس بوتين والقادة الروس باتجاه تأمين مصالح روسيا الخارجية.

انطلاقا ممّا تقدم، سعى الرئيس بوتين منذ توليه للسلطة في روسيا "إلى تعميق التوجّه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، وقدم عدة مبادئ عرفت باسم مبدأ بوتين، كان في مقدمتها التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وركز مبدأ بوتين على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدأ بوتين عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية أهمها أنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقا، فإن روسيا ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول"[2].

1- صاليحة مماد، دورالقوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسياوالصين نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، تلمسان (الجزائر)، 2023، ص 374 – 397.

2- عامر عيد وآخرون، السياسة الخارجية الروسية (1991 – 2019) ، بحث جامعي، مجلة جامعة الأسكندرية، د. ت. ن، ص 22.

القسم الثاني : المحدّدات الجيوستراتيجية لمشروع روسيا الجيوبوليتيكي

لقد بدأت روسيا بطرح مشروعها الجيوبوليتيكي الأوراسي مع الأفكار التي قدّمها الكثير من المفكرين الروس ذوي النزعة القومية ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وأبرز تلك الأفكار كانت تلك التي صاغها المفكر الروسي دوغين الذي قدّم نظرته الإستراتيجية للمشروع الأوراسي من خلال قراءة إستراتيجية عميقة للجيوبوليتيك الروسي بغية الاستفادة العملية من المعطيات الجغرافية الروسية لتفعيل السياسات الروسية الأوراسية والعالمية، ودور تلك الحقائق الجيوبوليتيكية في رسم وتوجيه مستقبل روسيا أوراسيا وعالميا، حيث تتواجه وجها لوجه السياسات الإستراتيجية للمشروع الأوراسي الروسي المتعدد القوى من جهة، مع السياسات الإستراتيجية للمشروع الكوني الأطلسي من جهة أخرى.

"ولا شكّ أن فكرة الاتحاد الأوراسي قد تطورت كثيرا منذ أن طرحها الرئيس الكازاخي نزار باييف عام 1994، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإنشاء رابطة الدول المستقلة، كتجمع سياسي اقتصادي يعمل في فضاء الجمهوريات السوفياتية السابقة، إلّا أن تطور الأحداث بعدها على المستوى الدولي في ضوء التحديات الجديدة، فرض تطوير الفكرة الأساسية للمشروع...ولعلّ العامل الرئيسي في تطوير الاتحاد الأوراسي واقترابه من المشروع الصيني، جرى تحت تأثير وضغط الأحداث السياسية، التي وضعت الصين وروسيا في خندق واحد في مواجهة المخططات الأميركية والأوروبية...ومن هنا يمكن أن نفهم إعلان بوتين أن هذا الاتحاد مفتوح للتوسع، ومهتمّ بضمّ دول مثل الصين والهند وفيتنام ودول أخرى"[1].

وممّا لا شكّ فيه، أن الرؤية الإستراتيجية للمشروع الأوراسي الروسي جعلت محدّداته الجيوستراتيجية ذو تطلعات عالمية وليست فقط أوراسية، وساهمت في صياغة السياسات الجيوسياسية الإستراتيجية الروسية حول العديد من القضايا العالمية والأوراسية، كرفض النظام الدولي الأحادي القطبية، ومواجهة سياسات حلف الأطلسي في أوروبا، والرؤية الروسية لمستقبل أوكرانيا، والتقرّب من الصين وإيران وكوريا الشمالية والهند، وبناء علاقات سليمة مع العالم الإسلامي.

1- أحمد فاخر، الاتحاد الأوراسي: نحو عالم متعدد الأقطاب، جريدة الأخبار، 2014، تاريخ زيارة الموقع : 4 – 8 – 2024. https://al-akhbar.com

الفصل الأول : أولوية الأمن القومي الروسي في المجال الأوروبي

مع تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة في العام 1991 سعت روسيا للتقارب مع أوروبا والاندماج في الهياكل والمؤسسات الأوروبية الغربية، حيث طمح آخر رئيس سوفياتي (ميخائيل غورباتشوف) وأول رئيس لدولة روسيا الاتحادية (بوريس يلتسين) لتأسيس مرحلة من التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، ومع واشنطن من جهة أخرى، وتحديدا عبر طرح العديد من أشكال التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، منها إقامة نظام أمن جماعي في قارة أوروبا بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وضمن رؤية تعاونية مع حلف الناتو، ولكن مع انتصاف العقد الأول من الألفية الجديدة، باتت الرؤية الروسية حول العلاقة مع الغرب الأطلسي أكثر وضوحا في أن اعتماد نهج الشراكة والتعاون مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لم ينفعا روسيا من وقف زحف حلف الأطلسي نحو الحدود الغربية لروسيا الاتحادية، وهو الأمر الذي اعتبرته موسكو تهديدا لمصالحها وأمنها القومي، بالتحديد الأوروبي منه.

المبحث الأول : مقدّمات المواجهة الروسية الأطلسية في أوروبا

بعد فترة من التعاون والشراكة بين روسيا ودول الناتو، بدأت تظهر لاحقا الكثير من الخلافات بين الطرفين، وباتت قائمة الخلافات طويلة بينهما وفي مختلف الاتجاهات، أوراسيا وعالميا، وعلى جميع الصعد والأبعاد، السياسية والاقتصادية والأمنية...، إلّا أن أبرز الأزمات التي كان لها بعد حيوي في الإستراتيجية الروسية في علاقاتها مع الناتو على الساحة الأوروبية هي موضوع توسّع الناتو شرقا نحو الحدود الغربية لروسيا، وموضوع حماية الأقليات الروسية القاطنة في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق، لأجل ذلك أصدر الكرملين الروسي "قانونا يجبر الحكومة على حماية المنتمين للعرق الروسي...فالملايين من أصل روسي لا زالوا يعيشون في ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، ولكنهم خارج روسيا الحالية"[1]، وهذا الأمر احتجّت به موسكو أكثر من مرة للتدخل في بعض الدول الأوروبية، ومنها جورجيا – أوكرانيا – مولدوفا.

1- تيم مارشال،سجناء الجغرافيا،ترجمة أنس محجوب وآخرون،ط1، دار سبعة للنشر والتوزيع،الجبيل،2022،ص 60 - 62.

المطلب الأول : قيام حرب باردة أطلسية جديدة ضدّ روسيا

في خضمّ البحث في سياسة حلف شمال الأطلسي في مواجهة روسيا الاتحادية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، وهي السياسة التي وصفها القادة الروس بأنها استمرار لسياسات لحرب الباردة التي أُعلن عن انتهائها في العام 1991، لا بدّ من القول أن الأحداث التي عصفت بالاتحاد السوفياتي خلال تلك المرحلة، مضاف إليها النتائج التي رسى عليها الصراع الدولي بين القطبين الأمريكي من جهة والسوفياتي من جهة أخرى، والمرحلة الانتقالية التي عصفت بروسيا فيما بعد، أدّت إلى إضعاف الأمن القومي الروسي في أوروبا، وأدّت أيضا إلى بداية مرحلة جديدة من العلاقات الدولية عرفت بالأحادية القطبية، وغيّرت تلك الأحداث "بشكل جذري الوضع الدولي لروسيا، وسياساتها الخارجية والدفاعية، وموقعها في منظومة العلاقات الدولية، فقد غيّر تفكك الاتحاد السوفياتي وأحداث حلف وارسو جذريا الخارطة الجيوبوليتيكية للعالم"[1].

الفرع الأول : اقتراب حلف الناتو من حدود روسيا الغربية

إن التصور العالمي للنظام الدولي الجديد الذي تمّ رسم قواعده وضوابطه في واشنطن ومن خلال حلف شمال الأطلسي، كإحدى مفاعيل انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب المشروع الروسي لاحقا، كان "جوهره هو المحافظة على صدارة الدول الغربية الأكثر تقدما في العالم، بقيادة الولايات المتحدة...ويعزز القيادة للولايات المتحدة والحفاظ على سيطرتها على جميع ما يسمى بما بعد الفضاء الاشتراكي"[2]، وفي سبيل تأكيد زعامتها الحصرية على العالم، جهدت واشنطن منذ انهيار حلف وارسو للسيطرة على أوروبا الشرقية من جهة، وتقوية نفوذها في المجال الجغرافي للكتلة السوفياتية السابقة من جهة أخرى، محكمة بذلك الطوق حول جغرافيا روسيا، لتحلّ الجغرافيا السياسية محل الأيديولوجيا في الصراع بين القطبين العالميين (الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا الاتحادية)، ولتتبدّل التحالفات الجيوسياسية في قارة أوروبا بشكل جذري.

1- يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ترجمة علي مرتضى سعيد، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 57.

2- يازا جنكياني، المرجع نفسه، ص 57.

ولفهم حيثيات توسّع وتقرّب حلف الأطلسي نحو الحدود الغربية لروسيا، يجب أن نتناول بشكل مفصل عنصر الجغرافيا الذي يلعب دورا حاسما ومحوريا في حاضر ومستقبل روسيا، "فتاريخ روسيا الذي شكلته الجغرافيا الواسعة والممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادىء، يوفر أدوات جدل كافية لفهم سبب النَفَس الإمبراطوري في رؤيتها إلى الأمن القومي وتحديد سياستها الخارجية"[1]، ومن خلال المحددات الجيوبوليتيكية الروسية يمكن أن نفصّل التهديدات الإستراتيجية التي تحيط بجغرافيا روسيا على الشكل التالي :

- من ناحية الحدود الشمالية الروسية، هي حدود متصلة بالمحيط المتجمد الشمالي وبعض البحار الباردة (بيرنينغ – بارنتس)، وتعتبر حدودا ذات مخاطر طبيعية خطرة بالنسبة لروسيا، وذلك مرتبط بطبيعة مياهها المتجمدة معظم أيام السنة والتي لا تسمح بمرونة الجيوش والقوات العسكرية.

- أماّ بالنسبة للحدود الجنوبية الروسية المتصلة بالصين ومنغوليا وبعض دول آسيا الوسطى هي أيضا تحمل نفس توصيف الحدود الشمالية بالنسبة لروسيا، مع العلم أن هذه الحدود تحوي دولا تعتبر اليوم صديقة لروسيا كالصين وكازاخستان، كما أنها تحوي دولا غير صديقة لروسيا كجمهورية جورجيا التي تعتبر على خلاف كبير مع موسكو حول وضع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، (سيتم التطرق إلى هذه المسألة لاحقا)، مع ذلك فهي لا تشكّل خطرا على الأمن القومي الروسي بحدّ ذاتها إلّا في حال انضمامها لحلف الأطلسي لاحقا.

- أمّا الحدود الشرقية لروسيا، فتعتبر حدودا إستراتيجية عالية الخطورة بالنسبة لموسكو، وذلك مرتبط بالقرب الجغرافي بين الحدود الروسية من جهة سيبيريا مع الحدود الأمريكية من جهة آلاسكا، حيث يفصل بينهما مضيق بيرنيغ الإستراتيجي بعرض حوالي 90 كلم، ومرتبط أيضا بالتوجهات الأمريكية لمنطقة المحيط الهادئ خلال الحرب الباردة وما بعدها، ومرتبط أيضا بالتحالفات التي عملت عليها واشنطن مع بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا، لا سيما مع اليابان وكوريا الجنوبية، فضلا عن تحالفها الإستراتيجي مع أستراليا، وذلك بهدف زيادة الضغط السياسي والأمني على موسكو من جهة الشرق.

1- جنكيز تشاندار، روسيا اللغز : ليست إمبراطوية - وإنما دولة إمبريالية دائما، ترجمة أنيس محسن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 127، 2021، ص 209 – 218.

- ولكن مع الحديث عن الحدود الغربية لروسيا الموازية للحدود الشرقية لأوروبا فإن الأمر يصبح بالنسبة لروسيا ذو بُعد حيوي وليس فقط إستراتيجي، لارتباط تلك الحدود بطبيعة التهديدات التي يمثلها المشروع الأطلسي على حاضر روسيا ومستقبلها، إضافة إلى أن الثقل السكاني والسياسي الروسي هو في الغرب الروسي وليس في شرقها أو شمالها أو جنوبها، وهذا بحدّ ذاته يدلّ على مستوى الارتباط الجغرافي الحيوي بين ثقل روسيا الغربي من جهة، وشرق أوروبا من جهة أخرى، فأوروبا تعدّ "من أهم المناطق الجغرافية فيما يتعلق بالمصالح الحيوية الروسية في المجال الدولي، وهذا يجعل أوروبا في مركز الاهتمام الرئيسي في الاستراتيجية الروسية...كي تحتفظ موسكو بمكانتها العالمية وتتجنتب العزلة الدولية"[1].

وعمليا، بدأ الأمريكيون من خلال حلف الأطلسي في التقدم الحثيث نحو الحدود الغربية لروسيا مع إعادة توحيد ألمانيا في العام 1990، حيث أصبحث ألمانيا الشرقية الشيوعية جزءا من ألمانيا الموحدة، ولضمان موافقته على بقاء ألمانيا الموحدة في الناتو، اشترط الاتحاد السوفياتي حينها على قادة الناتو بأن لا تتمركز قوات الناتو ولا يتمّ نشر أسلحة نووية تابعة له في شرق ألمانيا المقابل للغرب الروسي.

ففي العام 1999 انضمت 3 دول شيوعية سابقة إلى حلف الأطلسي هي : بولندا – تشيكيا – هنغاريا، ثمّ في العام 2004 إنضمّت إلى الحلف 7 دول أوروبا هي : بلغاريا – رومانيا – سلوفاكيا – سلوفينينا – أستونيا – لاتفيا – لتوانيا، وفي العام 2009 انضمت ألبانيا وكرواتيا، وانضمت الجبل الأسود في العام 2017، وفي العام 2020 مقدونيا الشمالية، ثمّ فنلندا في العام 2023، وفي 2024 أصبحت السويد العضو 32 في حلف الناتو لتنهي بذلك 200 سنة من الحياد في الصراعات الأوروبية والعالمية.

باختصار، لقد بات طوق الناتو حول الحدود الغربية لروسيا شبه مكتمل، ولم تبقَ سوى 3 دول ويكتمل شدّ الخناق الجغرافي حول روسيا من الغرب، هذه الدول هي بيلاروسيا حليفة لروسيا، وأوكرانيا وجورجيا اللتان تسعيان وتطمحان للانضمام لحلف الناتو، ولكن موسكو تعتبر انضمامهما هذا بمثابة خط أحمر عندها.

1- أميرة السيد حسن صديق، قواعد روسيا الجيوبوليتيكية وإستراتيجياتها العالمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2016. ص 95 – 112.

الفرع الثاني : التحديات الجيوبوليتيكية الروسية الجديدة

من المؤكد أن إحدى أبرز التحديات والأزمات التي واجهت روسيا ما بعد انتهاء الحرب الباردة هي مسألة توسّع حلف شمال الأطلسي نحو حدودها الغربية، وهذه مسألة جدّ خطيرة ويترتب عليها مفاعيل أمنية وسياسية وإستراتيجية كبيرة جدا، الأمر الذي شكّل تحديات جيوبوليتيكية بغاية الخطورة على جغرافيا روسيا على امتداد الموجات الزمنية لانضمام دول حلف وارسو السابق ودول الاتحاد السوفياتي السابق للناتو.

فمع أن التهديدات الأطلسية لروسيا من جهة غرب وجنوب أوروبا هي تهديدات تقليدية وليس في هذا الأمر من جديد، ولكن الجهات المعنية بها روسيا كتهديدات جديدة ناشئة بعد انتهاء الحرب الباردة هي الجهة الشرقية بالأولوية، ثمّ وسط أوروبا لربطها غرب أوروبا بشرقها، تليها جهة بحر البلطيق من ناحية الغرب، وأخيرا جهة الشمال الجغرافي، لتبدو التحديات الجيوبوليتيكية الروسية الجديدة على الشكل التالي :

- في شرق أوروبا : بدأت معالم التحديات الجيوبوليتيكية الروسية الجديدة في إزاء حلف الناتو تظهر من شرق أوروبا، ففي العام 1999 انضمّت كلّ من بولندا وتشيكيا وهنغاريا إلى الحلف، ثمّ انضمت سلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا إليه في العام 2004، الأمر الذي زاد بشكل كبير من الارتباط الجغرافي الحيوي لحلف الناتو بين غرب وشرق أوروبا، مع إنشاء سلسلة مترابطة من الدول تبدأ بإسبانيا في غرب وجنوب غرب أوروبا، وصولا لبلغاريا ورومانيا على البحر الأسود، وانتهاءا بتركيا واليونان على البحر الأبيض المتوسط.

ومن ناحية ثانية، يعتبر انضمام كلّ من رومانيا وبلغاريا كدولتين متشاطئيتين على البحر الأسود إلى حلف الأطلسي، بمثابة ضربة قوية للجيوبوليتيك الروسي في البحر الأسود الذي "تلتقي به أهمّ القوى الكبرى جغرافيا؛ روسيا المدعومة من الصين، في المقابل يستمر التواجد الأمريكي ضمن حلف الناتو، لحماية الدول الأوروبية، إلى جانب السعي التركي لإيجاد موقع بين المحورين، بينما تشكّل النزاعات في المنطقة عموما تهديدا لتحويلها إلى ساحة حرب كبيرة بين القوى الكبرى، ما يؤدي إلى تغيّرات في موازين القوى العالمية، فمن يسيطر على البحر الأسود سيكون له التفوّق على الصعيد الدولي"[1].

1- أسماء بن مشيرح، جيوبوليتيك التنافس الدولي في البحر الأسود : الجغرافيا وإعادة توزيع القوة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 2، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2022، ص 137 – 153.

- في وسط أوروبا : تبدو التحديات المتشكلة من دول وسط أوروبا المنضمّة للناتو بعد انتهاء الحرب الباردة (ألمانيا الشرقية في 1990 – سلوفاكيا وسلوفينيا في 2004) ذات أولوية بالنسبة لروسيا، وذلك من ناحية نشر الناتو لصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية ونشر أنظمة دفاع جوي، ومن ناحية تشكيلها لرابط جغرافي بين غرب أوروبا وشرقها، وأيضا تشكيلها مجالا سياسيا واقتصاديا أطلسيا بوجه موسكو.

- في شمال أوروبا : يعتبر انضمام كل من فنلدا في العام 2023 والسويد في العام 2024 إلى حلف شمال الأطلسي بمثابة تهديد جدّي لروسيا من جهة الشمال الجغرافي أولا، وتاليا يزيد من الضغط على الجيوبوليتيك البحري الروسي من جهة البلطيق، حيث تعتبر كلّ من فنلندا والسويد من الدول المتشاطئة على بحر البلطيق، وهذه الناحية الجغرافية من أوروبا تشكّل نفس التهديدات المتأتية من وسط أوروبا على روسيا.

- من جهة الغرب وتحديدا على البحر البلطيق : في هذه الناحية الجغرافية يجب التطرق إلى مسألة حيوية بالنسبة للأمن القومي الروسي وهي مسألة فرضتها الجغرافيا، ألا وهي مسألة انفصال جيب كالينغراد الروسي المطلّ على بحر البلطيق عن أراضي روسيا الأم، وهو جيب ليس له حدود برية سوى مع لتوانيا وبولندا، وشكّل انضمام كلّ من أستونيا ولاتفيا ولتوانيا إلى حلف الناتو في العام 2004 تهديدا جيوبوليتيكيا خطيرا على روسيا من جهة جيب كالينغراد، حيث شكلت تلك الدول الثلاث بالإضافة لبولندا فكّي كماشة حول جغرافيا كالينغراد، وفي حال تعرضه للإستفزازات الأوروبية من حصار أو إعاقة لوصول الإمدادات الضرورية والحيوية إليه عبر البرّ الأوروبي، قد تعتبر موسكو ذلك بمثابة إعلان حرب رسمية عليها.

"ومع تصاعد التهديد الأمني في شرق أوروبا، بعد بدء روسيا ما أطلقت عليه عملية عسكرية في أوكرانيا، إن ليتوانيا وإستونيا ولاتفيا تشعر بالقلق بشأن انعزالها عن أوروبا وحصارها من الروس وحلفائهم في بيلاروسيا، عبر فجوة سوالكي الخطيرة، وهي الحدود البولندية الليتوانية الضيقة (65 كيلومترا)، والتي يُنظر إليها باعتبارها واحدة من أكثر نقاط الناتو ضعفا، حيث تقع إلى الغرب من هذه المنطقة مقاطعة كالينينغراد الروسية، والتي تعتبر قاعدة عسكرية روسية متقدمة، ورأس حربة موسكو في خاصرة التحالف الغربي[1].

1- باسل الحاج جاسم، روسيا ودول البلطيق .. إرث ثقيل ومستقبل مجهول، موقع العربي الجديد الإلكتروني، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 5 – 8 – 2024، https://www.alaraby.co.uk

المطلب الثاني : القرار الروسي في التصدّي لطموحات الناتو حول حدودها

من الثابت تاريخيا أن تأسيس حلف الناتو في العام 1949 كان بهدف حصار الاتحاد السوفياتي وإضعافه وتقويض نفوذه، وحتى اليوم ما زال القادة الروس يعتقدون بأن هذا الحلف هو الخصم الحقيقي لروسيا، ولكن الروس أنفسهم يعتبرون تهاون موسكو في انضمام دول الكتلة الشيوعية السابقة إلى حلف الأطلسي، ثمّ انضمام بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق إليه لاحقا، هو خطأ جيوسياسي عظيم جدا بحق حاضر روسيا ومستقبلها، ولقد أدركت القيادة الروسية بعد فترة من التعاون مع دول الناتو بأن واشنطن، وهي قائدة الحلف، لن تقف عند حدّ معين في هذا الشأن، وهي ستعمل بكل جهدها لإكمال الطوق الجغرافي حول روسيا عبر حلف الأطلسي بموافقة روسيا أو بغير موافقتها، على اعتبار أن الروس قد هُزموا بالحرب الباردة، وليس لهم الحق كمهزومين بالاعتراض على إجراءات واشنطن المنتصرة بالحرب، ولكن بعد فترة بدأ العالم يشهد اعتراضات روسية ميدانية، وليس فقط احتجاجات كلامية شكلية، مع اندلاع أزمة جورجيا وما تلاها في أوكرانيا، وهو الأمر الذي بات ينذر بمرحلة من المواجهة المباشرة بين روسيا والناتو في أوروبا، وبالفعل "كانت تصرفات روسيا في حربها مع جورجيا عام 2008 بمثابة تحذير لحلف الناتو بألّا يقترب أكثر"[1].

الفرع الأول : بدايات النزاع الروسي الأطلسي في أوروبا

إن الاعتراضات الشكلية للقادة الروس على مسألة توسّع حلف الأطلسي شرقا باتجاه الحدود الغربية لروسيا، لم يمنع الناتو من تنفيذ إستراتيجيته في رسم الطوق حول حدود روسيا الغربية، وهو الأمر الذي شكّل كارثة جيوبوليتيكية على روسيا لا تقلّ كارثية من انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي الذي عبّر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنها أعظم كارثة جيوسياسية في القرن العشرين، فالقادة الروس خلال مرحلة التعاون والشراكة مع الغرب، لم يفعلوا شيئا أمام تقدم الناتو نحو حدودهم سوى بعض الاعتراضات الخجولة، فزمام المبادرة كان دائما بيدّ واشنطن، الأمر الذي وضع روسيا في موقف ضعيف ومحرج على صعيد دورها في العالم عامة وفي أوروبا خاصة، وبدأت تدفع ثمن هذا الضعف والتلكّؤ لاحقا في ساحات أوروبية عديدة.

1- تيم مارشال، مرجع سابق، ص 65.

فعلى صعيد البلقان مثلا، وبالتحديد خلال أزمة يوغسلافيا أو ما عرف بأزمة كوسوفو، نفّذ حلف الأطلسي بقيادة واشنطن في العام 1999 عملية عسكرية جوية ضدّ الجيش الصربي دون تفويض من الأمم المتحدة، ودون موافقة روسيا التي صرّح مسؤوليها مرارا بامتعاضهم من الحملة الأطلسية على بلغراد ولكن دون أيّ أن يؤخذ رأيها بالحسبان، وبمعزل عن المجازر التي قام بها الصرب ضدّ مسلمي كوسوفو والبوسنة والهرسك، إلّا أن أبرز الأسباب التي دفعت واشنطن لإسقاط النظام الصربي في بلغراد هو أن نظام بلغراد كان من بين الأنظمة القليلة المتبقية في أوروبا الحليفة لروسيا، وهو الأمر الذي اعتبرته موسكو تهديدا لمصالحها القومية.

وعلى ضوء ذلك، كان من الطبيعي "أن تكون نواة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية هي الحيلولة دون قيام نظام عالمي أحادي القطب، وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية والإقليمية في الفناء الخلفي للاتحاد السوفيتي السابق، بما يكفل حفظ المصلحة القومية الروسية عبر معالجة أوجه الضعف الموروثة عن الحقبة الاشتراكية، وضمان بقاء الغلبة للنفوذ الروسي في محيط روسيا الاتحادية الإقليمي، وإعادة بناء قواعد النظام الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب"[1].

ومع الولاية الرئاسية الأولى لفلاديمير بوتين كرئيس لروسيا الاتحادية ما بين عامي (2000 – 2004)، ظلّت العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو تزداد شراكة وتعاونا، مع العلم أن بوتين كان قد عرض بنفسه على الرئيس الأمريكي بيل كلينتون انضمام روسيا نفسها إلى حلف شمال الأطلسي، وصولا إلى تأسيس مجلس روسيا وحلف شمال الأطلسي لاحقا.

ولكن مع الولاية الرئاسية الثانية لبوتين ما بين عامي (2004 – 2008) بدأ الأسلوب الروسي يختلف في التعاطي مع المسائل الخلافية مع حلف الأطلسي، وبدأت روسيا برسم جغرافيتها الإستراتيجية النابعة من المحدّدات الجيوبوليتيكية الروسية في مقابل الإستراتيجية الأطلسية، على اعتبار أن المسلّمات الجيوسياسية لروسيا لا يمكن لها أن تتنازل عنها لأنها مصيرية وتضع حاضر ومسقبل روسيا كدولة اتحادية عظمى على المحكّ، ولكي تكتمل الرؤية الإستراتيجية الروسية في هذا الشأن نادى القادة الروس بضرورة الحفاظ على المحيط الآمن لروسيا في مقابل التوسّع المدروس والمخطط له من قبل الناتو نحو الحدود الغربية لروسيا.

1- محمد السيد عمر وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد 38، العدد 1، د. ت. ن، ص 1135 – 1183.

وتأكيدا على بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين روسيا وحلف الأطلسي في أوروبا، باتت الاعتراضات الروسية أكثر حدّة في مواجهة سياسات الناتو، وهو الأمر الذي دلّ على تطور مستوى الخلاف بينهما حول مستقبل الأمن والسياسية في أوروبا، وبدأت إرهاصات النزاع بينهما مع الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي بوتين في مؤتمر ميونيخ لشؤون السياسة والأمن المنعقد في العام 2007 مصرحا بالقول أن : "لا علاقة بتاتا لمسار توسيع الناتو في تحديث هذا الحلف أو بضمان أمن أوروبا، وعلى العكس من ذلك، إنه يخفض مستوى الثقة المتبادلة، ولدينا حق مشروع بالتساؤل صراحة : ضدّ من هذا التوسيع؟، وماذا جرى للتأكيدات التي أعطاها شركاؤنا الأوروبيون لنا بعد حلّ حلف وارسو؟، أين هذه التصريحات؟، لا أحد يتذكرها حتى"[1].

ومن ناحية أخرى، وتأكيدا على حماية الهوية الروسية، وفي سبيل حماية الناطقين باللغة الروسية المنتشرين في دول أوروبية عديدة، أبرزها في جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا ودول البلطيق الثلاث (أستونيا – لاتفيا – لتوانيا)، طفت على سطح العلاقة بين روسيا والأطلسي العديد من الخلافات التي ظلّت حتى سنة 2008 تعتبر نزاعات مجمّدة، وأبرز تلك النزاعات :

- النزاع في إقليم ترانسنيستريا الذي يقع في شرق مولدوفا وعلى الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية لأوكرانيا، حيث أعلن هذا الإقليم الذي تقطنه أغلبية ناطقة باللغة الروسية استقلاله من جانب واحد في العام 1991 بعد خلافات مع الحكومة المولدافية المركزية في العاصمة كيشيناو، مع العلم أنه غير معترف به دوليا كدولة عضو في الأمم المتحدة، إلّا أنه ما يزال حتى اليوم يحظى بدعم سياسي واقتصادي روسي.

- الحرب التي حصلت في جورجيا بين الحكومة المركزية في تبليسي وبين الانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الناطقين باللغة الروسية في العام 2008، وتدخلت القوات الروسية على إثرها، وخسرت جورجيا الحرب بنتيجها.

- ضمّ موسكو لشبه جزيرة القرم في العام 2014، والعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والمستمرة منذ 24 شباط من العام 2024، والهدف هو حماية الناطقين باللغة الروسية، ومنع انضمام كييف إلى الناتو.

1- فلاديمير بوتين (خطاب رسمي في ميونيخ)، ترجمة حبيب فوعاني، جريدة الأخبار، بيروت، 2007، تاريخ زيارة الموقع: 3 – 8 – 2024. https://al-akhbar.com

الفرع الثاني : الاجتياح الروسي لجورجيا في العام 2008

تعود جذور الأزمة بين روسيا وجورجيا بالدرجة الأولى لأسباب تتعلق بوضع السكان الناطقين باللغة الروسية في إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيين، كانت الأزمة بين جورجيا وروسيا إحدى النزاعات المجمّدة منذ انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وحصول جورجيا على استقلالها في العام 1990، ولكن الأزمة بين موسكو وتبليسي ازدادت حدّة بعد قمة الناتو التي عقدت في رومانيا في ربيع العام 2008، إذ وُعدت جورجيا وأوكرانيا في هذه القمة بقبول انضمامها لحلف الناتو في المستقبل القريب، وهو ما يعني إحداث ضرر إستراتيجي كبير بالمجال الحيوي للأمن القومي الروسي من قبل الناتو، فردّت موسكو بمزيد من الدعم السياسي والعسكري للانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وارتأت موسكو الردّ على الخطوة الأطلسية باجتياح جورجيا، كرسالة للناتو وتذكيره بضرورة أخذ مصالح الأمن القومي الروسي في أوروبا بالاعتبار.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع جورجيا يعتبر ذو أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا والناتو معا، فبالنسبة لروسيا، تعدّ جورجيا إحدى دول القوقاز، الذي يشكل، بالإضافة لجمهوريتي أرمينيا وأذربيجان، الحدود الجنوبية الغربية لروسيا، إضافة إلى أنها ممرّ للطاقة من دول بحر قزوين باتجاه أوروبا عبر تركيا، ممّا يضرّ باقتصاد موسكو النفطي في حال انضمام تبليسي للناتو.

فعمليا، "بعد وصول ميدفيديف إلى السلطة في آذار عام 2008 قام حليف واشنطن الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بعملية عسكرية استفزازية ضد روسيا، تمثلت بمحاولته - وعن طريق القوة العسكرية - إرجاع إقليمي ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى جورجيا، بالرغم من أن هذين الإقليميين قد انفصلا عن جورجيا منذ عام 1991 ورغم وجود قوات روسية هناك لحفظ الأمن والسلام.

وكان ردّ القيادة الروسية قويا لم تتوقعه واشنطن ولا حليفها ساكاشفيلي، حيث دحرت قواتها القوات الجورجية، ودخلت الأراضي الجورجية حتى أصبحت على مرمى حجر من العاصمة تبليسي، وهكذا نشبت أزمة خطيرة، فوقفت واشنطن وحلفاؤها في الناتو عاجزين لا يعرفون كيفية التصرف مع قرار روسيا استخدام القوة لحماية مصالحها"[1].

1- أولجا أوليكر وآخرون، مرجع سابق، ص 5.

وفي نفس السياق، لقد "تبلور استمرا إصرار روسيا على الإبقاء على نطاق مصالح ونفوذ لها في الخارج القريب في خطاب ألقاه الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف في عام 2008، وصف فيه مصالح روسيا في دول الجوار بأنها مصالح مميزة، وقد جاء هذا الخطاب في أعقاب حرب استمرت لخمسة أيام مع جورجيا حول إثنين من الأقاليم الانفصالية (أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية) التي كانت تدعمها موسكو منذ التسعينات من القرن العشرين، ولهذا فلقد كان من الواضح أن قوله مصالح ذات امتيازات إنما كان يعني أن روسيا مصرّة على حقها في استخدام القوة في بلدان الجوار الروسي"[1].

على المستوى الإجرائي، لقد أرادت روسيا، ومن خلال استخدام القوة ضدّ جورجيا التأكيد على أن العبث العسكري بالقرب من حدودها الجغرافية أمر لم يعد مسموحا به، إضافة إلى تأكيد موسكو أن الناتو بدأ يزعج القيادة المركزية في موسكو أكثر فأكثر، وبأن موسكو لن تسمح للناتو بمزيد من الاقتراب نحو حدودها، وتحديدا في جورجيا وأوكرانيا، وأن موسكو مستعدة للذهاب إلى حدّ قطع العلاقات مع الناتو إذا لم يتمّ احترام المصالح القومية الروسية في أوروبا عامة وفي شرق أوروبا خاصة، وأخطر تلك الرسائل والتي لم يفهمها جيدا قادة الناتو هي أن روسيا لن تتردد بمهاجمة جورجيا أو أوكرانيا في حال استفزازها ولو كانت هاتين الدولتين في طريقهما للانضمام للناتو، وأن انضمامهما إلى الحلف بمثابة خط أحمر روسي على قادة الأطلسي وحكومتي تبليسي وكييف ألّا يتجاوزوه، وإلّا فموسكو لن تتردد في استخدام القوة لمنع ذلك.

فممّا لا شكّ فيه، أن اندلاع الأزمة الروسية الجورجية كانت له تداعيات على مستقبل العلاقة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، وكانت له تداعيات على المحيط الجغرافي الإقليمي الروسي إن في القوقاز أو في شرق أوروبا، "وفي المجمل، بدا غزو جورجيا أفضل وسيلة أمام موسكو لكي تبعث برسالة إلى الغرب بأن دول الاتحاد السوفياتي السابق يجب أن تظلّ داخل دائرة نفوذ روسيا، وأن أوروبا والولايات المتحدة ليس لهما أي حقوق هناك"[2].

1- عامر عيد، مرجع سابق، ص 27.

2- محمد الهادي، حرب روسيا وجورجيا بعد مرور 10 أعوام، صحيفة المجلة الإلكترونية، 2018، تاريخ زيارة الموقع : 8 – 5 – 2024، https://www.majalla.com

المبحث الثاني : المواجهة الروسياة الأطلسية في أوكرانيا

لقد بات واضحا لدى القادة الروس، بعد حوالي عقدين من الشراكة والتعاون مع الدول الغربية، أن الغرب لن يكافئ روسيا على التفكيك السلمي للاتحاد السوفياتي، الأمر الذي دفع بالقادة الروس لانتهاج سياسة مواجهة مع حلف شمال الأطلسي بدءا من اجتياح جورجيا في العام 2008، واستكمالا في أوكرانيا عبر ضمّ شبه جزيرة القرم في العام 2014، وصولا لإعلان العملية الروسية على أوكرانيا والمستمرة منذ 24 شباط من العام 2024، حتى باتت أوكرانيا اليوم ساحة مواجهة مباشرة بين المشروع الأطلسي من جهة والمشروع الروسي من جهة أخرى، وباتت الحرب فيها "استجابة للتوسّع الشرقي لأيديولوجيات أوروبا الغربية، والسعي للتحول الديمقراطي في أوكرانيا، وإظهار الاهتمام بها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي"[1].

المطلب الأول : إرهاصات المواجهة بين روسيا والناتو في أوكرانيا

لقد "شهدت العلاقات بين كييف وموسكو تأزّما في أواخر سنة 2004، وزادت حدّتها تدريجيا في السنوات اللاحقة، ويرجع سبب هذا التأزّم إلى ما عُرف بالثورة البرتقالية والتي أطلق شرارتها بعض الأحزاب البرتقالية الموالية للغرب بعد أن شككوا في نزاهة الإنتخابات الرئاسية والتي فاز فيها فيكتور يانوكوفيتش المقرب من موسكو، لذلك دعت هذه الأحزاب إلى العصيان المدني والتجمع أمام قصر الرئاسة مطالبة بإعادة الإنتخابات، وهو ما حصل فعلا وتمّ إنتخاب فيكتور يوشنكو المدعوم من الغرب"[2]، وزادت العلاقات سوءا بين موسكو من جهة وكييف والناتو من جهة أخرى، نتيجة "لرغبة أوكرانيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، كذلك وأدت معارضة روسيا لاقتراب حلف شمال الأطلسي (الناتو) من حدودها إلى تصعيد الصراع بين البلدين، ونتيجة لذلك، غزت روسيا أوكرانيا في 24 فبراير 2022"[3].

1- مراد فيصل، السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا – دراسة حالة أوكرانيا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016،ص 125.

2- Fidelis Ikaade Ochim, Implications of Russia- Ukraine War on World Peace and Security, , Federal University of Lafia, Nigeria, 2023, p 216 – 231.

3-Peterson K. Ozili, Global Economic Consequences of Russian Invasion of Ukraine, Munich Personal RePEc Archive, 2024, p 10.

الفرع الأول : الصراع الجيوسياسي الروسي الأطلسي في أوكرانيا

من أجل فهم الحيثيات الروسية في اعتبارها أوكرانيا خطا أحمرا غير مسموح لحلف شمال الأطلسي تجاوزه أو الاقتراب منه، من الضروري البحث في عمق العلاقة التي تجمع روسيا بأوكرانيا، والغوص في الأبعاد الشاملة لتلك العلاقة، حيث أن العلاقة بين روسيا وأوكرانيا هي علاقة جدّ متداخلة، ولا تشبه علاقة روسيا بالدول الأخرى ؛

- فعلى الصعيد التاريخي : يكفي أن نقول أن روسيا ذاتها نشأت وتأسست من أوكرانيا ذاتها، وكان اسمها حينها إمارة روس كييف، "وفيما بين القرنين العاشر والحادي عشر سيستمر صعود روس كييف قويا لقرنين من الزمن قبل أن ينقل الأمراء الروس الموقع إلى موسكو، ويعرف من حينها تاريخ روسيا مرحلة أو عصر جديد يسمى روسيا الموسكوفية بداية من القرن الثالث عشر"[1]، وهذا التاريخ اللصيق بين روسيا وأوكرانيا جعل ثقافة البلدين متداخلتين من نواح عديدة، منها اعتناقهما لنفس الديانة المسيحية الأرثوذكسية، ولغة البلدين متشابهة إلى حدّ كبير، حتى العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية متشابهة جدا.

- أمّا على المستوى السياسي : بعيدا عن الجدل السياسي والتاريخي حول اتهام الزعيم الشيوعي الأسبق فلاديمير لينين بأنه هو من وضع أسس الدولة الأوكرانية المعاصرة في العام 1917، تبقى أوكرانيا التي أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق في العام 1991، وبحسب العقيدة الإستراتيجية الروسية هي من أهم الدول لروسيا، لاعتبارات التاريخ والجغرافيا والثقافة والاقتصاد، لأجل ذلك تعتبر القيادة الروسية أن العلاقات السياسية الودية بين موسكو وكييف لها الأولوية في حديقتها الخلفية، من هنا "لقد فجرت تلك الأحداث المشتعلة في أوكرانيا جذوة الحرب الباردة مرة أخرى بين الولايات المتحدة وروسيا، ففي الوقت الذى رأى فيه البعض أن تهديدات الرئيس الأمريكى باراك أوباما لروسيا ومطالبتها بعدم التدخل العسكري فى أوكرانيا، تأتي كمحاولة للرد على وقوف روسيا فى وجه الولايات المتحدة فى ضرب سوريا، أكد البعض الأخر على أن القضية أكبر من ذلك، لما تمثّله أوكرانيا من أهمية بالنسبة للأمن القومى الروسي حول أوكرانيا"[2].

1- ليف غوميليوف، روسيا تاريخ الشعب من القبيلة إلى الدولة، ترجمة عاطف معتمد وآخرون، د د ن، د ت ن، ص 5.

2- خيري فرجاني، أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيان، القاهرة، د ت ن، ص 5.

- أمّا على الصعيد الجغرافي : فتعتبر أوكرانيا أكبر دولة أوروبية (بعد روسيا)، بمساحة تقدّر بحوالي 603 آلاف كلم^2، وهي تحدّ روسيا من جهة الجنوب الغربي، وتتميز أرضها بالانبساط السهلي الذي يسمح بعبور القوات العسكرية بسلاسة، مع وجود مانع طبيعي رئيسي للعمليات العسكرية البرية هو نهر دينيبرو الذي يدخل الأراضي الأوكرانية من جهة الشمال ويصبّ في البحر الأسود جنوبا، قاسما أراضي أوكرانيا إلى قسمين : شرقي دينيبرو وغربه، هذا بالإضافة لإشرافها على مساحة كبيرة من البحر الأسود الذي تعتبره موسكو بحرا حيويا لأمنها القومي، انطلاقا من هذه الحيثيات تتمتع أوكرانيا "بأهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا، تكمن في أنها توفر لروسيا منطقة عازلة بينها وبين دول حلف الناتو، كما تعدّ طريقا بريّا لها نحو وسط أوروبا، بالإضافة إلى إمكانية قيام روسيا بإقامة المنشآت البحرية والقواعد العسكرية على طول الخط الساحلي لأوكرانيا، وهو ما يتيح لروسيا بسط نفوذها البحري على منطقة البحر الأسود، إلى جانب وجود طرق النقل المهمة بالنسبة لروسيا، ووجود خطوط أنابيب الطاقة الروسية التي تمرّ عبر الأراضي الأوكرانية"[1].

- أمّا اقتصاديا : فتمتاز أوكرانيا بقطاع الصناعة وقطاع التعدين، بالإضافة لوجود كميات كبيرة من المعادن، لا سيما معدن الحديد وخام اليورانيوم، وتعرف أوكرانيا بسلة غذاء العالم، بفضل نسبة المساحة الكبيرة من أرضها الصالحة للزراعة، وبفضل ترتبتها شديدة الخصوبة، كما أن أوكرانيا كانت بكبر شريك اقتصادي لروسيا مع وجود سوق استهلاكي في أوكرانيا يقدر بأكثر من 40 مليون نسمة، ولكن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين مقطوعة بسبب الأزمات المتلاحقة بينهما.

- وعلى الصعيد العسكري : "تحتل أوكرانيا موقعا حساسا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، إذ تعدّ حاليا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا...وروسيا تعتبرها ضمن منطقة المصالح المتميزة، والحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه"[2].

1- هشام محمد بشير، دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 17، 2023، ص 83 - 104.

2- عماد قدّورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 9، 2014، ص 44 – 53.

من الواضح أن جوهر الصراع الروسي الأوكراني هو جيوسياسي بامتياز، حيث تلعب فيه الجغرافيا دورا فاعلا وحاكما، فارضة المواجهة على روسيا والغرب معا على الأرض الأوكرانية كميدان لحسم الصراع بينهما، فأوكرانيا، وللأسباب والأبعاد التي ذكرناها آنفا، تتمتع بمكانة جيوسياسية حيوية وجدّ خطيرة بالنسبة لروسيا، ومن خلال هذه المكانة تصيغ روسيا والغرب سياستاتهما اتجاه أوكرانيا التي تشكّل أكثر بوابات أوروبا الشرقية اتساعا نحو روسيا من جهة غربها الجغرافي، ولتشكل مركز التنافس الرئيسي بين المشروع الأطلسي من جهة والمشروع الأوراسي من جهة أخرى، وقد أشار مدير مكتب الأمن القومي الأمريكي الأسبق وداهية السياسة الأمريكية زبيغنيو بريجنسكي عن أهمية أوكرانيا وموقعها الجيوبوليتيكي بالنسبة لروسيا، في أنه لا يمكن لروسيا أن تكون قطبا سياديا لعالم متعدد الأقطاب من دون أوكرانيا، وبالفعل بعد سنوات عديدة من التخاذل وإهمال التهديدات الجيوستراتيجية، حددت موسكو من خلال اختيارها لطريق المواجهة مع واشنطن والأطلسي في أوكرانيا إستراتيجيتها لعالم متعدد الأقطاب.

الفرع الثاني : حيثيّات ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014

من المنظور السياسي، بدأت العلاقات بين كييف وموسكو تتأزّم سياسيا في أواخر سنة 2004، ويرجع سبب هذا التأزّم إلى ما عُرف بالثورة البرتقالية والتي أطلق شرارتها بعض الأحزاب البرتقالية الموالية للغرب، تحقيقا لهدف جيوستراتيجي أطلسي متمثّل بقطع العلاقات الإستراتيجية المميزة التي كانت قائمة بين كييف من جهة وموسكو من جهة اخرى، واستعرت الأزمة بين الطرفين بعد "اندلاع ثورة في أوكرانيا في عام 2013 بعد إعلان الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش أن بلاده ستنتظر ظروفا أفضل لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي...فاحتشد الآلاف من المتظاهرين في كييف عاصمة أوكرانيا على خلفية قرار الرئيس الأوكراني...وحظيت المعارضة الأوكرانية بدعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من جانبها اعتبرت روسيا الأزمة الأوكرانية مفتعلة، وأن هذا التدخل في أوكرانيا بمثابة زعزعة للاستقرار في محيطها الإقليمي، وسرعان ما تحول الصراع في أوكرانيا من كونه نزاعا بين أطراف داخلية، ليصبح صراعا جيوبوليتيكيا له أبعاد إقليمية ودولية"[1].

1- بلال نجم الدين، روسيا اليوم وسياستها الخارجية، د د ن، د م ن، د ت ن، ص 15 - 16.

أمّا من المنظور الإستراتيجي، فمن الثابت أن التهديدات الجيوبوليتيكية التي واجهتها روسيا بعد تغيّر التوجهات السياسية للحكومة المركزية الأوكرانية عبر تحالفها مع الغرب واستعدائها لروسيا، كان السبب الرئيسي بضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم الواقعة على البحر الأسود في العام 2014، وذلك من خلال وضع روسيا خطا أحمرا يقضي بعدم السماح للناتو بالتواجد على حدودها الجنوبية الغربية في إشارة لمحاولة الناتو ضمّ أوكرانيا إليه، حيث "تشكل شبه جزيرة القرم بالنسبة إلى روسيا الاتحادية بوابة مهمة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وتؤمن لها الإتصال بالقاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس في سورية، فالأسطول الروسي في قاعدة سيفاستوبول يضمّ 300 سفينة حربية، ويعمل في القاعدة 26 الف عسكري روسي، لهذا فإنّ شبه جزيرة القرم تحظى بأهيمة كبيرة بالنسبة إلى روسيا الاتحادية"[1].

وعليه، أعلن القادة الروس مرارا بأن روسيا العظمى لن تقبل أبدا بمنعها أو الحدّ من تواجدها على سواحل البحر الأسود، كما أعلنت موسكو بأنها ملتزمة بالعمل لتأمين الظروف السليمة لرسو أسطول البحر الأسود التابع لها، وهو من أهمّ أساطيلها البحرية، بكلّ حريته في نطاق مياه البحر الأسود، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على نفوذ روسيا وحضورها البحري في العالم أجمع، وبالأخصّ سوف يؤثر على وجودها البحري في منطقة الشرق الأوسط ومسطاته المائية من : البحر الأسود وبحر إيجه وبحر مرمرة ومضيقي البوسفور والدردنيل.

بالفعل، وبعد أن أصبحت القطيعة السياسية بين موسكو وكييف حقيقية قائمة، وبعد تحذيرات روسية عديدة للحكومة الأوكرانية في كييف بوجوب تقديم الحماية للناطقين باللغة الروسية في شبه جزيرة القرم، اتّخذت موسكو قرارا حاسما بإرسال قوات روسية إلى القرم، "وذلك بعد موافقة مجلس الاتحاد الروسي الدوما، وكان دور هذه القوات يتمثل في حماية سكان القرم الناطقين بالروسية، فلم يجدوا مقاومة واستُقبلوا بحفاوة، مما يدلّ على أن القرم هي أصلا روسية وليست أوكرانية، وفي يوم 1 آذار 2014 أدانت الدول الغربية ما اعتبرته اعتداءا على وحدة الأراضي الأوكرانية وطالبت موسكو بسحب قواتها...فردّت روسيا بأنها لم تعتدِ على الأراضي الأوكرانية، بل إن معظم سكان القرم هم من أرادوا الانضمام إلى الاتحاد الروسي ضمن استفتاء"[2].

1- وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 298.

2- مهدي زريق، الحرب الروسية الأوكرانية – دراسة فيما وراء الكواليس، د د ن، د م ن، د س ن، ص 62.

من جهتهما واشنطن وحلف شمال الأطلسي، لم يقدموا الدعم العسكري للحكومة الأوكرانية كما كان يأمل النظام الأوكراني الحليف للغرب، واكتفوا بالإدانة الكلامية وفرض عقوبات اقتصادية ومالية على موسكو، ومفضلين الاستمرار في سياسة الحوار على سياسة المواجهة العسكرية غير المباشرة معها، لأجل ذلك امتنعت الدول الغربية من تقديم الدعم العسكري من سلاح وذخيرة ومعدات عسكرية للجيش الأوكراني، وهو الأمر الذي حصل لاحقا وبعد سنوات عديدة مع العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا في العام 2022.

فممّا لا شكّ فيه، "أن التغيير الاستراتيجي في روسيا مدفوع في الغالب بمخاوفها بشأن توسّع حلف شمال الأطلسي على حساب دول حلف وارسو السابقة (أوروبا الشرقية) والجمهوريات السوفيتية السابقة (لاتفيا وإستونيا وليتوانيا)، وليس من المستغرب أن تعرب وزارتا الدفاع في ليتوانيا وإستونيا عن قلقهما إزاء هذه الزيادة في النشاط العسكري، وعقد مقارنات مع التحركات التي سبقت الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم"[1].

المطلب الثاني : حتميّة الصراع بين الأطلسية والأوراسية في أوكرانيا

تدرك موسكو جيدا التهديدات الجيوبوليتيكية التي باتت تحيط بها في العقدين الأخيرين، وهي تدرك تماما، بسبب انبساط السهل الأوروبي الكبير أمام أراضيها من أستونيا شمالا إلى أوكرانيا جنوبا، أنها مكشوفة أمام حلف شمال الأطلسي الذي بات شكل تهديدا وجوديا لها، وهي تسعى بكلّ الوسائل لحماية أمنها القومي، عبر سياسة الجوار الآمن أو دول الجدار العازل، وتقصد موسكو بهما، أوكرانيا وبيلاروسيا.

"وعلى خلاف وصف وسائل الإعلام الغربية للأزمة التي اندلعت في أوائل العام 2022، بسبب الحشد العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية، بأنها أزمة بين روسيا وأوكرانيا، نظرت موسكو إليها بطريقة مختلفة، ذلك أنه من خلال إظهار قدراتها العسكرية وتصميمها السياسي على التدخل، تسعى روسيا إلى أن تحلّ بنية جديدة تقوم على توافق روسي – أمريكي محلّ النظام الأمني الأوروبي القائم على هيمنة الولايات المتحدة والدور المركزي لحلف الناتو"[2].

1- Mahir J. Ibrahimov, Cultural Perspectives, Geopolitics & Energy Security of Eurasia, Published by The Army University Press,2017, p 13.

2- عزت سعد،مستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق،مجلة آفاق إستراتيجية،العدد5، 2022،ص 71 – 81.

الفرع الأول : دوافع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في العام 2022

لم تختلف أزمة أوكرانيا الحالية، والمتمثلة بالحرب الدائرة منذ 24 شباط من العام 2022 بين روسيا من جهة وأوكرانيا ومن يدعمها من جهة أخرى، في جوهرها عن أزمة حرب جورجيا التي حصلت في العام 2008، وعن أزمة ضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا في العام 2014، وإن كانت الأزمة الروسية الأوكرانية الحالية تختلف في عمقها، وعنفها، وشكلها، ومستوى التصادم العسكري فيها، ومستوى تأثيراها على روسيا وأوكرانيا وأوروبا والعالم أجمع، وهي بالتأكيد ستكون لها تداعيات ونتائج عميقة ليس فقط على مستقبل النظام السياسي والأمني في القارة الأوروبية، بل ستشمل تداعياتها مستقبل النظام الدولي أيضا.

في نفس السياق، تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية امتدادا لنفس السياسات التي انتهجها حلف شمال الأطلسي منذ انتهاء الحرب الباردة في العام 1991 في وجه روسيا، وهو الأمر الذي أدّى لاستشعار القادة الروس لخطورة السياسات الأطلسية على حاضر موسكو ومستقبلها، ممّا دفعهم للقيام بإجراءات عملياتيّة على مسرح الجغرافية الأوروبية القريبة من حدودها، فضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم كان ردّة فعل في مرحلة باتت فيها موسكو وواشنطن تتنفسان وجها لوجه على أرض أوكرانيا، فكان ضمّ روسيا للقرم كردّ فعل لانقلاب التوجهات الأوكرانية من التحالف مع روسيا للتحالف مع الغرب، "ونظرا للأهمية التاريخية والإستراتيجية لها، حيث تعدّ أوكرانيا جزءا من التاريخ والذاكرة، فهي تعتبر مكوّنا من مكوّنات الهوية الروسية، إضافة لاعتبارها ميناءا إستراتيجيا أساسيا لمصالح روسيا الأساسية"[1].

وجدير بالملاحظة، أنه بعد مرحلة ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، لم تعِ واشنطن وحلفائها من الأوروبيين رسالة موسكو جيدا، وهي أن "روسيا العاجزة في التسعينيات، يبدو أنها – بعد تعافيها – تعمل على استعادة المبادرة في مناطق نفوذها الخاصة، ولن تسمح للغرب بأن يقوم بمزيد من التوسّع شرقا لتحقيق أهدافه، ولم يكن لجوؤها إلى الغزو والضمّ أو دعم انفصال أجزاء من أوكرانيا، وقبلها في جورجيا، إلّا من إدراك جيوبوليتيكي ثابت"[2].

1- أسماء حداد،الحروب الهجينة:الأزمة الأوكرانية أنموذجا،مجلة مدارات سياسية،جامعة الجزائر، 2017، ص 114 – 129.

2- عماد قدورة، مرجع سابق، ص 44 – 53.

وجدير بالذكر، أن احتدام المواجهة العسكرية بين روسيا وأوكرانيا سبقتها مجموعة من الأحداث المهمة، أبرزها كان انتخاب زيلنسكي لرئاسة أوكرانيا في سنة 2019، ودعوته واشنطن لتسريع انضمام كييف لحلف الناتو، وفرض عقوبات على رموز المعارضة المؤيدين للتقارب الروسي الأوكراني، ومنها استخدام كييف لطائرات بيرقدار التركية لأول مرة عام 2021 في شرق أوكرانيا ممّا أغضب موسكو بشدّة، ومنها أيضا انفضال الكنيسة الأوكرانية عن الكنيسة الروسية الأمّ الأمرّ الذي دلّ على عمق الانقسام بين موسكو وكييف.

وبعد أشهر من التحشّدات العسكرية الروسية بالقرب من الحدود الشرقية لأوكرانيا، قابلها زيادة في عديد القوات الأمريكية المنتشرة في دول الناتو، أخذ بوتين قراره التصعيدي في وجه كييف والناتو من خلال الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في 21 من شهر شباط من العام 2022، وفي 24 منه، أعطى بوتين إشارة بدء عملية عسكرية في أوكرانيا حتى تحقيق شروط موسكو، وفي المقابل "ومنذ اللحظات الأولى لغزو روسيا للأراضي الأوكرانية، تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن بدعم كييف إلى ما لا نهاية، واتّبع إستراتيجية ثلاثية الأبعاد قوامها : تسليح أوكرانيا، وفرض عقوبات على روسيا، ودعم الوجود العسكري الأميركي في الدول المجاورة لكييف"[1]، مع العلم أن "كلّ هذه الأحداث والتطورات المتتالية تعطي الانطباع بأن الخصمين باتا يلعبان بأوراق أكثر خطورة على السلم والأمن الدولي، إضافة إلى أن البلدين يخوضان صراعات إستراتيجية وسياسية وعسكرية خفية، إمّا سرية أو بالوكالة على عدّة جبهات إقليمية ودولية"[2].

خلاصة القول، "لقد أصبحت الحرب الروسية الأوكرانية حدثا هاما للغاية بالنسبة للرأي العام في المنطقة بأكملها، كما أن هذه الحرب أصبحت ذات أهمية استراتيجية للنظام الدولي"[3].

1- محمد المنشاوي، مساعدات أميركا لن تُمكّن أوكرانيا من طرد روسيا من أراضيها، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2024، تاريخ زيارة الموقع : 7 – 8 – 2024، https://www.aljazeera.net

2- برهان محمد قانع، الحرب الإعلامية بين روسيا وأمريكا خلال الحرب الأوكرانية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، 2023، ص 31.

3- Tomasz Pawłuszko, The conflict between Russia and Ukraine: The causes of the war, security studies and the formation of an epistemic community in Poland, University of Opole, Poland, 2023, p 11 – 28.

الفرع الثاني : آفاق الصراع الروسي الأطلسي في أوكرانيا

تأكيدا على أن السياسة هي الرحم الذي تولد فيه الحرب، حددت موسكو أهدافها السياسية من العملية العسكرية الخاصة، وحصرتها بنزع السلاح الأوكراني، لا سيما أن روسيا تتهم كييف بإحياء برنامجها النووي الذي تم تفكيكيه بعد نيل أوكرانيا استقلالها عن روسيا، واجتثاث النازية من أوكرانيا التي لا تخفِ عداءها المتزايد ضدّ السكان ذوي الأصول الروسية، وحماية سكان شرق أوكرانيا الناطقين بالروسية الذين يتعرضون للاضطهاد من قبل الحكومة الأوكرانية، بالإضافة لأحد أبرز أهداف روسيا من العملية الخاصة في أوكرانيا وهو منع حلف شمال الأطلسي من كسب موطئ قدم له في أوكرانيا، حيث أن بوتين يتهم الناتو بتهديد مستقبل روسيا التاريخي كأمة، وفي هذا الإطار التأكيد على ضمان حياد أوكرانيا في هذا الجانب.

علاوة على ذلك، تدرك موسكو جيدا، أنها "إذا استعادت السيطرة على أوكرانيا...فإن روسيا تستعيد عندئذ، وبشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوروبا وآسيا، وكذلك، فإن فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات نووية على أوروبا الوسطى، محولا بولونيا إلى دولة محورية جيواستراتيجية على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة"[1].

وكنتيجة للمواجهة الروسية مع السياسة الأطلسية في أوكرانيا، بدأت تشهد روسيا عودة قوية على الساحة الدولية، وسيطرت موسكو على مساحة واسعة من شرق أوكرانيا، أو ما يعرف بإقليم دونباس، بما يصل إلى حوالي خمس مساحة أوكرانيا، بالإضافة للتهديد الروسي باستخدام السلاح النووي، وهذا تطور خطير على مستوى الأزمات الدولية في العالم، إذ لم تشهد الأزمات الدولية هذا المستوى الخطير في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلّا ما ندر، كأزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا عام 1962.

أمّا بالنسبة لأوكرانيا، فقد خسرت أوكرانيا اليوم ما يعادل خمس مساحة أرضها، واقتصادها أصابه الشلل والجمود، لا سيما أن الاقتصاد الأوكراني كان يعتمد بشكل كبير على اقتصاد المناطق الشرقية الصناعية في أوكرانيا، وهذه المناطق احتلتها روسيا، ويعتمد أيضا على المناطق الجنوبية الزراعية، وهذه المناطق اليوم إمّا ضمتها روسيا وإمّا هي محاصرة، أمّا إنسانيا، فتشهد أوكرانيا اليوم وضعا إنسانيا شديد التأزّم.

1- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 46 – 47.

أمّا تداعيات هذه الحرب على النظام الدولي، فقد أعادت هذه الأزمة حربا باردة جديدة بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وضعضعت هذه الأزمة سياسة القطب الواحد في العالم الذي تزعمته واشنطن، وتأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير في هذه الأزمة، وشكلت الحرب الروسية الأوكرانية ضربة قوية للإقتصاد الأوروبي الذي قدّم أولوية البعد الجغرافي على البعد الاقتصادي، وأظهرت الاتحاد الأوروبي في دور المتلقّي للأزمة أكثر منه فاعلا قادرا على توفير الأمن للدول الأعضاء في مواجهة المخاطر والتهديدات، كما "وأدّت حرب أوكرانيا إلى استثمارات ضخمة في مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها مصدر بديل للطاقة لأوروبا"[1].

أمّا بالنسبة لفرضيات نهاية الأزمة، "فلا أحد يستطيع التكهن بتطورات تلك الحرب وتداعياتها على العالم كله، ومفاعيل تلك الحرب ونتائجها، وإن بدت محدودة في المكان والفاعلين، فقد طالت جميع دول العالم دون استثناء، وتسببت بأكبر أزمتين للطاقة والغذاء"[2]، وهناك عدة فرضيات لانتهاء هذه الأزمة، أبرزها هي :

الفرضية الأولى : تطور مسار الحرب لصالح روسيا، عبر تعديل روسيا عمليتها العسكرية إلى إعلان حرب على أوكرانيا، ويؤدي ذلك إلى انتصار عسكري واضح لروسيا، وهذه فرضية قائمة ولكن نسبة حصولها ضعيفة نوعا ما بسبب الدعم العسكري الغربي اللامحدود لأوكرانيا عسكريا وسياسيا وماليا.

الفرضية الثانية : هي انكسار الجيش الروسي في أوكرانيا، هذه فرضية لو حصلت، ففرضية استخدام روسيا لأسلحة نووية ولو تكتيكية قائمة، من أجل ذلك فإن الغرب يعمل جاهدا على عدم الوصول لفرضية استخدام روسيا للسلاح النووي، لأن الجميع حينها سيتأذى كثيرا، لا سيما دول وشعوب قارة أوروبا العجوز.

الفرضية الثالثة : التوصل إلى تسوية سياسية ترضي روسيا، لا سيما إذا وافقت أوكرانيا ومَن وراءها من الدول الغربية على شروط روسيا لإنهاء عمليتها العسكرية، وهذه الفرضية هي المسار الأقرب لحلّ هذه الأزمة الدولية، لا سيما أن الحرب ألقت بتداعياتها القاسية والخطيرة على روسيا وأوكرانيا والعالم كله.

1- Paolo Magri and AL, THE RISE OF GLOBAL SOUTH: NEW CONSENSUS WANTED, Policy Center for the New South's, 2023, p 84.

2- أحمد محمد عثمان إدريس، الحرب الروسية الأوكرانية...والمآلات المستقبلية، د د ن، د م ن، 2023، ص 58.

الفصل الثاني : التوجهات الآسيوية والعالمية للمشروع الأوراسي الروسي

"تأكيدا على الدور العالمي لروسيا، تسعى القيادة الروسية "وبإصرار عنيد من أجل العمل لبناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجددة...فعودة روسيا لمسرح الصراع الدولي، بات حاجة عالمية إزاء الاندفاع والغرور والانفلات الذي طبع السلوك الأمريكي منذ هيمنتهم على المسرح السياسي، وهذه العودة وما يرافقها من نمو لقوة الاتحاد الأوروبي، مع الصعود المتنامي للقوة الصينية، ستكون جميعها المسالك الرئيسية لإنجاز عالم متعدد الأقطاب، تتنافس فيه قوى متعددة، بعد أن وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية مرحلة التفرّد والهيمنة على النظام الدولي كقطب وحيد"[1]، تلك هي الفلسفة الفكرية للمشروع الأوراسي الروسي الذي نظّر له ألكسندر دوغين وتبنّاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

المبحث الأول : السياسات الروسية في الفضاء السوفياتي الآسيوي

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، برزت دول جديدة في منطقة آسيا الوسطى، وسريعا بدأت واشنطن الانخراط في هذه المنطقة التي تعتبر الحديقة الخلفية لموسكو، في محاولة أمريكية لبلقنة هذه المنطقة وجعلها منطلقا لزعزعة استقرار روسيا في المستقبل، في المقابل "شهدت الأيديولوجيا الأوراسية على مدى السنوات العشرين الماضية جملة من التغيرات، بالخصوص بعدما اقترح نور سلطان نازاربابيف، المعتمد على المنهجية الأوراسية، تشكيل اتحاد جديد يقوم على مبدأ جديد يحلّ محلّ الاتحاد السوفياتي، ومرّت على هذه الأفكار بضع سنين قبل أن تبدأ في النفاذ إلى ممارسات الدولة، فإذا ما أشرنا إلى المعالم الرئيسية المرتبطة بالمشاريع الحكومية، يمكن اعتبار الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ تاريخا بدأ فيه الاتحاد الجمركي بين روسيا، بيلاروسيا، وكازاخستان، وباشر العمل بداية من الأول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ بعد أن بدأ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي EEU عمله بصفة رسمية، مع ذلك، وإضافة إلى المشاكل المتعلقة بتوحيد الأُطر القانونية والدفاع عن مصالح مواطني كلّ بلد الذين يدخلون إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"[2].

1- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 42، 2009، ص 7 – 8.

2- ليونيد سافين، الأوراسية في سياق القرن الحادي والعشرين، ترجمة جلّة سماعين، صحيفة المستقبل العربي، د ت ن، ص 122-134.

المطلب الأول : محدّدات المشروع الأوراسي الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز

مع تدهور العلاقات الروسية الأمريكية بسبب سياسات الناتو، تبنّى الرئيس بوتين مشروع الأوراسية في مقابل الأطلسية، "وقد أعلن بوتين في الأول من تشرين الأول عام 2000 أن روسيا هي دولة أوراسية، وهذا التعبير على إيجازه يحمل برنامجا سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا لسياسة بوتين ولمستقبل روسيا، وقد بادرت روسيا عام 2011 إلى توقيع الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا وكازاخستان، وكان قد تمّ التوقيع على اتفاقية الأمن الجماعي بين روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجاكستان وأوزبكستان، ويرى بوتين أن في هذا الاتحاد تكاملا لصيقا على أساس قيمي وسياسي واقتصادي، ويقترح وحدة عابرة وقوية للقوميات من شأنها أن تصبح أحد أقطاب العالم المعاصر، وهنا بيت القصيد، أن يصبح قطبا مؤثرا في العالم المعاصر، والاتحاد الأوراسي ليس أي قطب، إنه قطب كاسح للهيمنة الأمريكية في العالم"[1].

الفرع الأول : الإستراتيجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

تقع منطقة آسيا الوسطى في قلب القارة الآسيوية، وتمتد من بحر قزوين غربا إلى حدود الصين ومنغوليا شرقا، وهي تتألف من جمهوريات مستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، وهي عبارة عن 5 دول وهي : كازاخستان – أوزبكستان – طاجيكستان – تركمنستان – وغيرغيستان، وبسبب موقعها الجغرافي في قلب آسيا، فهي تكتسب "أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لدرجة أنْ وصفها بريجنسكي باعتبارها تمثل المتغير الجيوسياسي الذي يعتبر مفتاح السيطرة على العالم، لأن من يتمركز في آسيا الوسطى ويرسي قواعده سيتيح لنفسه القرب وإطلالة أكثر سهولة وأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي والعمق الحيوي لشبه القارة الهندية وباكستان وأفغانستان باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين بما فيها تركيا باتجاه الغرب"[2].

1- جنان العلي، الأوراسية الروسية والأوراسية الأمريكية - إستراتيجية جديدة للهيمنة على العالم، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 134، 2013، تاريخ زيارة الموقع : 7 – 8 – 2024، https://www.wahdaislamyia.org

2- قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، ط 1، دار إي كتب، لندن، 2016، ص 13 – 14.

فأهمية منطقة دول آسيا الوسطى، تكمن في أنها تمثل قلب آسيا، كما أن جميع دولها هي حبيسة ممّا يجعل سياساتها الداخلية أكثر تأثرا بأوضاع الدول المحيطة بها، وهذه المنطقة تعتبرها موسكو حديقتها الخلفية، لا سيما أن هذه المنطقة تشغل نسبة مهمة من الحدود الجنوبية للاتحاد الروسي، لأجل ذلك تعتبرها موسكو ذات أهمية إستراتيجية "إدراكا منها لخطر وجود أيّ قوى دولية وإقليمية تنافسها على إرثها السابق الذي ورثته عن الاتحاد السوفياتي، وكذلك تأمين مصالحها الحيوية"[1]، وتزيد أهميتها مع مجالها الجغرافي المتصل بدول آسيوية مهمة على مستوى الدولي؛ فهي على اتصال جغرافي مع روسيا والصين وأفغانستان وإيران، وهي قريبة من الهند وباكستان، بالإضافة لتقاربها السياسي مع تركيا لاعتبارات تاريخية وثقافية ودينية وقومية.

في نفس السياق، تتمتع هذه المنطقة بوجود ثروات كبيرة من المواد الأولية والمعادن الخام، بالإضافة إلى اعتبارها مصدرا مهما للطاقة، لا سيما تلك المختزنة في بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، كما أنها تعتبر معبرا للنفط والغاز عبر أذربيجان إلى جورجيا على البحر الأسود ومنها إلى دول أوروبا، الأمر الذي جعل منها "مطمعا مهما للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها وممارسة النفوذ فيها، لأن في السيطرة على موارد منطقة آسيا الوسطى إمكانية كبيرة للتحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا الغربية، ومنطقة آسيا الوسطى بهذا الشكل تعتبر أحد نقاط الصراع المهمة على المسرح الدولي"[2].

وجدير بالذكر أن واشنطن بدأت تنفيذ مشاريعها في هذه المنطقة سريعا بعد انتهاء الحرب الباردة، وزادت أهميتها الإستراتيجية بعد أحداث 11 أيلول من العام 2001 واحتلال واشنطن لأفغانستان المتاخمة لها، وأضحت واشنطن في حاجة ماسّة لهذه الدول للتمركز فيها عسكريا، ولتوفيرها خطوط إمدادات لوجستية ضرورية للقوات الأمريكية والأطلسية المتواجدة في أفغانستان، الأمر الذي أقلق موسكو على الرغم من تعاونها مع واشنطن في حربها على القاعدة وطالبان، كما شكّلت هذه المنطقة موطئ قدم إستراتيجي لواشنطن على تخوم بعض دول المنطقة المناوئين لها على الساحة الدولية، وفي مقدمتها روسيا والصين وإيران.

1-عبدالله فلاح عودة العضايلة،التنافس الدولي في آسيا الوسطى،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،عمان،2011،ص 57.

2- قاسم دحمان، مرجع سابق، ص 14.

عمليا، تراجع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى بشكل كبير ما بعد الاتحاد السوفياتي، ومع وصول بوتين للرئاسة بدأ الاهتمام الروسي يتزايد بهذه المنطقة، "وكان العامل العسكري أحد أهم الأسباب التي دعت روسيا إلى الاهتمام بتلك المنطقة، إذ يرتكز اهتمامها أساسا في العمل على تجريد دول آسيا الوسطى من السلاح النووي المتبقي من الترسانة النووية السوفياتية خاصة في كازاخستان[1]، وتأمين المجال الحيوي الروسي.

ولتقوية نفوذها في منطقة آسيا الوسطى، طرحت موسكو مشاريع عديدة مع دول الكومنولث المستقلة، أبرزها كان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي "يمثل فرصة بالنسبة لروسيا لتحويله إلى مركز مجموعة إقليمية أوسع (أوراسيا الكبرى)...وهو ما أكّده الرئيس بوتين في جوان (حزيران) سنة 2016، حينما أعلن دعمه لشراكة أوراسية أكثر شمولا تتضمن الاتحاد الأوراسي والبلدان التي لروسيا شراكات وثيقة معها : الصين، الهند، باكستان، وإيران، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي"[2].

أمّا إستراتيجيا، فقد عملت موسكو على ربط دول آسيا الوسطى باتفاقية أمن جماعي معها، وفرضت على حلف شمال الأطلسي التشاور والتعاون معها عبر منظمة الأمن الجماعي للتنسيق الأمني والعسكري، "ومن أهم القواعد العسكرية الروسية في المنطقة قاعدة دوشنبه في طاجيكستان، وقاعدة كيولياب، وقد وقّعت روسيا مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية في منطقة بشكيك عاصمة قيرغيزستان...وتحتوي هذه القاعدة على وجود عسكري بري وجوي روسي مكثف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في كازاخستان وطاجيكستان، وتؤكد روسيا أن القواعد العسكرية الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز هدفها تأمين الحدود الجنوبية لروسيا وجيرانها"[3].

1- قدوري عزّ الدين وآخرون، إستراتيجية روسيا الاتحادية والصين في آسيا الوسطى – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2020، ص 52.

2- مراد بن قيطة وآخرون، السياسة الخارجية الروسية وتحدي الانسداد التكاملي بكومنولث الدول المستقلة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 2، 2020، ص 143 – 156.

3- جعفر بهلول جابر الحسيناوي، التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الإستراتيجية، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 33، 2020، ص 189 – 210.

الفرع الثاني : الإستراتيجية الروسية في منطقة القوقاز

القوقاز هي منطقة جغرافية سياسية تقع بين قاراتي آسيا من جهة أقصى الشمال الغربي وأوروبا من جهة أقصى الجنوب الشرقي، وتقسم هذه المنطقة سياسيا إلى كيانين إثنين؛ الأول هي دول القوقاز الشمالية وهي عبارة عن مناطق حكم ذاتي تقع جميعها ضمن الاتحاد الروسي، والثاني هي دول القوقاز الجنوبية وهي عبارة عن 3 دول كانت من ضمن النطاق السياسي للاتحاد السوفياتي السابق، والتي نالت استقلالها بعد تفككه، وهذه الدول هي : أذربيجان – أرمينيا – جورجيا التي تعتبر الحدّ الفاصل بين قارتي آسيا وأوروبا.

وتتأتّى أهمية منطقة القوقاز من موقعها الجيوبوليتيكي، فهي تقع بحسب ماكندر البريطاني في منطقة قلب الأرض، وبحسب سبياكمان الأمريكي هي تقع على حافة الأرض عبر ارتطامها مع اليابسة من جهة البحر الأسود الحيوي بالنسبة لروسيا، أمّا بريجنسكي فقد أثار انتباه القادة الأمريكيين لهذه المنطقة الذي اعتبرها رقعة الشطرنج الكبرى في العالم، حيث تعتبر منطقة مغرية جدا للعديد من دول العالم، لا سيما روسيا والصين وتركيا وإيران والاتحاد الأوروبي، بفضل ثرواتها الأرضية وثرواتها البحرية الموجودة في باطن بحر قزوين، منبها بذلك لدور كبير لدولتين في هذا الإقليم، الأولى هي جورجيا من حيث إمكانية ضمّها لحلف شمال الأطلسي، والثانية هي أذربيجان التي اعتبرها، بالإضافة لأوكرانيا، أهم الدول التي استقلّت عن الاتحاد السوفياتي السابق تأثيرا على روسيا على المسوى الإستراتيجي.

فمن الناحية الجيوبوليتيكية، يمثّل "إقليم القوقاز الحيوي نقطة الارتكاز الجيوستراتيجي، حسب أطروحات مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي (بريجنسكي) في كتابه رقعة الشطرنج العظمى (الكبرى) الذي أصدره عام 1998 باعتبار الإقليم، والذي تشكل جورجيا مركزه، وهي لا تتوفر لديها مقومات اللاعب الإستراتيجي، من حيث المشروع السياسي والمهارة اللازمة لتنفيذه، لكنها مع ذلك دولة مهمة بحكم موقعها الجغرافي الذي يمكن توظيفه كركيزة للاعب إستراتيجي، هذا هو ما يدفع الولايات المتحدة نحوها من أجل حرمان روسيا من إحدى ركائزها التي تبقيها دولة ذات تأثير، وذلك بالهيمنة على خطوط نقل الطاقة ومراكز الانتاج"[1].

1- منينة الحسين البشير وآخرون، الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة : الإستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص 48.

وجدير بالذكر، أنه منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، بدت الحديقة الخلفية لموسكو في وضع من الفراغ الإستراتيجي الذي كان يملؤه الاتحاد السوفياتي بقوة، ممّا جعل منطقة الفراغ هذه هي منطقة جذب جيوسياسية للعديد من القوى، وزادت أهمية منطقة القوقاز "بالنسبة لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بعد حرمانها من المنافذ الساحلية التي فقدتها مع استقلال أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا، والتي كانت منافذ لها إلى بحر قزوين والبحر الأسود، ومن ثمّ فإن روسيا غير مستعدة لفقدان أيّ منفذ بحري آخر، يضاف إلى ذلك أهمية بحر قزوين الغني بالنفط والذي يدفع روسيا لاستمرار سيطرتها على القوقاز والمحافظة عليها بأيّ وسيلة، خاصة في ظلّ المحاولات الأمريكية والأوروبية لاختراق المنطقة واستغلال ثرواتها"[1].

فبطبيعة الحال، ليست موسكو اللاعب الوحيد في منطقة جنوب القوقاز، فواشنطن ومن خلال اقتناعها بأهمية هذه المنطقة سعت لأن يكون لها حضورها العسكري المباشر فيها، وذلك من خلال محاولة ضمّ جورجيا للناتو في العام 2008، ولكن هذه المحاولة أجهضتها روسيا بالقوة العسكرية كما ذكرنا سابقا، أمّا بالنسبة لأرمينيا فهي تعتبر دولة حليفة لروسيا في هذه المنطقة، أمّا عن أذربيجان فعلاقة واشنطن معها متميزة.

في نفس السياق، تعتبر تركيا لاعبا أساسيا في منطقة القوقاز، وهي دولة لها حدود مع جنوب القوقاز، وتعتبر حليفة أساسية لأذربيجان وداعمة لها في نزاعها مع أرمينيا على مرتفعات قره باغ، حيث أمدتّه أنقرة بطائراتها المسيرة بيرقدار في الحرب الأخيرة التي حصلت بين باكو ويريفان في العام 2020، وكان لهذه المسيرات دورا مهما في انتصار أذربيجان على أرمينيا في هذه الحرب.

أمّا عن موقف طهران، فهي دولة حدودية لجنوب القوقاز، ولها حدود مع أذربيجان وأرمينيا، وهي أقرب من أرمينيا منها إلى أذربيجان التي تتهمها طهران بأنها تزعزع استقرارها بسبب علاقتها الوثيقة مع الكيان الإسرائيلي، وهي تضغط على باكو من خلال وضع إقليم نجوان أو نختشيفان المنفصل عن أراضي أذربيجان الأمّ ويقع على حدود كلّ من إيران وأرمينيا وتركيا، حيث تحاول كلّ من باكو وأنقرة فتح خط برّي بينهما من خلال ممرّ زنغزور الذي يمرّ بالقرب من الحدود الإيرانية – الأرمنية، حيث المسافة الأقصر بين إقليم نجوان وبقية أذربيجان، ولكن طهران ويريفان لهما موقف مختلف من هذا الممرّ.

1- باسم خفاجي، روسيا ومواجهة الغرب، ط 1، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2008، ص 124.

المطلب الثاني : الإستراتيجية البحرية الروسية في إطار المشروع الأوراسي

تاريخيا، شكّلت الجغرافيا العامل الحاسم والأهم في سياسية روسيا، فالجغرافيا في الحقيقة كانت المحرك الأساسي للكثير من سياسات روسيا في التاريخ، والجغرافيا هي التي فرضت عليها الكثير من سياساتها في السلم وفي الحرب، حتى أن الجغرافيا الروسية فرضت تاريخيا على الزعماء الروس بأن يفكروا جغرافيا قبل أن يفكروا سياسيا، مع ذلك هذه الجغرافيا التي حابت روسيا بثروات ضخمة جدا هي ذاتها أصابت روسيا بعاهة لم تستطع أن تتخلص منها منذ مئات السنين إلى اليوم، هي حرمانها من إطلالة بحرية واسعة على المياه الحرّة، هذه العاهة في الجغرافيا الروسية أدّت بدورها إلى تأثيرات خطيرة على سياسة روسيا حتى أصبحت روسيا تؤمن بما يمكن أن نطلق عليه لعنة الجغرافيا، وفي مقابل الإستراتيجية البرية للمشروع الجيوبوليتيكي الروسي، وجدت روسيا نفسها ملزمة في المقابل بإستراتيجية بحرية موازية للإستراتيجية البرية، لتكتمل بذلك عناصر القوة الفعّالة لأذرع الجيش الروسي في البرّ والبحر، ومضاف إليها ذراع الطيران الروسي القوي والحديث، لتطلق روسيا مشروعها الجيوبوليتيكي الأوراسي في مقابل المشروع الأطلسي الأمريكي.

الفرع الأول : المحدّدات البحرية للجيوبوليتيك الروسي

يمكن القول أنه لا يوجد إمبراطورية أو دولة عظمى في العالم ارتبط تاريخها بالجغرافيا كروسيا، فهذه الدولة ومن يوم تأسيسها كإمبراطورية، وهي تعتبر من القوى البرية الأساسية في قلب أوروبا وفي قلب آسيا، وفي نفس الوقت حُرمت هذه الدولة – الإمبراطورية – تاريخيا من إطلالة واسعة ومريحة على المياه الحرّة والدافئة في البحار والمحيطات، الأمر الذي شكّل لدى القادة الروس عقدة إستراتيجية تاريخية لم تتخلّص منها روسيا بشكل جذري وهي عقدة الوصول للمياه الدافئة على البحر الأبيض المتوسط أو على سواحل المحيط الهندي، "ومن يقرأ تاريخ روسيا، في نسختها السوفياتية، وحاليا الاتحاد الروسي، فسيدرك كيف أن ثوابت الجغرافيا ساهمت في إعاقة التحرك الروسي ضمن متغيرات التصعيد الغربي، الهادف إلى محاصرة الأسطول البحري الروسي، وبالتالي تقييد حركة روسيا عبر البحار والمحيطات"[1].

1- عبدالله بن عامر، العقيدة البحرية الروسية.. نقطة تحوُّل في مواجهة الهيمنة الأميركية، موقع الوسط الألكتروني، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 8 – 9 – 2024، https://www.alwasat-ye

فمع أنها تطل على 12 بحرا و3 محيطات، فإن روسيا تعتبر دولة شبه حبيسة بسبب عدم امتلاكها لإطلالات واسعة وكبيرة على البحار والمحيطات الحرّة ، فالواجهات البحرية أغلبها متجمدة طوال العام تقريبا كما في منطقة القطب الشمالي، كما أن إطلالتها الحيوية الأخرى تتميز جميعها بكونها منافذ ذات صراعات جيوسياسية تاريخية تطبيقا لنظريات الجيوبوليتيك العالمية، وشكّلت تلك العقدة البحرية لجغرافيا الاتحاد السوفياتي وروسيا اليوم عنوانا وهدفا لحلف الناتو في احتواء روسيا.

فإذا نظرنا إلى خريطة روسيا السياسية، من الشمال الجغرافي نجدها محاطة بمياه المحيط المتجمد الشمالي، وهذه المياه متجمدة في أغلب أيام السنة وبالتالي لا تستطيع روسيا الاستفادة من هذه المياه بشكل جيد ولا تستطيع الاعتماد عليها بشكل مريح وبشكل مرن وسريع وديناميكي.

أمّا من جهة الشرق، فلروسيا إطلالة واسعة وكبيرة ومهمة على بحر اليابان الذي يمتاز مياهه الدافئة، ولكن المشكلة تكمن في أنّ السفن التجارية والبوارج العسكرية الروسية التي تريد الدخول أو الخروج من سواحلها على بحر اليابان ومنه إلى بحار ومحيطات العالم كلّه هي مضطرة للعبور من خلال عدد من المضائق البحرية بينها وبين اليابان، أبرزها هو مضيق تسوشيما الذي يقع بين اليابان وكوريا الجنوبية اللتان تتبعان في المنهج والأهداف نفس سياسة الدول الغربية وهما من أهمّ حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا.

ومن جهة الغرب، تشرف روسيا على إطلالة لا بأس بها على مياه بحر البلطيق، وهذه الإطلالة تتوزع ين مدينة بطرسبرغ من ناحية وجيب كالينجراد من ناحية أخرى، ولكن المشكلة تكمن في أنّ السفن الروسية مضطرة للعبور من خلال 3 مضائق تقع ضمن السيادة الدنماركية بشكل كلّي، والدنمارك كما هو معروف هي إحدى دول حلف شمال الأطلسي، "ففي إطار رؤية كلّ من حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا الاتحادية من جهة أخرى للأهمية الجيبوليتيكية التي يمثلها لها بحر البلطيق، يبقى التنافس قائما ومرتبطا بمصالح كلّ منهما في المنطقة والسعي نحو السيطرة والتوسّع وتحويل منطقة بحر البلطيق إلى منطقة مصالح متنافسة ومصادر تهديد متبادلة ونزاعات توسّعية جيوسياسية"[1].

1- نزار محمد ربيع الخيري، منطقة البلطيق في الرؤية الغربية والإستراتيجية، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصيرية، د ت ن، ص 29 – 54.

ومن جهة الجنوب الجغرافي، نجد أنّ الدول التي تحدّ روسيا، كمنغوليا وكازخستان وأفغانستان وإيران وباكستان والهند وغيرها من الدول، حرمت روسيا تاريخيا، وتحرمها اليوم، من الوصول المباشر إلى المياه الدافئة في بحر العرب والمحيط الهندي.

أمّا من جهة الجنوب الغربي، وإذا ما قاربنا أهداف روسيا في حلمها للوصول إلى مياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، فإن البحر الأسود هو منفذها الأهمّ والأكثر ديناميكية، وهو يعتبر شريان مهم للحياة البحرية لروسيا، وما أدلّ على ذلك سوى إصرار روسيا على السيطرة على شبه جزيرة القرم المطلّة على البحر الأسود عام 2014، كما أن موسكو تاريخيا دخلت في أطول سلسلة من الحروب في أوروبا من القرن السابع عشر حتى القرن العشرين لغاية ما اطمأنّت أنّ المضايق التركية، البوسفور والدردنيل، أصبحت الملاحة فيهما مفتوحة ولا تستطيع أيّة دولة، لا تركيا ولا غيرها، أن تمنعها من المرور في هذه المضايق بحرية تامّة، "فالروس يهمّهم من المضايق التركية، كونها الممرّ الوحيد الذي ينفذون منه إلى البحار الحرة من البحر الأسود المقفل، وكونها الطريق البحري الذي يمكّن الأعداء أن يهددوا منه أغنى المناطق الروسية وأخصبها، وفي مؤتمر مونترو الذي انعقد 1936م، وصف المندوب التركي المضايق (البوسفور – الدردنيل) بقلب البلاد التركية النابض، وقال المندوب الروماني في وصفها أنها رئتا البلاد الرومانية، أمّا المندوب الروسي فقد وصفها بأنها الشريان الحيوي للاتحاد السوفياتي"[1].

الفرع الثاني : إقرار العقيدة البحرية الروسية الجديدة

ممّا لا شكّ فيه، أنه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، خسرت وريثته القانونية الشرعية (روسيا) مساحات بحرية مهمة جدا، فمن الناحية المباشرة، خسرت روسيا مساحات إستراتيجية واسعة على بحر البلطيق باستقلال كلّ من أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، كما خسرت روسيا مساحات حيوية على البحر الأسود باستقلال كلّ من أوكرانيا وجورجيا، ومن الناحية غير المباشرة، خسرت روسيا مناطق نفوذ بحرية إستراتيجية على البحر الأسود كان يتمتع بها الاتحاد السوفياتي السابق من خلال الدول التي كانت في الكتلة الشرقية وفي حلف وارسو (رومانيا – بلغاريا)، الأمر الذي عقّد أكثر السياسة البحرية الروسية في مواجهة حلف شمال الأطلسي.

1- لويس الحاج، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية، الطبعة 1، دار المكشوف، بيروت،1947، ص 6.

ومع عودة روسيا للمسرح الدولي كدولة فاعلة وقوية، معتمدة على تاريخ كبير من القوة، وعلى كمّ هائل من فائض القوة بالتحديد مخزونها من السلاح النووي، وكإصرار على السير في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي الأوراسي العالمي، بدأت موسكو، إلى جانب المواجهة القاسية مع حلف الأطلسي في أوكرانيا، بتنفيذ سياسات بحرية جديدة، "ودخلت روسيا في حرب الإستراتيجيات والعقائد مع خصومها التقليديين بعد أن وقع رئيسها فلاديمير بوتين...على مرسومين حول إقرار العقيدة البحرية الروسية وميثاق الأسطول العسكري الروسي، وحدّد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على أنهما التهديد الأكبر لبلاده...وفي معرض حديثه عن العقيدة البحرية الجديدة لبلاده قال بوتين لقد رسمنا علنا حدود ومناطق المصالح الوطنية لروسيا، مشيرا إلى أن هذه المناطق تشمل أولا وقبل كل شيء : مياه القطب الشمالي، والبحر الأسود، وبحري أوخوتسك وبرينغ، ومضيقي البلطيق والكوريل، وقال : سنضمن حمايتها بحزم وبكل الوسائل"[1].

وممّا لا شكّ فيه، أن إعلان الرئيس بوتين عن العقيدة البحرية الروسية الجديدة، ودعوته للبحرية الروسية للخروج من خنقة المضائق (البلطيق – الأسود – الكوريل) نحو المياه الحرّة، وبناء قواعد بحرية في الدول الصديقة لروسيا التي تقع على المياه الدافئة (سوريا – السودان)، مع تطوير العلاقات البحرية مع دول صديقة أخرى (كوبا – فيتنام)، كان إيذانا ببدء تاريخ جديد من المواجهة غير المباشرة بين موسكو وواشنطن، ولكن هذه المرة ليس في أوروبا البرية فحسب، بل على طول المسافة البحرية في العالم.

ففي مقاله نحو إمبراطورية روسية جديدة يقول منظّر العقيدة الأوروآسيوية المفكر الروسي ألكسندر دوغين أنه "مهما يكن من أمر فإنّ إيجاد مخرج على البحار الباردة في الشمال والشرق يجب أن يُتمّم بالانفتاح على البحار الدافئة في الجنوب والغرب، وفي هذه الحالة فقط تصبح روسيا مكتملة من الناحية الجيوبوليتيكية...وآنذاك فقط وعندما يصبح الخطّ الساحلي حدودا جنوبية وغربية لروسيا يمكن الحديث عن الاكتمال النهائي لبنيانها الإستراتيجي"[2].

1- أحمد عبد الحكيم، هل تصعد "عقيدة بوتين" البحرية التنافس الدولي على المحيطات؟، مصحيفة اندندنت عربية الإلكترونية، 2022، تاريخ زيارة الموقع : 9 – 8 – 2024، https://www.independentarabia.com

2- الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 216 -217.

المبحث الثاني : آفاق وحدود المشروع الجيوبوليتيكي الروسي في العالم

إن المشاريع الكبرى والعظمى، لا يمكن أن تُقام بين ليلة وضحاها، كما أنها لا يُمكن أن تظهر من فراغ، وهكذا المشروع الأوراسي الروسي الذي نشأ من منطلقات فكرية عميقة غذّتها النظريات الجيوسياسية لمفكرين روس كبار آمنوا بالدور المحوري لمنطقة أوراسيا في رسم التصورات المستقبلية للعالم، وقد لعبت الجغرافيا دوراً أساسيا في جعل روسيا هي القلب لمنطقة أوراسيا، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه شهدت موسكو مخاطر إستراتيجية على أمنها القومي من سياسات المشروع الأطلسي بقيادة واشنطن، "واستطاعت روسيا الاتحادية خلال حكم بوتين، استرجاع إحدى أهمّ أدوارها الجيوسياسية العالمية التي فقدتها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وروسيا الاتحادية تعلم جيدا أنه يجب عليها استرجاع ذلك الدور النفقود، ومن ثمّ المجيء بدور جديد يمكّنها من أن تصبح قوة صاعدة وتعديلية في النظام الدولي"[1]، لتقوم موسكو بقيادة الرئيس بوتين في وضع الخطط الكبرى لمشروعها الأوراسي والعالمي الموازي للمشروع الأمريكي الأطلسي العالمي.

المطلب الأول : الإستراتيجية الروسية الجديدة (السياسية والعسكرية) في العالم

إن الصراع ما بين الأطلسيين والأوراسيين ليس محصورا في زمان ومكان، وإن كان مركزه الصراعي هو الحدود الأوراسية لروسيا، بل إن هذا الصراع، وكما يراه القادة الروس وعلى رأسهم الرئيس بوتين وكما يراه منظر الفكرة الأوراسية الأهمّ ألكسندر دوغين، مركزه أوراسيا ومجاله الجزيرة العالمية كلها، وهذا الصراع يتنقل من ميدان الى آخر، فالأطلسيون في كل مرة يحاولون خلق صراعات جيوسيساسية في قلب أوراسيا وعلى أطرافها لزرع عدم الاستقرار في هذه المنطقة من العالم، وليتسنّى للأطلسيين لاحقا أن يستغلوا الخلافات والصراعات بين الدول الأوراسية نفسها، لأجل ذلك يسعى الأوراسيون في روسيا على فرض حضورهم أكثر في المجالات الجيوبوليتيكية العالمية، مرة من خلال الدبلوماسية ومرات أخرى في الميدان العسكري، تأكيدا وتثبيتا على الحضور الروسي الأوراسي والعالمي في مقابل الهيمنة والاستفراد الأمريكي والأطلسي.

1- كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، ط 1، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2024، ص 84.

الفرع الأول : التوجه الروسي شرقا لبناء الشراكات الإستراتيجية

بعد أن يئس القادة الروس من شراكتهم وتعاونهم مع دول الغرب الجماعي، عقدوا العزم، من خلال رؤية جيوبوليتيكية، ولاعتبارات المصالح الإستراتيجية الروسية (الاقتصادية والسياسية والعسكرية)، للتوجه شرقا للعمل على بناء شراكات وثيقة مع الدول المناهضة للسياسات الأمريكية على مستوى العالم أجمع، في أوروبا الشرقية مع بيلاروسيا والانفتاح أكثر على المجر وصربيا، وفي آسيا مع الصين وكوريا الشمالية والهند وإيران وباكستان وفيتنام وغيرها، في أفريقيا مع مالي وبوركينا فاسو والنيجر وجنوب أفريقيا وغيرها، في أميركا اللاتينية في كوبا وفنزويلا وغيرها، لتؤكّد موسكو أنها عادت لاعبا جيوسياسيا أساسيا على مستوى العالم، ودولة كبرى لها الحق في المساهمة والمشاركة في ترتيبات النظام الدولي القائم.

في نفس السياق، ظهرت حيثيات التطورات الإستراتيجية الروسية في تحوّل شراكاتها الإستراتيجية من الغرب إلى الشرق بشكل خاص مع أفكار منظّر الأوراسية الأول ألكسندر دوغين الذي دعا القادة الروس بالعمل سريعا، ودون الانتظار لاكتمال البنيان الإمبراطوري لروسيا، لبناء التحالفات والشراكات مع أكبر مجموعة ممكنة من الدول التي تتلاقى مع السياسات الروسية المناهضة للهيمنة والاستفراد الأمريكي، وبشكل خاص مع الصين – الهند – كوريا الشمالية – إيران – تركيا.

وبالنسبة لبكين، فهي تتشارك مع موسكو في الرؤية الإستراتيجية "بضرورة إعادة تشكيل النظام الدولي ونقله من نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب...يبرز فيه دور العديد من القوى الكبرى من بينها الصين[1]، "والتعددية القطبية كمفهوم قائم، تعكس مصالح جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية في التحول من عالم أحادي القطب إلى نظام أكثر ملاءمة لهم، ضمن معايير واضحة لتقييم النظام، والأخذ في الاعتبار الإطار القانوني للعلاقات الصينية الروسية، والقوة العسكرية والاقتصادية المتكاملة بينهما"[2].

1- صاليحة مماد، مرجع سابق، ص 374 – 397.

2- Degterev D.A, Concept of Multipolarity in Western, Russian and Chinese, nota bene website, 2019 p 48 – 60.

في نفس السياق، عززت روسيا علاقاتها مع جارتها الحدودية كوريا الشمالية التي تكن العداء الكبير للسياسات الأمريكية في الهيمنة وفرض العقوبات، كما أن بيونغ يانغ هي دولة نووية وذات قدرات تسليحية قوية، فكانت أهداف البلدين مشتركة في ضرورة التعاون لإضعاف الاستفراد والهيمنة الأمريكية في العالم.

وفي نفس الإطار، شهدت القارة الأفريقية تطورات كبيرة على صعيد التقارب الجيوسياسي مع موسكو، وذلك من خلال ترحيب موسكو بالانقلابات العسكرية التي حصلت في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، والحضور الروسي في ليبيا، والقاعدة العسكرية البحرية في بورتسودان السوداني، والعديد من الساحات الأفريقية الأخرى التي تنتشر فيها فرقة فاغنر الروسية ذات المهام العسكرية الخارجية.

وجدير بالذكر، أن روسيا عادت لتثبيت وجودها في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال علاقاتها السياسية القوية بدول لاتينية عديدة، أبرزها العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع كلّ من كوبا وفنزويلا، والعلاقات الاقتصادية مع البرازيل وغيرها من دول القارة.

وفي نفس الإطار، لقد تشكّل الموقف الروسي المؤيد للنظام (السابق) في سوريا، رغم المعارضة الدولية، "بناءا على العلاقات السورية - الروسية الإستراتيجية التي كانت تمثّل بعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروسية من خلال موقع سوريا من المنظور الإستراتيجي الروسي"[1]، ومع سقوط النظام السوري تلقّت روسيا ضربة قوية، وتعقّد الحضور الجيوسياسي الروسي في شرقي المتوسط، ولكن "التعجّل بالقول إن روسيا خسرت موقعها في شرق المتوسط لا يبدو حتى الآن استنتاجا حكيما، فلا يزال مصير القواعد العسكرية الروسية غير واضح، وحتى كتابة هذه السطور، لا يوجد ما يشير إلى أن الخروج العسكري الكامل من الساحل السوري بات مؤكدا"[2]، لكن المؤكد في كل الأحوال أن ثمة زلزالا تاريخيا قد حدث في شرقي المتوسط، وأن النفوذ الروسي في هذه المنطقة سيتأثر قطعا بتداعيات هذه الأحداث.

1- حسيبة مخبي، توجهات الإستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سوريا، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، 2017، ص 150 – 173.

2- عبد الوهاب المرسي، كيف سيغير سقوط الأسد شكل المنطقة؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، الدوحة، كانون الأول 2024، تاريخ زيارة الموقع : 22 – 12 – 2024، https://www.aljazeera.net › politics

الفرع الثاني : الدور المركزي لإيران وتركيا في المشروع الأوراسي الروسي

حتى يُصار إلى بناء قرن أوراسيا بدلا من القرن الأمريكي، آمن القادة الروس بأنه يجب على موسكو أن تبني صداقات مع العالم الإسلامي المستهدف أصلا من قبل المشروع الأمريكي، مع التأكيد على الدور المتميز الذي يمكن أن تلعبه إيران وتركيا في تدعيم عناصر المشروع الأوراسي الروسي المتعدد الأقطاب.

بالنسبة لعلاقة روسيا مع إيران، فهي علاقات تاريخية، وقد شهدت العلاقة بين الدولتين تحولات عديدة، فخلال الحرب الباردة كانت طهران صديقة لواشنطن، ولكن بعد انتصار الثورة في إيران العام 1979 تحسنت علاقة طهران مع موسكو، وسعت "إيران بشكل فاعل إلى التعاون مع الدول الواقعة على هامش المنافسة الجغرافية والإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفعل ذلك من أجل إنشاء شبكة من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية أو مع من تسميهم الشركاء الذين يشاطرونها معارضتها للسياسات الأمريكية"[1].

في نفس السياق، تبدو إيران دولة مركزية في المشروع الأوراسي، انطلاقا من العداوة المشتركة ما بين طهران وواشنطن، وانطلاقا من الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع به إيران في غرب آسيا، وإشرافها على مضيق هرمز الإستراتيجي كممر إجباري لأهم إمدادات النفط العالمية، وانطلاقا من غنى إيران بالموارد الخام ومصادر الطاقة، لأجل ذلك بنت موسكو علاقات إستراتيجية مع طهران في مجالات عديدة، أبرزها :

- في الجانب العسكري، تمتاز علاقة البلدين بتبادل للخبرات والتكنولوجيا العسكرية، وقامت روسيا بإمداد إيران بأنظمة دفاع جوي S-300 ممّا عزّز القدرات الدفاعية في طهران، في المقابل ساعدت طهران موسكو في حربها ضدّ كييف بتزويدها بمسيّرات من أنواع عديدة كان لها دور كبير في العمليات الميدانية لصالح الجيش الروسي، إضافة للتعاون في بناء القدرات النووية الإيرانية للطاقة السلمية.

- وفي الجانب السياسي والاقتصادي : تعزيز التنسيق السياسي بين حكومة البلدين في القضايا الإقليمية، ودعم طهران في المحافل الدولية، لا سيما في مجلس الأمن، بخصوص ملفها النووي، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين لتتحول تلك العلاقات بين الدولتين للمستوى الإستراتيجي.

1- براندون فايت وآخرون، المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا الاتينية وإفريقيا، ترجمة ونشر مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، العدد139، أبو ظبي، 2014، ص7.

أمّا بالنسبة لتركيا، فهي تتمتع، من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، بأهمية إستراتيجية لما تمثله من ثقل جيوبوليتيكي، فموقع تركيا جعل منها صلة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا، وهي تتمتع بالكثير من المقومات الجغرافية من ناحية سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل، هذه المقومات كانت كفيلة بأن تزيد من أهمية تركيا في التفكير الجيوبوليتيكي العالمي، "فتركيا هي الدولة المحور الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم، والمتكونة من أوروبا آسيا وإفريقيا أو جزيرة العالم بالمعنى الجيوبوليتيكي، وتركيا هي المفتاح والقفل لهذا المحور، فلطالما لعبت جغرافية تركيا وبشكل فعّال دورها كمفتاح وقفل...بسبب موقعها الجغرافي"[1].

بالنسبة لعلاقة روسيا وتركيا، "وبحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية، تتميّز السياسات الخارجية التركية والروسية بإسقاط طبيعي متعدد الأقاليم يمتد عبر كتلة اليابسة الأوراسية من غرب البلقان إلى سهوب آسيا الوسطى، حيث تصادمت مصالحهما وتنافست في أوقات مختلفة أو متقاربة"[2]، فتركيا تقع على حدود المشروع الأطلسي من جهة، والمشروع الأوراسي من جهة أخرى، كما أن تركيا تربط المساحات البحرية الثلاث لروسيا، الإيرانية على المحيط الهندي والخليج، والسورية على البحر الأبيض المتوسط، والأوكرانية على البحر الأسود، لأجل ذلك كان على الأوراسيين أن يعملوا جاهدين للتقارب مع أنقرة، وإبعادها قدر الإمكان عن الأطلسيين، وهذا ما تحقق نسبيا مع التقارب الروسي التركي في عهد الرئيسين بوتين وأردوغان.

"فبعد تعثّر مفاوضات الانضمام للنادي الأوروبي بين تركيا وبروكسل لأسباب سياسية، حوّل الرئيس التركي أردوغان الدفّة شرقا، حيث فرصة الدخول في شركات سياسية واقتصادية مع كل من الصين وروسيا وباكستان وإيران...والتوصل لحدّ أدنى من التوافق يمهّد لإقامة كيان اقتصادي وجيوسياسي ضخم يصعب تفكيكه، حيث يتميز ذلك التحالف برفضه للهيمنة الأمريكية على مقدرات الاقتصاد العالمي"[3].

1- أمينة مصطفى دلّة، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، مركز المعهد المصري للدراسات السياسية والإسترتتيجية، 2016، ص3-4.

2-Valeria Talbot,TURKEY: TOWARDS A EURASIAN SHIFT?, ledizioni Ledi Publishing,Milano,2018, p45.

3- معتز علي، أردوغان وبوتين ومشروع أوراسيا.. هل ولى زمن الاتحاد الأوروبي؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2019، تاريخ زيارة الموقع : 10 – 8 – 2024، https://www.aljazeera.net

المطلب الثاني : آفاق وتحديات المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي

ممّا لا شكّ فيه، أن النظام الدولي الذي شهد تغيّرا وتبدّلا جذريا في بدايات العقد التاسع من القرن العشرين، من حيث التحوّل من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد ممثّلا بالولايات المتحدة الأمريكية، هو ذاته اليوم تظهر عليه إرهاصات التحوّل والتغيّر والتبدّل، مع العلم أن واشنطن ما زالت وستبقى إلى أمد غير محدد القوة العظمى الأولى في العالم، وبدأ عالم ما بعد الحرب الباردة مع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يشهد صعود دول قوية وقادرة تطالب بالاعتراف بمكانتها في أعلى هرمية النظام الدولي، منها الصين كدولة اقتصادية عظمى، ومنها روسيا كدولة نووية عظمى، مع العلم أن روسيا أحيت مشروعها الجيوبوليتيكي الخاص الذي أصبح اليوم في مواجهة مع المشروع الأمريكي الأطلسي، بينما الصين ما زالت تراهن على وسائل قوتها الناعمة وسياساتها الكونفوشوسية، من هذا المنطلق "تصنف روسيا وفق نظرية تحول القوة التي جاء بها أورجانسكي عام 1957 ضمن قائمة الدول القوية غيرالقانعة أو غيرالراضية التي تسعى إلى تغييرالوضع القائم في النظام الدولي، متحدّية بذلك هيمنة الدولة القوية التي من مصلحتها المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، وتمثل هذه الدولة الولايات المتحدة الأمريكية"[1].

الفرع الأول : مؤشرات القدرة لدى المشروع الأوراسي الروسي

من نافل القول، أن روسيا تمتلك قدرات وإمكانيات إستراتيجية تسمح لها بأن تطالب بالاعتراف بمكانتها في هرمية النظام الدولي، كما تسمح لها بالمطالبة بأن يكون لها كلاما مسموعا في مسائل وقضايا وترتيبات النظام الدولي الراهن، ومن هذا المنطلق انتهجت موسكو، بعد مرحلة من الضعف والبحث عن ذاتها وعن هويتها وعن قوتها، سياسات خوّلتها كقوة صاعدة ومراجعة وتعديلية، سلمية أو عسكرية إذا لزم الأمر، أن "تسعى للحصول على نفوذ سياسي أكبر، يتناسب مع قدراتها الجديدة، وتظهر استعدادا متزايدا لمتابعة مصالحها، حتى إذا استدعى الأمر استخدام القوة"[2].

1- صاليحة مماد، مرجع سابق، ص 374 – 397.

2- كمال بوناب، النضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية : القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 41، 2019، ص 171 – 178.

وجدير بالذكر، أنه منذ وصول الرئيس بوتين للرئاسة، وتحديدا منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توحي الإجراءات والسلوكيات الروسية في رغبة موسكو في تحدي المشروع الأطلسي والوقوف في وجه مشاريعه في أوراسيا والعالم حيث أمكن، وصولا لمرحلة تعديل هيكلية النظام الدولي وتقويض الاستفراد والهيمنة الأمريكية من خلال مظاهر ومؤشرات، على أن أبرزها هو التالي :

- جيوسياسيا، المؤشر الأول يتمظهر من خلال الإرادة الروسية في خلق توازن جديد على صعيد العلاقات الدولية، وقدرتها على إحياء مشروعها الجيوسياسي الخاص (المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي)، ومن هذا المنطلق "يلوم والتر راسيل ميد الغربيين على توقعاتهم باختفاء الجغرافيا السياسية القديمة، مؤكدا أنهم قد وقعوا في هذا الخطأ، لأنهم أساؤا تفسير ما عاناه انهيار الاتحاد السوفيتي : الانتصار الأيديولوجي للديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الشيوعية، وليس زوال القوة الصلبة، ولم تقتنع الصين، وإيران، وروسيا، أبدا بالتسوية الجيوسياسية التي نتجت عن الحرب الباردة، وتبذل محاولات قوية ومتزايدة لإلغائها، وهذه المحاولات لن تكون سلمية، وسواء نجحت هذه القوى التعديلية...أو لم تنجح في جهودها، فقد أحدثت جهودها هزّة فعلية في ميزان القوى، وغيرت من ديناميات السياسة الدولية"[1].

- إقليميا، القدرة على اتخاذ روسيا القرارات الإستراتيجية المنطلقة من اعتبار الحفاظ على أمنها القومي وحماية مجالها الحيوي في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز، وذلك من خلال دعم الحركات الانفصالية في المنطقة سياسيا وعسكريا إن في مولدافيا أو جورجيا أو في أوكرانيا، وصولا لضمّ شبه جزيرة القرم في العام 2014، وشنّ عملية عسكرية ضدّ أوكرانيا في العام 2022 والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

- جغرافيا، تستند روسيا، كما قال الرئيس بوتين في كونها كتلة هائلة من الجغرافيا تمتد على مساحات شاسعة من قارتي آسيا وأوروبا، الأمر الذي يقدم لها مجالا جغرافيا هائلا وعمقا دفاعيا إستراتيجيا من الناحية الدفاعية والهجومية أيضا، كما أن هذه الكتلة الهائلة من الجغرافيا تحوي في باطنها الكثير من الثروات الاقتصادية، فروسيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي لديها اكتفاء ذاتي بالثروات ومصادر الطاقة.

1- طارق راشد عليان، القوى التعديلية:عودة منافسات الجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية، موقع السياسة الإلكتروني، 2014، تاريخ زيارة الموقع : 11 – 8 – 2024، https://www.siyassa.org.eg

- عسكريا، تستند موسكو إلى مخزون هائل من الرؤوس النووية، فروسيا هي الدولة الأولى في العالم من حيث امتلاك هذه النوعية من الأسلحة، بالإضافة إلى تحديث قدرات الجيش الروسي الذي ورثته روسيا عن الاتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى قدرة تكنولوجية ومعلوماتية وتسليحية متطورة في المجال العسكري.

- اقتصاديا، حققت روسيا، بعد العقد الضائع من تاريخها (عقد التسعينات من القرن العشرين)، نموا اقتصاديا كبيرا، "فمنذ وصول فلاديمير بوتين للحكم عام 2000، اعتمد على التنمية والتحديث والتركيز على الصناعة العسكرية والقوة الاقتصادية، من خلال جلب العملة الصعبة وتصدير الصناعة العسكرية الروسية إلى البلدان الأخرى كإيران والدول العربية، ثمّ يأتي قطاع النفط والغاز كقطاع إستراتيجي في جلب العملة الصعبة والاستثمارات الأجنبية"[1]، والسعي لتأسيس أو المشاركة في التكتلات الاقتصادية العالمية، مثل مجموعة البريكس – منظمة شنغهاي – الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، بهدف تحقيق توازن اقتصادي عالمي.

- دوليا، انخراط روسيا في العديد من الساحات والصراعات خارج إقليمها، كتدخلها العسكري في سوريا في العام 2015، وتدخلها في ليبيا وساحات أفريقية أخرى.

- إستراتيجيا، القدرة على بناء الشراكات الإستراتيجية مع الشرق، لا سيما مع إيران الرافضة بقوة للهيمنة الأمريكية، ومع الصين التي تصنف هي أيضا كدولة مراجعة وتعديلية للنظام الدولي، ومع كوريا الشمالية التي وقّعت معها روسيا اتفاقية دفاع مشترك في تشرين الثاني الماضي، الأمر الذي أقلق الغرب بشكل كبير.

الفرع الثاني : التحديات الدولية والإقليمية لروسيا كقوة تعديلية للنظام الدولي

مهما يكن من أمر، وبالرغم من مؤشرات الحضور والصعود اللافت للمشروع الجيوبوليتيكي الروسي، لا سيما مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبالرغم من التوجه الروسي في تحدّي المشروع الأمريكي ونظام القطب الواحد، إلّا أن المشروع الجيوسياسي الروسي يعاني من تحديات كبيرة على هذا الصعيد، وقد لا يتناسب أداء الفعل وردّ الفعل الروسية مع هدفها المركزي المعلن بمواجهة واشنطن دوليا، ولكن روسيا نجحت بإحداث هزّة فعلية في ميزان القوى العالمية، وغيرت من ديناميات السياسة الدولية.

1- أحمد جابر حسن عثمان، أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، بحث في مجلة جامعة حلوان، المجلد 14، العدد 3، 2023، ص 153 – 185.

أمّا أبرز التحديات التي تواجهها موسكو والتي تعرقل مساعيها لاستعادة مركز قطب منافس في نظام متعدد الأقطاب، وبشكل خاص في وجه واشنطن، فيمكن تلخيصها على الصعيد الداخلي كالتالي :

- ديمغرافيا : تعاني روسيا الاتحادية أزمة حادّة في عدد السكان، حيث تشير التقارير الرسمية الروسية إلى انخفاض في عدد سكانها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل الأمة الروسية ديمغرافيا مستقبلا.

- قوميا : يتألف المجتمع الروسي من طيف كبير من القوميات والإثنيات والأديان، وبقدر ما لهذا العامل من غنى اجتماعي وثقافي، إلّا أنه يبقى هذا التنوع القومي هاجسا يؤرّق فكر القادة الروس.

- اقتصاديا : يشكّل الاقتصاد الروسي، "بوضعه الحالي عقبة في طريق سعي روسيا لاستعادة منزلة القوة العظمى، وما يواجه هذا المسعى من عقبات وصعوبات يقف الغرب والولايات المتحدة وراء البعض منها"[1].

- إقليميا : وبالرغم من تماهيها مع الصين لتحقيق نفس الهدف، إلّا أن روسيا، وبسبب الجوار الجغرافي مع الصين، لا تخفِ مخاوفها من قدرة بكين على التوسّع الديمغرافي السلمي في مناطق سيبيريا الروسية وعلى حساب الروس، وأيضا لا تخفِ روسيا مخاوفها من التمدد الاقتصادي الصيني في دول آسيا الوسطى، ولا سيما مخاوفها من مشروع طريق الحرير الصيني الذي تعتبره موسكو منافسا اقتصاديا رئيسيا لاقتصادها.

- دوليا : ما زالت حدود القوة الروسية تتركّز في مجالها الحيوي والتقليدي، في المقابل لم يزل تأثير روسيا خارج حدود تأثيرها التقليدي ضعيفا وبعيدا عن التأثير الإستراتيجي العالمي، كانعدام دورها في حرب العراق، وضعف حضورها في أمريكا اللاتينية التي تعتبر الحديقة الخلفية لواشنطن، بالإضافة إلى فقدانها حديثا أحد أهم أصدقائها في غرب آسيا المتمثّل بالنظام السوري السابق.

- إستراتيجيا : تبدو الحرب في أوكرانيا اليوم مرتبطة بشكل وثيق بالصراع الدولي القائم على تحديد مستقبل النظام الدولي، "وإذا انتهت الحرب دون تحقيق ما تسعى إليه روسيا، وهو انتزاع قبول الغرب بمطالبها، فهذا يعني أنها لم تفتح الباب أمام تغيير في هيكل النظام الدولي، فالعلاقة وثيقة بين التغيير الذي تنشده روسيا في موقف الغرب تجاه دورها في منظومة الأمن الإقليمي، وفي هيكل النظام العالمي"[2].

1-أحمد يوسف قيطان،روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف،جامعة بغداد،2017،ص 113 - 139.

2-وحيد عبد المجيد،النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية،مجلة آفاق إستراتيجية،العدد5،2022،ص59 –63.

الخاتمة

لقد أثبتت التجارب والحقب التاريخية أن النظام الدولي، المتشكّل من التفاعلات بين الدول، هو ليس ثابتا إلى الأبد، بل هو دائم التغيّر والتبدّل، وإن كان ثباته في مرحلة زمنية معينة يوحي بالديمومة، إلّا أن قابلية التغيير والتعديل تكمن في طبيعته وتفاعلاته الدولية، فكما أن لكلّ قرن جيوبوليتيكا خاصة كما قال ماكيندر البريطاني، أيضا إن ولادة نظام عالمي، في مرحلة تشهد فيها العلاقات الدولية والنظام الدولي خللا كبيرا في التوازن، تصبح من المسلّمات الضرورية التي لا بدّ منها، وذلك بهدف إصلاح الخلل وإعادة التوازن المطلوب على مستوى تلك العلاقات.

ومن ثابت القول، أنه بعد انتهاء الصراع الأيديولوجي بين العالم الرأسمالي الغربي بقيادة واشنطن، والعالم الشيوعي الاشتراكي الشرقي بقيادة موسكو، وهو ما عرف بالحرب الباردة، باتت دول الغرب، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، هي القادرة على تحديد قواعد اللعبة في النظام الدولي الأحادي القطبية، حيث فرضت واشنطن نفسها كقوة عالمية عظمى وحيدة، إلّا أن العديد من الدول، وفي مقدمتها روسيا، وبسبب سياسة واشنطن في الهيمنة والاستفراد وسياسة العقوبات والحصار الاقتصادي، باتت دولة مراجعة لقواعد وترتيبات النظام الدولي الحالي، بهدف صياغة أسسه من جديد، لتعديله وتغييره من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد في الأقطاب.

من ناحية أخرى، لقد ارتبطت قوة روسيا وتصوّراتها الإستراتيجية الكبرى تاريخيا بالسيطرة على مساحة جغرافية واسعة لا تعرف معنى للحدود، وكانت الجغرافيا عامل أساسيّ في السياسة الخارجية الروسية، فالجغرافيا الروسية الواسعة أدّت دورا أساسيا في تشكيل تصوّرات القوة العظمى لدى صنّاع القرار الروس، لأجل ذلك كانت روسيا ولا زالت نقطة ارتكاز أساسية في النظريات الجيوبوليتيكية العالمية، فهي في منطقة القلب بالنسبة لنظرية قلب الأرض لماكيندر البريطاني، وفي نظرية الحافة لسبيكمان الأمريكي هي المنطقة المحتواة من أوراسيا البرية شبه المحاصرة من قبل واشنطن وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، ولكن روسيا، التي تقلص حجمها كثيرا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، تحاول اليوم إعادة توحيد هذه المنطقة التي يطلق عليها بالمعنى الاصطلاحي الجيوبوليتيكي منطقة أوراسيا، ليشكل المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي في حدّ ذاته، واحدا من أهمّ الأعمال الجيوسياسية في عصرنا الحالي.

وكنتيجة لمفاعيل انتهاء الحرب الباردة، وكما أعلنت دول حلف وارسو الشرقي عن حلّه، كان من المفترض أن تبادر دول حلف شمال الأطلسي الغربي لتحلّه أيضا، ولكن ما حصل هو العكس تماما، وقضم الناتو آلاف الكيلومترات من وسط وشرق أوروبا وبات على حدود روسيا الغربية، محاولا حصارها داخل الجغرافيا الحبيسة، بالإضافة إلى أن حلف الناتو تجاوز موسكو في أزمات كثيرة، وبات يستبيح الدول لفرض هيمنته في كلّ العالم، بتفويض من مجلس الأمن أو من دون تفويض، كما حصل في التدخل الأمريكي وحلف شمال الأطلسي في أزمة كوسوفو ضدّ الصرب أصدقاء روسيا آنذاك في العام 1999، أو في اجتياح العراق في العام 2003، أو في ليبيا في العام 2011، ليتضح لموسكو أن واشنطن تصرّ على الهيمنة والاستفراد العالمي، ولا تقيم وزنا للتوازن العالمي الهشّ الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلّ حلف وارسو.

وبعد مرحلة من التعاون والشراكة مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، اقتنع القادة الروس بعبثية التعاون مع الغرب الذي سعى لا يزال يسعى لحصار روسيا في مجالها الجيوبوليتيكي الحيوي، وقد عبّر الرئيس بوتين عن ذلك بأنه استفزاز خطير لروسيا، داعيا واشنطن والاتحاد الأوروبي لعدم العودة لعقلية الحرب الباردة، لكن حلف شمال الأطلسي، وتحديدا واشنطن، أصرّ على استفزاز روسيا جيوبوليتيكيا، فكانت الحرب الروسية الجورجية إيذانا واضحا بأن روسيا باتت ترى في تعديل أسلوبها من الرفض السلمي إلى الرفض باستعمال القوة العسكرية ضرورة لحماية أمنها القومي في مناطق مجالها الحيوية.

في نفس السياق، لقد أكّدت العملية العسكرية في أوكرانيا أن موسكو بدأت بمواجهة وتحدي الغرب كلّه، واشنطن وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وأكّد هذا القرار الروسي على الجرأة الروسية المنطلقة من اعتبار أساسي وهو أن زمن الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم قد ولّى، وأنه أصبح من الضروري الوقوف في وجه الغطرسة الأمريكية واستباحتها لدول وشعوب العالم، وأن هذا الهدف ليس هدفا روسيا فحسب، بل هو هدف لكل الدول المستهدفة من قبل واشنطن وحلف شمال الأطلسي، فنشأ المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي انطلاقا من نظريات فكرية لمفكرين الروس، وعلى رأسهم ألكسندر دوغين صاحب النظرية الأوراسية الأبرز، وتبنّاه لاحقا الرئيس بوتين، ليكون منطلقا لتأسيس كتلة جيوسياسية أوراسية جديدة متعددة القوى في مواجهة الكتلة الجيوسياسية الكونية الأطلسية بقيادة واشنطن.

بعد استعراض كافة الزوايا المتعلقة بالمشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي، لا سيما نشأته وتوجهاته وساحاته وأهدافه، وانطلاقا من تحليل الزوايا الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوستراتيجية لهذا المشروع المتعدد القوى الأوراسية، وفي محاولة لاستشراف قدرته على مواجهة المشروع الأطلسي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي قدرته على فرض إعادة هيكلة النظام الدولي وتغيير قواعده وأسسه من القطبية الأحادية إلى تعدد في الأقطاب، تمّ التوصل إلى استنتاجات عديدة، أمّا أبرزها فهي :

- بالنسبة لروسيا : إن النظرية الأوراسية الجديدة قدمت لروسيا منطلقات فكرية وجيوبوليتيكية مهمة لتوظيفها في السياسة الخارجية الروسية، بحيث نبّهت الأفكار الأوراسية الجديدة، التي تطورت لاحقا لتعبّر عن نفسها بالمشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي، القيادة المركزية في موسكو من نيّة واشنطن ومِن ورائها حلف شمال الأطلسي على حصار روسيا جيوبوليتيكيا وبالقرب من مجالها الحيوي.

وانطلاقا من كونه متعدد القوى، وكما ذكرنا آنفا، يمتلك المشروع الأوراسي الروسي من المقومات الإستراتيجية ما يؤهّله لأن يكون ندّا قويا لواشنطن على الساحة الدولية، وبالتالي أن يفرض نفسه كأحد اللاعبين الفاعلين في صياغة ترتيبات النظام الدولي وتعديله إلى نظام متعدد في الأقطاب بدلا من نظام أحادي القطب، ولكن عمليا، نستنتج أن هناك صعوبات جمّة تقف عائقا أمام موسكو في تنفيذها لهذا المشروع، أبرزها :

- سياسيا : أن روسيا ليس لديها حلفاء، بل لديها أصدقاء، وإن عدم قدرة روسيا على تطوير العلاقة مع دول الشرق، لا سيما الصين وإيران والهند، من مستوى الشراكة والتعاون إلى مستوى التحالف فيما بينها، إضافة إلى خسارة روسيا لحليفها النظام السوري يضعف الموقف الإستراتيجي الروسي في مقابل حلف الناتو.

- اقتصاديا : تعتمد روسيا اقتصاديا وبشكل كبير على قطاع الطاقة من نفط وغاز، وما زال الاقتصاد الروسي، بالرغم من التطور الذي شهده في العقدين الأخيرين، غير قادر على منافسة الاقتصادات الصناعية الغربية، والانتقال بالتالي من اقتصاد النفط إلى اقتصاد صناعي حديث ومتطور.

- ديمغرافيا : تعاني روسيا من خلل ديمغرافي خطير، وهذا الخلل يؤثر سلبا على تطوير وتحديث الدولة الروسية، ويؤثر أيضا على أمنها القومي من ناحية الخلل الذي قد يحدثه في قطاعات الإنتاج المختلفة، أو من ناحية عديد الجيش الروسي المكلف بالدفاع عن روسيا وحماية الأمن القومي الخاص بها ومصالحها الوطنية.

- عسكريا : بالرغم من التحديث والتطوير الذي شهده الجيش الروسي في العقدين الأخيرين، إلا أنه، وبعيدا عن الأسلحة النووية، فإن الحرب في أوكرانيا أفقدت الجيش الروسي ميزة الحسم العسكري الذي تمتع بها إن في حرب جورجيا، أو في التدخل العسكري في سوريا عام 2015، أو في عملية ضمّ شبه جزيرة القرم.

- إستراتيجيا : إن تحقيق أهداف المشروع الروسي مرتبط بالحرب الروسية في أوكرانيا، فموسكو ليس لها أيّ خيار في حسم معركتها في أوكرانيا، فنتيجة هذه الحرب سيترتب عليها إعادة صياغة لترتيبات الأمن الأوروبي من جهة، وسيترتب عليها إمكانية التعديل في هيكل النظام الدولي من جهة أخرى، فأيّ تفوق روسي في هذه الحرب سيقابله انحسار نسبي لواشنطن وحلف الأطلسي في أوروبا والعالم، والعكس صحيح تماما.

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية : وبالرغم من أن العالم يشهد اليوم محاولات جادّة لهندسة جديدة للنظام الدولي متعدد الأقطاب، إلّا أن واشنطن لن تألُ جهدا في الدفاع عن هيمنتها العالمية إلى أمد غير محدد، وأن واشنطن لن تقبل بطموحات موسكو بمشاركتها في ترتيبات النظام الدولي، وذلك من خلال عدم السماح لموسكو بالانتصار على أوكرانيا عسكريا، كما أن واشنطن لن تقبل بضمانات أمنية جديدة لروسيا في أوروبا، زِدّ على ذلك أنها أفرغت الهدف الروسي الأساسي المعلن من الحرب على أوكرانيا المتمثّل بمنع حلف الناتو من الاقتراب أكثر نحو حدود روسيا، وذلك عبر انضمام كلّ من فنلندا والسويد للحلف خلال حرب أوكرانيا، بالإضافة إلى أن واشنطن ستبقي سيف العقوبات الاقتصادية مسلطا على موسكو لإضعافها اقتصاديا وسياسيا.

وفي نفس السياق، لن تسمح واشنطن لبكين بمحاولة انتزاع معقد لها في أعلى هرمية النظام الدولي، بل وتعمل على إضعاف الصين اقتصاديا، محاولة تطويقها سياسيا واقتصاديا للحدّ من مخاطر التقارب الإستراتيجي بينها وبين موسكو في وجه الهيمنة والاستفراد الأمريكي العالمي، وذلك عبر الضغط والعقوبات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعبر زيادة الدعم السياسي والعسكري لحلفائها في شرق وجنوب شرقي آسيا، لا سيما تايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

وبالرغم من علاقة التحالف بين واشنطن من جهة، وبعض الدول الأوروبية من جهة أخرى، وبالتحديد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، إلّا أن واشنطن لن تسمح لأيّ دولة أوروبية منفردة، كفرنسا أو ألمانيا، أو مجتمعة كالاتحاد الأوروبي، أن تزاحمها على هيمنتها العالمية.

- بالنسبة للصين : بالرغم من أن الصين تشكل اليوم عائقا في طريق الهيمنة الأمريكية الاقتصادية الكاملة على العالم، إلّا أن بكين ملزمة في نفس الوقت بالحفاظ على نموها الاقتصادي، لذلك هي تتماهى وتتفاعل مع النظام الاقتصادي الدولي القائم بشكل كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هما أكبر شريكين اقتصاديين لبكين، وفي نفس الوقت تعتبر بكين نفسها ملزمة بتعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع موسكو، والعمل على منع هزيمة روسيا في أوكرانيا، لأن ذلك سيؤدي حكما إلى الاستفراد بها لاحقا.

- بالنسبة للاتحاد الأوروبي : يبدو الاتحاد الأوروبي اليوم أكثر المتضررين من الأحداث في أوكرانيا الأوروبية، فسياسة عسكرة أوروبا عادت من جديد، وذلك من خلال رفع ميزانيات التسلّح والإنفاق العسكري لمعظم الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وبشكل خاص بريطانيا وألمانيا وفرنسا، كما أن وتيرة الضغوط الاقتصادية ازدادت على الدول الأوروبية بسبب رفع الفاتورة النفطية والطاقوية بنسبة كبيرة كنتيجة لتضرر علاقاتها بشكل كبير مع روسيا، وكنتيجة للعقوبات الأمريكية والأوروبية على موسكو أيضا، لتبدو أوروبا كما قال الرئيس الفرنسي ماكرون مؤخرا بأنها قارة عجوز وتعاني، وهو الأمر الذي أضعف حلم بعض الدول الأوروبية، وبشكل خاص فرنسا، بأن تكون أوروبا موحدة وقوية وقادرة وغير تابعة لواشنطن، ولكن واشنطن على ما يبدو لن تسمح لأوروبا بأن تخرج من دائرة نفوذها هي أيضا.

خلاصة القول، أن الأزمات العالمية المتلاحقة، أعادت الاعتبار من جديد لمعادلة السياسات الجيوبوليتيكية، وذلك في سبيل البحث عن عناصر القوة لحسم الصراع الدولي الذي عبّرت عنه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بأنه صراع من أجل القوة، وفي ضوء الأحداث الكبيرة التي يشهدها الصراع العالمي في شرق أوروبا، وفي ضوء الأحداث الخطيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بسبب الحرب العدوانية والوحشية الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين ولبنان ودول وشعوب المنطقة، مضاف إليها التداعيات السياسية التي تشهدها سوريا حديثا، تبرز إشكالية جديدة تدفعنا للتساؤل، أنه في ظلّ التحدي الذي تواجهه القوة الأميركية العظمى على الصعيد العالمي، إلى أيّ مدى يمكن أن تشهد منطقة شرق آسيا، لا سيما في بحر الصين الجنوبي والشرقي، صراعات جيوبوليتيكية، تؤدي إلى عزل واشنطن عن موقعها الهرميّ كمتزعمة وحيدة للنظام الدولي؟.

لائحة المراجع

الكتب العربية

- إدريس، عثمان، أحمد محمد، الحرب الروسية الأوكرانية...والمآلات المستقبلية، د د ن، د م ن، 2023.

- الحاج، لويس، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية، الطبعة 1، دار المكشوف،بيروت،1947.

- الحديثي، غالي، عباس، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2004.

- حسين، السيد، عدنان، الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

- خفاجي، باسم، روسيا ومواجهة الغرب، ط 1، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2008.

- دحمان، قاسم، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، ط 1، دار إي كتب، لندن، 2016.

- رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

- زريق، مهدي، الحرب الروسية الأوكرانية – دراسة فيما وراء الكواليس، د د ن، د م ن، د ت ن.

- السعيدي، سالم، كرار حيدر، روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، ط 1، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2024.

- سعيد، الصافي، جيوبوليتيك الدم التاريخ الأسير والجغرافيا المتصدعة، المغاربية للطباعة، تونس، 2016.

- الشامي، صلاح الدين، دراسات في الجغرافيا السياسية، مطبعة الإنتصار، الإسكندرية، 1999.

- عبد السلام، محمد عبد، الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، د د ن، د م ن، 2019.

- فرجاني، خيري، أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيان، القاهرة، د ت ن.

- قلعجية، خليل، وسيم، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

- نجم الدين، بلال، روسيا اليوم وسياستها الخارجية، د د ن، د م ن، د ت ن.

- نوار، سيمان، عبد العزيز، وآخرون، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.

الكتب المُعرّبة

- برور، ب. وليم، الأسلحة السرية في الحرب العالمية الثانية، ترجمة سميح أبو فارس، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

- بريجنسكي، زبيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط 2، ترجمة ونشر مركز الدراسات العسكرية، د م ن، 1999.

- بيجمان، جيفري، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة محمد صفوت حسن، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

- بيليس، جون، وآخرون، عولمة السياسة العالمية، ط 1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

- تشنج، شيه، ليو، وآخرون، الصين والولايات المتحدة الأمريكية : خصمان أم شريكان، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

- جنكياني، يازا، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ترجمة علي مرتضى سعيد، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

- دوغين، أكسندر، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.

- --------، الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة، ترجمة إبراهية إستنبولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2022.

- غوميليوف، ليف، روسيا تاريخ الشعب من القبيلة إلى الدولة، ترجمة عاطف معتمد وآخرون، د د ن، د ت ن.

- فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

- كابلان، د . روبرت، انتقام الجغرافيا : ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضدّ المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، مركز المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.

- كالينيكوس، أليكس،الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية،مركز الدراسات الإشتراكية، د م ن، د ت ن.

- مارشال، تيم، سجناء الجغرافيا، ترجمة أنس محجوب وآخرون، ط1، دار سبعة للنشر والتوزيع، الجبيل، 2022.

- ناي، س . جوزيف،هل إنتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد إبراهيم العبدلله، ط 1، دار العُبيكان للنشر، الرياض، 2016.

- هنتنجتون، صاموئيل، صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، د د ن، د م ن، 1999.

الصحف والمجلات

- أبو خليل، أسعد، مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، جريدة الأخبار، 2022.
https://al-akhbar.com

- بشير، محمد، هشام، دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 17، جامعة بني سويف، 2023.

- بن عنتر، عبد النور، القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟، ترجمة عومرية سلطاني، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 46، 2020.

- بن قيطة، مراد، وآخرون، السياسة الخارجية الروسية وتحدي الانسداد التكاملي بكومنولث الدول المستقلة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، جامعة باتنة، الجزائر، 2020.

- بن مشيرح، أسماء، جيوبوليتيك التنافس الدولي في البحر الأسود : الجغرافيا وإعادة توزيع القوة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 2، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2022.

- بوتين، فلاديمير، (خطاب رسمي في ميونيخ)، ترجمة حبيب فوعاني، جريدة الأخبار، بيروت، 2007.
https://al-akhbar.com

- بوناب، كمال، النضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية : القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 41، 2019.

- بن يوسف، زين العابدين، وآخرون، تطورات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين بوريس يلتسن وفلاديمير بوتين : دراسة في التوجهات العامة، الأهداف والأدوات، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2023.

- تشاندار، جنكيز، روسيا اللغز: ليست إمبراطوية، وإنما دولة إمبريالية دائما، ترجمة أنيس محسن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 127، 2021.

- حبيب، عبد الرحمن، ذكرى تأسيس الاتحاد السوفيتى عام 1922، كاية كونفيدرالية استمرت 69 عاما، صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، 2022.
https://www.youm7.com

- حداد، أسماء، الحروب الهجينة : الأزمة الأوكرانية أنموذجا،مجلة مدارات سياسية،جامعة الجزائر، 2017.

- الحسيناوي، بهلول جابر، جعفر، التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الإستراتيجية، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 33، 2020.

- حمياز، سمير، الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي :دراسة من منظور جيواقتصادي، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 4، 2014.

- الخيري، محمد ربيع، نزار، منطقة البلطيق في الرؤية الغربية والإستراتيجية، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصيرية، د ت ن.

- دندن، عبد القادر، مرجع سابق، مكانة بحرَي الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الأول، برلين، د ت ن.

- سافين، ليونيد، الأوراسية في سياق القرن الحادي والعشرين، ترجمة جلّة سماعين، صحيفة المستقبل العربي، د ت ن.

- سعد،عزت، مستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق، مجلة آفاق إستراتيجية،العدد 5، 2022.

- السعدون، حمد، حميد، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 42، 2009.

- صديق، السيد حسن، أميرة، قواعد روسيا الجيوبوليتيكية وإستراتيجياتها العالمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2016.

- عبد الحكيم، أحمد، هل تصعد "عقيدة بوتين" البحرية التنافس الدولي على المحيطات؟، موقع صحيفة اندندنت عربية الإلكتروني، 2022.

https://www.independentarabia.com

- عبد المجيد، وحيد، النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية – الأوكرانية، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد5، 2022.

- عثمان، جابر حسن، أحمد، أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، بحث في مجلة جامعة حلوان، المجلد 14، العدد 3، 2023.

- العلي، جنان، الأوراسية الروسية والأوراسية الأمريكية - إستراتيجية جديدة للهيمنة على العالم، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 134، 2013.

https://www.wahdaislamyia.org

- عمارة، سامي، مئة عام على الاتحاد السوفياتي...النهوض والسقوط، صحيفة اندبندنت عربية، 2022.

https://www.independentarabia.com

- عمر، السيد، محمد، وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد 38 - العدد 1، د. ت.ن.

- عيد، عامر، وآخرون، السياسة الخارجية الروسية (1991 – 2019) ، بحث جامعي، مجلة جامعة الأسكندرية، د. ت. ن.

- فاخر، أحمد، الاتحاد الأوراسي: نحو عالم متعدد الأقطاب، جريدة الأخبار، 2014.

https://al-akhbar.com

- قاسي، نايت، إلياس، نظام توازن القوى في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2021.

- قدّورة، عماد، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 9، 2014.

- قيطان، يوسف، أحمد، روسيا الاتحادية القوة الصاعدة : مقومات القوة ونقاط الضعف، مجلة جامعة بغداد،2017.

https://caus.org.lb

- كلاع، شريفة، النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.

- محمود، لورا، «الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة، جريدة البناء الإلكترونية، 2014.

https://www.al-binaa.com

- مخبي، حسيبة، توجهات الإستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سوريا، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، 2017.

- مطر، إبراهيم، علي، تحالف روسيا والصين : التحوّل في العلاقات الدولية، جريدة الأخبار، 2023. https://al-akhbar.com

- مماد، صاليحة، دورالقوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسياوالصين نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، تلمسان (الجزائر)، المجلد 7، العدد 1، 2023.

- نسراتي، سناء، مفهوم الجيواقتصادية، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 3807، 2012. https://www.ahewar.org

- نور الدين، محمد، الأوراسيا الجديدة، صحيفة الخليج، 2017، تاريخ زيارة الموقع 7 – 6 – 2024. https://www.alkhaleej.ae

- هادي، علي، زينب، معركة خليج ليتي 1944، مجلة أبحاث ميسان، جامعة ميسان، المجلد 19، العدد 38، 2023.

- الهادي، محمد، حرب روسيا وجورجيا بعد مرور 10 أعوام، صحيفة المجلة الإلكترونية، 2018. https://www.majalla.com

مراكز الدراسات

- أوليكر، أولجا، وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، مركز أبحاث مؤسسة RAND الأمريكية، 2015.

- دلّة، مصطفى، أمينة، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، مركز المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

- سليمان، عرنوس، خليل، الأزمة الدولية والنظام الدولي (دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

- الطائي، محمد ذنون، طارق، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012.

- عبد العال، رمضان، الجغرافيا السياسية لروسيا في القطب الشمالي، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2024.

https://eurasiaar.org

- عطوان، عباس، خضر، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020.

https://caus.org

- فايت، براندون، وآخرون، المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا الاتينية وإفريقيا، ترجمة ونشر مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، العدد139، أبو ظبي، 2014.

- مجدان، محمد، سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

- منظمة الطليعة العربية، روسيا بوتين والجغرافيا السياسية، التقريرالإستراتيجي، العدد179، مركز المنظمة، تونس، 2019.

الرسائل والأطاريح

- البشير، الحسين، منينة، وآخرون، الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة : الإستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر، 2016.

- عزّ الدين، قدوري، وآخرون، إستراتيجية روسيا الاتحادية والصين في آسيا الوسطى – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2020.

- العضايلة، فلاح عودة، عبدالله، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان،2011.

- فيصل، مراد، السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا – دراسة حالة أوكرانيا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016.

- قانع، محمد، برهان، الحرب الإعلامية بين روسيا وأمريكا خلال الحرب الأوكرانية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، 2023.

- كوراني، محمد أمين، حسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بيروت، 2015.

المواقع الإلكترونية

- إبراهيم، خليل، مشتاق، النظريات الجيوستراتيجية، موقع كنانة الإلكتروني، 2014.

http://kenanaonline.com

- أبو نجم، ميشال، الأبعاد الجيوبوليتيكية للصراع في أوكرانيا: بريجنسكي ودوغين وخلفهما ماكندر!، موقع الميادين الإلكتروني، 2022.

https://www.almayadeen.net

- بن عامر، عبدالله، العقيدة البحرية الروسية.. نقطة تحوُّل في مواجهة الهيمنة الأميركية، موقع الوسط الألكتروني، 2022.

https://www.alwasat-ye

- جاسم، الحاج، باسل، روسيا ودول البلطيق .. إرث ثقيل ومستقبل مجهول، موقع العربي الجديد الإلكتروني، 2022.

https://www.alaraby.co.uk

- جواريستي، ميلوسيفيتش، بميرا، البوتينية.. ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي؟، ترجمة انتصار حسن، موقع معهد "إلكانو" الملكي، 2018.

https://www.sis.gov.eg

- سالمي، بروف، نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة الثانية، موقع بروف سالمي الألكتروني، 2024.

https://www.profsalmi.com

- شاهين، مروة، من يلتسن إلى بوتين..تحولاتُ السياسةِ الخارجيةِ الروسية، وكالة بثّ العلامية، 2023.

https://bethpress.com

- الصوراني، فهيم، كيف تغيرت روسيا خلال عهد بوتين الممتد لربع قرن؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2024.

https://www.aljazeera.net

- علي، معتز، أردوغان وبوتين ومشروع أوراسيا.. هل ولى زمن الاتحاد الأوروبي؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2019.

https://www.aljazeera.net

- عليان، راشد، طارق، القوى التعديلية:عودة منافسات الجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية، موقع السياسة الألكتروني، 2014.

https://www.siyassa.org.eg

- فحص، مصطفى، روسيا وعقدة المياه الدافئة، موقع الحرّة الإلكتروني، 2019.

https://www.alhurra.com

- المرسي، عبد الوهاب، كيف سيغير سقوط الأسد شكل المنطقة؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، الدوحة، كانون الأول 2024،

https://www.aljazeera.net › politics

- المنشاوي، محمد، مساعدات أميركا لن تُمكّن أوكرانيا من طرد روسيا من أراضيها، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2024.

https://www.aljazeera.net

- ياسين، أحمد، «الجيوبوليتيك».. «لعبة» السّيطرة على العالم!، موقع جنوبية الإلكتروني، 2021.

https://janoubia.com

المراجع باللغة الأجنبية

- BRZEZINSKI, ZBIGNIEW, THE GRAND CHESSBOARD, Published by Basic Books, New York, 1997.

- Degterev, D.A, Concept of Multipolarity in Western, Russian and Chinese, nota bene website, 2019.

- Ibrahimov, J, Mahir, Cultural Perspectives, Geopolitics & Energy Security of Eurasia, Published by The Army University Press,2017.

- Mackinder, H, J, The geographical pivot of history 1904, the geographical journal, Vol 170, No 4.

- Magri, Paolo, and AL, THE RISE OF GLOBAL SOUTH: NEW CONSENSUS WANTED, Policy Center for the New South's, 2023.

- Pawłuszko, Tomasz, The conflict between Russia and Ukraine: The causes of the war, security studies and the formation of an epistemic community in Poland, University of Opole, Poland, 2023.

- Rosenberg, Matt, What Is Mackinder's Heartland Theory?, Thought Co, 2018, Date of visiting the site 18 – 6 – 2024, https://www.thought co.com.

- Sliwinsk, Michael, Dire Straits: Naval Security Competition between China and the United States in the Strait of Malacca, library, Georgetown University, 2014.

- Stone, D, Gregory, Proxy War: A Critical Examination of Superpower Indirect Conflict in Africa, Master of Arts, University of Manitoba, 2010.

- Talbot, Valeria,TURKEY: TOWARDS A EURASIAN SHIFT?, ledizioni Ledi Publishing Milano, 2018.

- Thomas, Preston, “Synergy in Paradox”: Nixon’s Policies toward China and the Soviet Union, the University of Chicago, University of Chicago, 2016.

- Ochim, Ikaade, Fidelis, Implications of Russia- Ukraine War on World Peace and Security, Federal University of Lafia, Nigeria, 2023.

- Ozili, K, Peterson, Global Economic Consequences of Russian Invasion of Ukraine, Munich Personal RePEc Archive, 2024.

الفهرس

المقدمة.....1

القسم الأول : تأثير الجيوبوليتيك على مكانة روسيا في النظام الدولي....10

الفصل الأول : ديناميكيات التغيّر التاريخي في هرمية النظام الدولي 11

المبحث الأول : تأثير الصراعات الدولية على بنيان النظام الدولي.....11

المطلب الأول : متغيّرات الهرمية الدولية في هيكل النظام الدولي.....12

الفرع الأول : التحوّل من التعددية إلى الثنائية القطبية.....12

الفرع الثاني : هيكلية النظام الدولي الحالي (الأحادية القطبية).....16

المطلب الثاني : جيوبوليتيك الصراع الدولي.....18

الفرع الأول : الصراع الدولي في إطار نظريات الجيوبوليتك.....18

الفرع الثاني : تطبيقات الصراعات الدولية جيوبوليتيكيا.....21

المبحث الثاني : الصراعات الجيوسياسية العالمية في النظام الدولي الحالي.....23

المطلب الأول : الصراع الأمريكي الصيني في شرق وجنوب شرق آسيا.....23

الفرع الأول : الأبعاد الجيوسياسية للصراع بين بكين وواشنطن.....24

الفرع الثاني : محدّدات المشروع الجيوبوليتيكي الصيني العالمي.....27

المطلب الثاني : الصراع الجيوبوليتيكي العالمي في أوراسيا.....29

الفرع الأول : الصراع الدولي على قلب الأرض الأوراسي.....29

الفرع الثاني : ألكسندر دوغين ونظرية روسيا الأوراسية.....32

الفصل الثاني : مركزية الجيوبوليتيك الروسي في قلب الأرض الأوراسي.....34

المبحث الأول : المحدّدات الجيوبوليتيكية الروسية.....34

المطلب الأول : عناصر الجيوبوليتيك الروسي.....35

الفرع الأول : المحدّدات الجغرافية الروسية.....35

الفرع الثاني : الموارد الجيواقتصادية الروسية.....38

المطلب الثاني : انحسار الجيوبوليتيك الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.....40

الفرع الأول : الانكفاء الروسي عن جغرافيا الاتحاد السوفياتي السابق.....40

الفرع الثاني : الحضور الأمريكي في منطقة فراغ القوة.....43

المبحث الثاني : الأزمة الإستراتيجية الروسية بين عامي (1990 – 1999).....45

المطلب الأول : مشروع تطويع روسيا أطلسيا.....45

الفرع الأول : المشروع الأطلسي في تحجيم نفوذ روسيا الخارجي.....46

الفرع الثاني : تدهور الجبهة الداخلية في روسيا.....49

المطلب الثاني : روسيا البوتينية تستعيد توازنها العالمي.....51

الفرع الأول : تحصين الجبهة الداخلية الروسية.....51

الفرع الثاني : تفعيل السياسات الخارجية الروسية.....53

القسم الثاني:المحدّدات الجيوستراتيجية لمشروع روسيا الجيوبوليتيكي.55

الفصل الأول : أولوية الأمن القومي الروسي في المجال الأوروبي.....56

المبحث الأول : مقدّمات المواجهة الروسية الأطلسية في أوروبا.....56

المطلب الأول : قيام حرب باردة أطلسية جديدة ضدّ روسيا.....57

الفرع الأول : اقتراب حلف الناتو من حدود روسيا الغربية.....57

الفرع الثاني : التحديات الجيوبوليتيكية الروسية الجديدة.....60

المطلب الثاني : القرار الروسي في التصدّي لطموحات الناتو حول حدودها.....62

الفرع الأول : بدايات النزاع الروسي الأطلسي في أوروبا.....62

الفرع الثاني : الاجتياح الروسي لجورجيا في العام 2008.....65

المبحث الثاني : المواجهة الروسيا والأطلسية في أوكرانيا.....67

المطلب الأول : إرهاصات المواجهة بين روسيا والناتو في أوكرانيا.....67

الفرع الأول : الصراع الجيوسياسي الروسيا الأطلسي في أوكرانيا.....68

الفرع الثاني : حيثيّات ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014.....70

المطلب الثاني : حتميّة الصراع بين الأطلسية والأوراسية في أوكرانيا.....72

الفرع الأول : دوافع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في العام 2022.....73

الفرع الثاني : آفاق الصراع الروسي الأطلسي في أوكرانيا.....75

الفصل الثاني : التوجهات الآسيوية والعالمية للمشروع الأوراسي الروسي.....77
المبحث الأول : السياسات الروسية في الفضاء السوفياتي الآسيوي.....77
المطلب الأول : محدّدات المشروع الأوراسي الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز.....78
الفرع الأول : الإستراتيجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى.....78
الفرع الثاني : الإستراتيجية الروسية في منطقة القوقاز.....81
المطلب الثاني : الإستراتيجية البحرية الروسية في إطار المشروع الأوراسي.....83
الفرع الأول : المحدّدات البحرية للجيوبوليتيك الروسي.....83
الفرع الثاني : إقرار العقيدة البحرية الروسية الجديدة.....85
المبحث الثاني : آفاق وحدود المشروع الجيوبوليتيكي الروسي في العالم.....87
المطلب الأول : الإستراتيجية الروسية الجديدة (السياسية والعسكرية) في العالم.....87
الفرع الأول : التوجه الروسي شرقا لبناء الشراكات الإستراتيجية.....88
الفرع الثاني : الدور المركزي لإيران وتركيا في المشروع الأوراسي الروسي.....90
المطلب الثاني : آفاق وتحديات المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي الروسي.....92
الفرع الأول : مؤشرات القدرة لدى المشروع الأوراسي الروسي.....92
الفرع الثاني : التحديات الدولية والإقليمية لروسيا كقوة تعديلية للنظام الدولي.....94
الخاتمة.....96
لائحة المراجع.....101
الفهرس 113